كلنا سوريون

سياسية ثقافية نصف شهرية

١ /أيار/ ٢٠١٤ | العدد ـ ٥ ـ السنة الأولى | ١٢ صفحة | newspaper.allsyrians.org

تحاول أن تكون فضاءً إعلاميّاً مفتوحاً على الشأن السوريّ، وتشارك السوريّين حياتهم في بلاد النزوح، نسعى لأن نكون ساحة لتبادل الرأي وتبادل المعلومة، محاولة جادّة للمساهمة في صناعة إعلام سوريّ جديد وجدّي، يساهم بدوره في صياغة وعي وطنيّ سوريّ جامع، يؤسّس لصياغة الهويّة الوطنيّة الجامعة .

في سوريا انتخابات على وقْع البراميل

الكيماويّ... موت جديد بطعم الكلور

كلنا سوريون: وكالات/ صحف
كتب المحرر السياسي

قالت سمانثا باور، السفيرة الأميريكيّة في الأمم المتّحدة: إنّنا نحاول التحقّق من الموضوع, وأعتقد أنّنا كنّا نقوم بكلّ ما بوسعنا لمعرفة ما حصل ومن ثمّ نتّخذ الخطوات المطلوبة للردّ على ذلك، وعلى كلّ حال، فإنّ الإدّعاءات "ليس لها أساس حتّى الآن". وكانت كلّ من مصادر النظام والمصادر المؤيّدة للمعارضة قالت: إنّ غاز الكلور استُخدم في هجوم الجمعة(١١نيسان) على «كفر زيتا»، فألقى تلفزيون النظام باللوم على جبهة النصرة التابعة للقاعدة في الهجوم. وقال: إنّ «المتمرّدين» على طول الحدود مع العراق يستخدمون الكلور في تفجير السيارات، وهذا الغاز السام متوفّر نسبيّاً بشكل واسع النطاق في المنطقة، وكما هو الحال في الكثير من مناطق البلاد.

يوم الأحد ظهر بشّار الأسد متحدّثاً إلى طلّاب في دمشق ليؤكّد بأنّ الحرب وصلت إلى "نقطة تحوّل" وأصبح للحكومة اليد العليا بسبب النجاحات التي يحقّقها الجيش. ويوم الاثنين ٢١ نيسان وثّق ناشطون سوريّون قصفاً ببرميل متفجّر يحوي غاز الكلور على بلدة «تلمنّس» في ريف إدلب، أدّى لإصابة عشرات الأشخاص بحالات اختناق. في اليوم نفسه أعلن الرئيس الفرنسيّ فرنسوا هولاند أنّ بلاده تملك بعض «العيّنات» التي تثبت استخدام نظام الأسد أسلحة كيماويّة على مقربة من الحدود اللبنانيّة.

التتمة ص٢

صراع السلطة يفقد الأطراف الشرعيّة

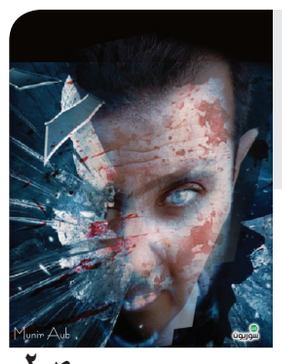

ص ٢

أعضاء "اللجنة القضائيّة العليا للانتخابات" التي ستتولّى إدارة عمليّة انتخاب رئيس الجمهوريّة، ويعدّد المرسوم أسماء سبعة قضاة أصليّين هم «هشام ممدوح الشعّار، خليل ذيب فرنسيس، كامل نايف فاهمة، آمنة أحمد الشمّاط، زياد يوسف الحمود الياسين، رضا سليمان موسى، عبد المجيد محمّد عصام المصري» كما يعدّد سبعة آخرين على سبيل الاحتياط للأمانة الدستوريّة! وهم «سفيان إسماعيل جوخدار، عبدو حسن شهلا، منيرة زكي واسطي، حيدر حمزة رحمة، زياد إيليّا أبو زيدان، محمّد جمال الدين محمّد رجائي الخطيب، محمّد مضحّي الشمالي»

أحمد الماز

«ماء الفضّة» إلى مهرجان «كان» السينمائي

ص ٤

وقالت وئام: «من داخل حمص المحاصرة لا أصدّق أنّ صدى وجعنا وصل الآن أثناء احتضار حمص، تُرى هل سنبقى حتّى نسمعه، لم تبقَ لديّ أبجديّة للكلام والآن أحفر قبر الصمت وأنا من تحت قصفنا سأتابع ما استطعت إن عشت، سأحتمى بلهفتكم من موتنا الآن، اتركوا قلوبكم مشرّعة».

كلّنا سوريّون

حوار مع رئيسة اللجنة التنفيذية لكونتون عفرين هيفي إبراهيم

ص ٩

الدليل على أنّها حكومة شعب هو مشاركة الأحزاب السياسيّة والمؤسّسات المدنيّة ومكوّنات المقاطعة من كرد وعرب والأديان بتنوّعها. إنّ الادارة الذاتيّة تعني بحدّ ذاتها، مشاركة كلّ المكوّنات في المقاطعة بإدارة ذاتها، بشكل متساوٍ دون تمييز

محمّد حمو

كلام الليل في الثورة السوريّة

ص ٣

كيف لنا أن نعرف، نحن السوريّين، الذين قمقمنا الخوف وأيبسنا، متى وكيف نظهر الحلم الذي هدهناه ورعيناه زمناً مديداً في أن نكون شعباً مترفاً بألوانه... كيف لنا أن نعرف والمثقّف الذي ينبغي عليه أن ينوّرنا يشتغل على مبدأ: «وما أنا إلّا من غزيّة إن غوَت غويت..».

فاضل الفاضل

العودة إلى حمص

بكيت للمرّة الثانية عندما راح عبد الباسط الساروت، وهو بالكاد يصحو من تأثير التخدير، يصرخ باكياً «بدي افتح الطريق للعائلات بحمص.»

مالك داغستاني ص ١٠

تحقيقات العدد

الرقة تذبح بصمت ص ٦

دورات تدريبية في الداخل ص ٦

النزوح إلى الشمال ص ٧

ملاعب سوريا، ثكنات ومعتقلات ص ٧

انتخابات بشّار الأسد كيف يمكن أن نقرأها؟

منذ أكثر من سنة ونصف، في سهرة سمر مع شباب مدنيّ في حلب، كان معظمهم يُعالج من إصابات جسديّة نتيجة قصفهم بقنبلة عنقوديّة من طيارة حربيّة، كانوا متفائلين بنصر قريب رغم آلامهم، قال أحدهم: لو وصلنا إلى مرحلة الانتخابات في ٢٠١٤ وجرت الانتخابات سأمنح صوتي لبشار الأسد! استغرب الجميع، استنكر البعض، لكنّ الشاب قال بكلّ جديّة: لو استمرّ حتّى تاريخ الانتخابات واستطاع أن يجريَها فهذا يعني أنّه قويّ وقادر أكثر من الجميع.

أستعيد هذا الحديث، بعد أن أُعلن رسميّاً عن الانتخابات الرئاسيّة السوريّة، وفُتح باب الترشّح لها، وتحديد يوم ٣ حزيران المقبل موعد الاقتراع على الأراضي السوريّة، وفي ٢٨ أيّار موعد الاقتراع للسوريّين المقيمين في الخارج، بعد أن صار عدد المرشحين لمنصب رئيس الجمهوريّة أحد عشر مرشّحاً من بينهم بشّار الأسد.

هل يُعلن بشّار الأسد بإعلانه إجراء الانتخابات في وقتها، وعدد المشاركين المنافسين له ـ الكبير نظرياً ـ في هذه الانتخابات، وحالة الفرح العفويّ الغامر الذي تحاول وسائل إعلام النظام فرضها وتسويقها، هل يعني هذا كلّه أنّ العمليّة السياسيّة والقبول بالتفاوض صار خارج التداول من قبل النظام وحلفائه؟ هل يُعلن بشار الأسد انتصاره ـ المفترض ـ على خصومه وعدم حاجته للحوار معهم حول المرحلة الانتقاليّة؟ وكأنّه يقول للعالم كلّه: البعض يصرخ بأنّ الشعب يريد إسقاط النظام، بينما الشعب يقترع بأنّه يريد بشّار، وكأنّه يعيدنا من جديد إلى المثلّث الأوّل برؤوسه الثلاثة: (ممانعة ـ إرهاب ـ مؤامرة).

في الطرف المقابل تجد المعارضة السياسيّة نفسها في ورطة كبيرة، لا هي حضّرت نفسها لمثل هذا اليوم، ولا هي تستطيع تقديم رؤية جديدة لما سبق وقدّمته في جنيف٢، النظام يسدُّ عليها باب التفاوض السياسيّ، والغرب أعلنها صراحة ودون مواربة: بأنّه ليس هناك من دعم جدّيّ للمعارضة المسلّحة في الأفق المنظور. ودول الجوار الإقليميّة ما زالت تلعب لعبة تصفية الحسابات الضيّقة فيما بينها على حساب استمرار الحرب في سوريا.

لو قرأنا اللوحة من الناحية العسكريّة لوجدنا أنّ النظام ما زال يمتلك جيشاً نظاميّاً ـ مع كلّ الانشقاقات والتسرّب من الالتحاق بالخدمة الإلزاميّة ـ ويملك الأسلحة الحربيّة الثقيلة والأسلحة الفتّاكة، ويملك حلفاء جدّيّين يقاتلون معه على الأرض، بل ويقومون بالمهام النوعيّة عوضاً عنه (حزب الله ـ كتائب أبو الفضل العبّاس ـ فيلق القدس الفلسطينيّ ـ كتائب الشبّيحة والدفاع الوطنيّ) ويُشكّل الجميع كتلة واحدة متجانسة موحّدة حول الهدف والغاية المنشودة، بينما القوى العسكريّة للمعارضة السوريّة، باتت تناقضاتها وخلافاتها واضحة للجميع، فهيئة الأركان صارت هيئتان، والكتائب على الأرض متناحرة ولكلّ منها أجندته الخاصّة واتصالاته الإقليميّة التي تفرض إيقاعها على عمله وأدائه، ومن يسمّون أنفسهم حلفاء ـ افتراضيّين ـ يقومون بالقتال ضدّ الكتائب وليس ضدّ منظومة النظام وحلفائه، ليس للجميع هدف واحد ومحدّد، بل للأسف صار الهدف الأساس وهو بناء سوريا جديدة مختلفة ومتنازع عليها.

لو قرأنا اللوحة من الجانب السياسيّ، النظام ما زال يستفيد من ورقة الشرعيّة الدوليّة، وما زال ممثّله في الأمم المتّحدة يسرح ويمرح، وما زال سفراؤه في دول العالم يضعون خلف رؤوسهم صورة الأسد، ووراء هذا كلّه يقف الحلفاء (إيران، روسيا، الصين) صفّاً واحداً لا يتزعزع، داعماً بلا حدود.

بينما المعارضة السوريّة السياسيّة تتناهشها الخلافات فيما بينها، لغة التخوين والاتّهام وصلت إلى مداها، وما بين انتقال الملفّ من «بندر» إلى «نايف» اختلفت رؤى الحلّ في سوريا، وما بين خلاف السعوديّة وقطر وصولاً إلى المصالحة غير المعلنة بين الملك «عبدالله» والأمير «تميم» تغيّرت تفاصيل التحرّك السياسيّ للمعارضة السياسيّة.

عسكريّاً وسياسيّاً النظام ومنظومة حلفائه متّسقون وموحّدو الهدف، وفي المقلب الآخر خلافات وتناحرات ومصالح متضاربة بين المعارضة وحلفائها المفترضين.

ربّما يقول البعض: إنّ الصورة المقدّمة قاتمة وسوداويّة، ربّما، ولكنّنا لم نُرِد أن نضحك كي تبدو الصورة أجمل.

ماذا بعد انتخابات بشّار الأسد؟ ليس الأمر مهزلة أو فسحة لتأليف الطرائف والنكات، كما يتعامل أغلب المعارضين مع الموضوع، ربّما، لن يكون ما بعد الانتخابات مثلما قبل الانتخابات!!

لكن السؤال الرئيس هو: هل يمكن لهذه الإنتخابات وبغضّ النظر عن مدى هزليتها أن تحلّ المعادلة الأساس التي كانت السبب في انفجار الثورة السوريّة، وأنزلت السوريّين إلى الشارع، دون أن يفكروا حينها بدعم دول أو معارضة أو... فقط كانوا يدركون أنّ التعايش مع هذا النظام وفق صيغته القائمة أقرب للمستحيل.

الآن، وبعد سنوات ثلاث تعمّق هذا الشرخ وازداد اتّساعاً إلى الحدّ الذي لم يعد تجسيره ممكناً، ثمّة كأس انكسر وتشظّى، وما يحتاجه السوريّون، كأس جديدة، قد تكون متّسخةً، وصدئةً، لكنّها جديدة.. كلّ الانتخابات.. كلّ المهازل.. كلّ المراسيم والصخب الإعلاميّ، يعرف الجميع وأوّلهم النظام أنّها لا تُفضي إلّا إلى مزيد من الألم والدم والمأساة، وأنّ الحلّ الوحيد الذي يُنهي الأزمة السوريّة هو رحيل هذا النظام.

حسين برو

صراع السلطة يُفقد الأطراف الشرعيّة

كلنا سوريون: لم تشهد أمانة القضاة الأربعة عشر أيّة إدانة للجرائم المرتكبة بحقّ الشعب السوريّ منذ ثلاث سنوات حتّى اللحظة، إلّا أنّها قادرة على الإشراف بشكل كامل على عملية الاقتراع.

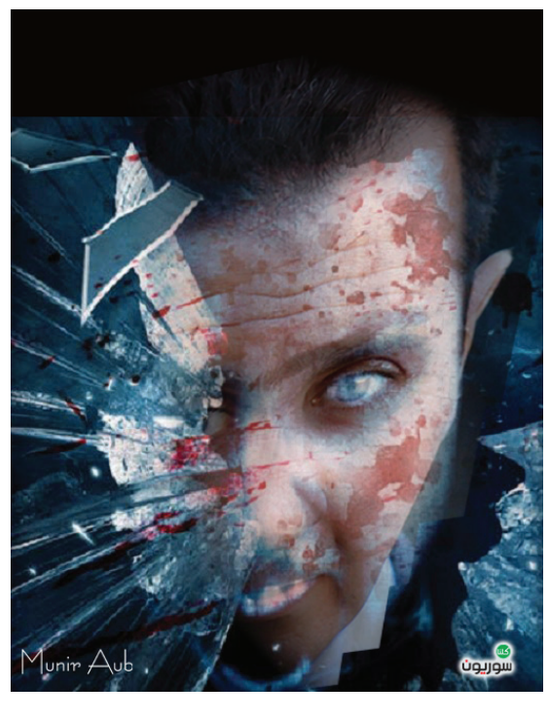

فيما تَعلق البلاد في دوّامة الصراع المسلّح المتعدّد الأقطاب، مغرقةً الشعب السوريّ بأكمله ودون استثناء، بتفاصيل دمويّة لم تزد له شيئاً، إلّا مزيداً من الألم في جعبة معاناته، تتصدّر أحداث ميدانيّة عديدة كانت قد اصطفّت جميعها على جانبيّ مصلحة المجتمع المدنيّ السوريّ، دون أن تجد لنفسها سبيلاً، كي تصبّ في صُلب صالحه.

وعلى غرار المشهد الميدانيّ المكتظّ بالأحداث، يشهد نظيره السياسيّ أحداثاً أقلّ غزارةً، لكنّها تتّسم بذات الخطاب البعيد كلّ البعد عن واقع الشعب السوريّ، وإن كان الرواق السياسيّ أقلّ تعقيداً من العسكريّ، نتيجة محدوديّة الأطراف المتصارعة على السلطة، إلّا أنّه وفي الوقت عينه، يبدو أكثر وضوحاً من غيره، بانفصاله تماماً عن ذهنيّة ومتطلّبات ذاك الشعب، الذي ومن المفترض أن يعكس كامل تطلّعاته أو جزءاً منها بأقلّ تقدير.

ففي دمشق، تستمرّ التحضيرات الرئاسيّة المقرّر انطلاقتها في الثالث من شهر حزيران القادم في سوريا، مع تجاهل فاضح لآلة الحرب التي تحصد العشرات من أبناء الوطن يوميّاً، مع تواصل دائرة العنف في مختلف نقاط الرقعة الجغرافيّة السوريّة وسقوط المزيد من الضحايا والمزيد المزيد من الدمار.

في يوم الخميس ٢٠١٤/٤/٢٤ أعلن رئيس مجلس الشعب السوريّ «محمّد جهاد اللحّام» ضمن جلسة علنيّة، كان الإعلام السوريّ الرسميّ قد نقل وقائعها للمواطن، بأنّ المجلس قد حصل على تبليغ رسميّ لطلب ترشّح آخر لانتخابات رئاسة الجمهوريّة من السيد «حسّان النوريّ» أحد الأعضاء السابقين لمجلس الشعب، ليصبح «النوريّ» بذلك المرشّح الثاني لخوض الانتخابات الرئاسيّة بعد أن سبقه للأمر عضو مجلس الشعب السوريّ الحاليّ «ماهر حجار» حينما تقدّم أوّلاً بطلب مماثل الأربعاء الذي سبق، ليسجّل اسمه كأوّل مرشّح لانتخابات رئيس الجمهوريّة العربيّة السوريّة منذ أكثر من أربعين عاماً، بعد سواد ظاهرة الاستفتاء التي رافقت حكم الأسد طيلة تلك السنوات.

ويعتبر «النوريّ» من حملة إجازة إدارة الأعمال من جامعة دمشق وحاصل على شهادة الماجستير من جامعة ويسكونسن في الولايات المتّحدة، كما يحمل شهادة في دكتوراه الإدارة وتنمية الموارد البشريّة من جامعة جون كينيدي في كاليفورنيا. وقد تنقّل «النوريّ» في مؤسّسات الدولة السوريّة دون الدنو من مراكز صنع القرار، فشغل عدّة مناصب لم تكن بطبيعتها حساسّة من محور اتّخاذها، ليشغل منصب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة والقوّة العاملة، ثمّ عضواً لمجلس الشعب من ضمن القوائم مسبقة الصنع في الدور التشريعيّ التاسع، ومن ثمّ أمين سرّ غرفة صناعة دمشق، لينتهي به المطاف كنائب رئيس جمعيّة مستشاري الإدارة في سوريا قبل ترشّحه لرئاسة الجمهوريّة.

بينما يحمل منافسه «ماهر حجّار» دبلوم دراسات لغويّة عليا من كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة في جامعة حلب، ممتازاً عن لاحقه بالنشاط السياسيّ المبكّر، حيث انتسب يافعاً الى الحزب الشيوعيّ السوريّ، ثمّ أصبح سكرتيراً للمكتب الفكريّ في حلب، لينشقّ عام ٢٠٠٠ عن الحزب مشكّلاً قيادة مؤقتة للشيوعيّين في حلب، وأسّس فيما بعد مع عدد من القيادات الشيوعيّة ما أُسمي باللجنة الوطنيّة لوحدة الشيوعيّين السوريّين وكان أحد قادتها، إلّا أنّه يشترك مع منافسه بسيناريو مشابه للتمثيل الشعبيّ في مجلس الشعب السوريّ، فقد خاض «حجّار» انتخابات مجلس الشعب عن مدينة حلب عام ٢٠٠٧ ولم يُكتب له النجاح حينها رغم احتجاجه رسميّاً على النتائج، ومع دخول الثورة السوريّة، امتطى «حجّار» ركب الفوضى العائمة في البلاد، ليعاود خوض انتخابات مجلس الشعب في العام ٢٠١٢، لكن هذه المرّة ضمن قائمة الجبهة الشعبيّة للتغيير والتحرير، ليفوز محقّقاً المرتبة الثانية في عدد الأصوات بين مستقلّي المدينة، ليُكتب له النجاح في تمثيل أهالي مدينته التي صنّفت مؤخّراً كأخطر المدن للحياة على وجه الأرض، ويذكر في نفس السياق أنّه في ذات اليوم الذي تقدّم به السيد «حجّار» بطلب الترشّح، تعرّض أهالي مدينته لقرابة ٣٠ برميلاً متفجّراً، وقد سجّلت منطقة «الأتارب» وحدها قرابة الخمسين من أبنائها كانوا قد سقطوا ضحايا، إثر استهداف سوق شعبيّ بالمنطقة بصاروخ فراغيّ من قبل سلاح الجوّ التابع لنظام الأسد، وتندرج هذه الغارة في إطار سلسلة العمليّات المستمرّة التي ينفّذها سلاح الجوّ السوريّ منذ خروج فصيل الدولة الإسلاميّة في العراق والشام في ١٥ كانون الأوّل، من مناطق تشمل مساحات شاسعة تسيطر عليها المعارضة المسلّحة في مدينة حلب وريفها.

ويأتي ذلك في الوقت الذي يصدر فيه رأس النظام السوريّ مرسوماً جمهوريّاً حمل الرقم «١٣٣» يعيّن بموجبه أعضاء "اللجنة القضائيّة العليا للانتخابات" التي ستتولّى إدارة عمليّة انتخاب رئيس الجمهوريّة، وتتولّى اللجنة القضائيّة العليا، بحسب قانون الانتخابات العامّة الذي صدر في الرابع والعشرين من شهر آذار، العمل على حسن تطبيق أحكام القانون وإدارة عمليّة انتخاب رئيس الجمهوريّة بإشراف المحكمة الدستوريّة العليا، ولم تشهد أمانة القضاة الأربعة عشر أيّة إدانة للجرائم المرتكبة بحقّ الشعب السوريّ منذ ثلاث سنوات حتّى اللحظة، إلّا أنّها قادرة على الإشراف بشكل كامل على عملية الاقتراع وتنظيم الإجراءات الخاصّة بها وتسمية أعضاء اللجان الفرعيّة وتحديد مقارّها والإشراف على عملها.

ويذكر أنّ قانون الانتخابات الرئاسيّة المصاغ داخل مؤسّسات النظام قد أقفل الباب فعليّاً على احتماليّة ترشّح أيّ من المعارضين المقيمين في الخارج، بحيث يشترط القانون أن يكون المرشّح للانتخابات قد أقام في سوريا بشكل متواصل خلال الأعوام العشرة الماضية.

في الجهة السياسيّة المقابلة؛

يأتي كلّ ذلك فيما تنشغل الحكومة السوريّة المؤقتة برئاسة الدكتور «أحمد طعمة» والمنبثقة عن «الائتلاف» الهيئة السياسيّة الأوسع تمثيلاً للمعارضة السوريّة، بوضع الخطوات الأولى لتشكيل هيكليّة مؤسّسات إداريّة، يقع على عاتقها إدارة شؤون البلاد في الداخل ضمن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، إضافةً لإدارة شؤون السوريّين في الخارج ضمن الدول التي أسقطت شرعيّة نظام الأسد، بمعنى تشكيل حكومة بديلة عن حكومة الأسد الفاقدة للشرعيّة، وقد تداول النشطاء السوريّون في الآونة الأخيرة على صفحات التواصل الاجتماعيّة العديد من التحرّكات التي تقوم بها الحكومة المؤقّتة، ضمن مسيرة العمل المناط بها، فجاءت أغلبها كمنحات ماديّة لمبالغ ماليّة تبدأ من خمس خانات، تقدّم تارةً لجبهات عسكريّة مفتوحة وأخرى معلّقة، لا تخضع القوى المشاركة بها لوزارة دفاع هذه الحكومة، وتارةً أخرى لموظّفين مجهولين، يحكى أنّ هناك عقد ما يربطهم بهذه الحكومة، علماً أنّ بعض أعضاء المجالس المحليّة في الداخل، نفوا تواجد الحكومة أو أحد ممثّليها على الأرض، بل على العكس، فإنّ إحدى مدن ريف حلب الشماليّ الهادئة نسبيّاً، والقريبة من الحدود السوريّة التركيّة، والتي تبعد بضعة كيلومترات عن مقرّ الحكومة، لم تحصل منذ أشهر عدّة على شيء منها إلّا على كميّة من الطحين تكفي مخبزها لثلاثة أيّام فقط، مع كمّ هائل جداً من الوعود الصارخة لإحياء المدينة، مع إقامة مكاتب للحكومة فيها، ويذكر أنّ وزارة الماليّة والاقتصاد كانت قد نشرت يوم الخميس الفائت على صفحتها الرسميّة إعلاناً عن حاجتها لتوظيف مدراء ماليّين في دول الجوار، ذلك بعد بضعة أيّام فقط من نشر ذات الوزارة لبيان صحفيّ يقضي بمنح ٢٥٧ عاملاً بالداخل ضمن سلك الدفاع المدنيّ المشمولين بالعقد! وزارة التعليم أيضاً في الحكومة المؤقّتة، انشغلت هي الأخرى بالتبرير عبر صفحات التواصل الاجتماعيّة، عن تلك الأخطاء التي اكتُشفت مصادفةً ضمن مطبوعات الكتب المدرسيّة التي أشرف على طباعتها الائتلاف، بعد أن وردت ضمنها عبارات للرئيس السابق «حافظ الأسد»، وعزت الوزارة ذلك إلى بعض المتآمرين اللذين يبغون تشويه الصورة النقيّة لعمل الحكومة.

ويأتي ذلك بُعيد الإعادة الهيكليّة الأخيرة للجسد السياسيّ في الائتلاف، والذي زاد من بروز تمثيل الإخوان المسلمين فيه بعد انحسار الديمقراطيّين بانسحاب وخسارة رموزهم.

ويتصدّر حديث الرئاسة صفحات النشطاء السوريّين، ما بين المرشّحين الجدد، وبين شرعية ترشّح الأسد، في ظلّ غياب صوت المجتمع الدوليّ، المكتفي بالسخرية من العمليّة الانتخابيّة، مع الاعتراف الكامل بشرعيّة النظام السوريّ في جميع المحافل الدوليّة، بل وأفضى وزير خارجيّة بريطانية الأسبق «توني بلير» بحديثه ضمن مقابلة صحفيّة لإحدى الإذاعات البريطانيّة يوم الخميس الفائت بالقول : «نحن الآن في وضع يمثّل فيه بقاء الرئيس الأسد وتولّي المعارضة السلطة خيارات سيئة، فالأوّل مسؤول عن خلق الوضع الراهن في سوريا، وحقيقة التشقّقات داخل المعارضة زادت من قلق الناس حول أيّ حلّ يمثّل انتصاراً صريحاً لكلا الجانبين»

وكالمعتاد غاب الحديث لجميع الأطراف عن الشعب السوريّ، المتضرّر الأوّل والوحيد من جميع الأحداث،

ليبقى سؤالاً مفتوحاً في مخيّلة السوريّ..

إلى متى؟؟

أحمد الماز

نظام الأسد .. آلة القتل المتجدّدة

منذ اندلاع الثورة، لم يتورّع النظام عن استخدام أيّ شكل من أشكال العنف لسحق المعارضة، والسمة الغالبة لسلوكه هي التصعيد المتزايد لاستخدام القوى الأمنيّة والعسكريّة، بهدف تدمير قوى الثورة والقضاء على الحاضنة الشعبيّة أو تشريدها وإنشاء مناطق آمنة تحت سيطرته، وتهيئة جوّ من الإرهاب واستخدام كافّة أنواع التحريض والتشويه والتزييف، ممّا ساعده في تجريد معارضيه من صفة الإنسانيّة، وأثار أكثر المشاعر والعواطف البدائيّة بين مؤيّديه، بمن فيهم المدنيّين والمقاتلين على حدّ سواء.

يشارك في عمليّات القتل مجموعة واسعة من القوّات والمنظّمات، ولم تقتصر المهام القتاليّة على وحدات الجيش النظاميّة وأجهزة الأمن والشرطة، بل ضمّت تشكيلة واسعة من القوّات غير النظامية «جيش الدفاع الوطنيّ، ومسلّحي بعض الأحزاب السوريّة»، ومجموعة من القوّات الأجنبيّة الحليفة له (حزب الله اللبنانيّ، الميليشيات الشيعيّة العراقيّة، قوّات وخبراء إيرانيّين، خبراء من كوريا الشماليّة وروسيا، الحوثيّون اليمنيّون، بعض الأفغان والباكستانيّين الشيعة). وهذه المجموعات لا تعمل بشكل منفصل عن بعضها وإنّما تتعاون وتنسّق عبر غرف عمليّات مركزيّة.

انخرطت القوّات النظاميّة في مواجهة الشارع الثائر منذ اللحظات الأولى وكان لها الدور الرئيس في الحفاظ على بقاء الأسد في السلطة وشكّلت قاعدة الردّ على الثورة، واشتركت كافّة قطاعات الجيش النظاميّ في عمليات القصف وإطلاق النار المباشر على مقاتلي الثورة والمناطق المدنيّة.

فقد تمّ استخدام الطائرات المروحيّة والحربيّة بأنواعها المختلفة وطائرات التدريب ذات القدرة القتاليّة في عمليات قصف وتدمير المناطق الثائرة، وشاركت طائرات النقل العسكريّ والطائرات المدنيّة في نقل الذخيرة والقوات. وقام اللواء (١٥٥) العامل في منطقة القلمون شمال دمشق بعمليّات إطلاق صواريخ سكود التي أدّت إلى تدمير مناطق واسعة، واستخدمت وحدات أخرى أنظمة صواريخ (SS ٢١) وصواريخ (فاتح - ١١٠) في عمليّات القصف. واشتركت قوات الدفاع الجويّ في عمليات إطلاق النار على المدنيّين من رشاشاتها المضادّة للطائرات.

وساهمت الوحدات التي تنتج الأسلحة الكيمائيّة في عمليّات القتل أيضاً ومنها «مركز البحوث العلميّة» المسؤول عن البحث والتطوير والإنتاج، والوحدة (٤٥٠) المسؤولة عن أمن ونقل الذخائر الكيماويّة، كما تركت وحدات المدفعيّة المختلفة بصمتها الكبيرة في الخسائر بين المدنيّين.

ولأجهزة الأمن والمخابرات المتعدّدة الدور الكبير في عمليات القتل الروتينيّ، من خلال اعتقال وتعذيب وإعدام المواطنين، وتوضّح الصور والمعلومات المسرّبة ظروف الاعتقال والتعذيب حتّى الموت لأكثر من (١١ ألف) معتقل.

ونتيجة الخسائر الكبيرة والانشقاقات والهروب من الخدمة في صفوف القوّات النظاميّة، ازداد اعتماد النظام على القوّات غير النظاميّة المسؤولة عن أبشع عمليات القتل، وتضمّ «قوّات الدفاع الوطنيّ» التي ينحدر أفرادها من طيف واسع من المجتمع السوريّ بمن فيهم العلويّين وغيرهم من أبناء الأقلّيّات وحتّى عناصر من أبناء السنّة. كما أصبح مقاتلو حزب الله والميليشيا الشيعيّة العراقيّة صفوة المشاة لدى النظام لدورهم المميّز وطبيعة المهام التي يقومون بها لحماية النظام.

كما تسهّل أجهزة القيادة والسيطرة ووحدات الخدمات اللوجستيّة المسؤولة عن استمرار الدعم بالمعدّات ونقل القوّات والذخائر، ارتكاب القتل بحقّ الشعب.

ويقوم النظام بالعديد من الإجراءات التي تتراوح ما بين استخدام الأسلحة التقليديّة والمعقّدة إلى حرمان السجناء الأفراد، أو قطاعاً كاملاً من السكّان من ضروريّات الحياة، وقد أدّت هذه الإجراءات إلى حدوث عشرات الألاف من حالات الوفاة في سوريا من خلال مذابح المدنيّين والإعدامات الميدانيّة، وقتل السجناء.

كما لعب الحصار والحرمان الممنهج من الغذاء والمأوى دوراً في زيادة عدد الضحايا، مثلما يحدث في حمص وضواحي دمشق، وقامت قوّات النظام بحرق المحاصيل الزراعية وقتل المواشي، وقصف الأفران والمراكز الصحّيّة في المناطق الثائرة، ممّا أدّى إلى حدوث المجاعة وصعوبة الحصول على الرعاية الطبّيّة، كلّ ذلك ضمن خطّته لضرب البنية الحاضنة للثوّار وإجبار السكّان على إخلاء المناطق تحت عنوان «الجوع أو الركوع».

إنّ استخدام النظام للعنف والقوّة في مواجهة الثورة الشعبيّة، وحشد قطّاعات شعبيّة واسعة لتدافع عن بقائه، يزيد تعقيد الأوضاع في سوريا ويؤدّي لتدمير البنية التحتيّة للبلد، وتفتيت المجتمع على أسس طائفيّة، ويزيد من صعوبة التوافق على قواسم مشتركة مع من يمارس كلّ هذا القتل.

مهنّد النادر

« تتمة الصفحة الأولى»

من جانبه، قال وزير الخارجيّة الفرنسي «رولان فابيوس»: «وردتنا مؤشّرات ينبغي التثبّت منها تفيد بوقوع هجمات كيماوية أخيراً». وكانت فرنسا فقد أيّدت التقارير التي تحدّثت عن استخدام قوّات النظام السوريّ أسلحة كيميائيّة، لأنّ لديها «معلومات» عن «غازات سامّة» استُخدمت مؤخّراً ضدّ أهداف «للمعارضة».

والكلور غاز سام أصفر اللون ، استخدم بدءاً من الحرب العالميّة الأولى من قبل الجيش الهتلريّ خلال معركة جنوب غرب بلجيكا، ممّا أدّى إلى تراجع القوّات الفرنسيّة في نيسان ١٩١٥

وفي نيسان ٢٠١٤ قُصفت قرية «كفر زيتا» التابعة لمحافظة حماة بغاز الكلور. فقد نقلت صحيفة «الفاينانشال تايمز» عن طبيب يدعى «حسن الأعرج»، من سكّان القرية التي وقع فيها الهجوم، قوله: إنّ «كفر زيتا هوجمت ببراميل متفجّرة أُسقطت من طائرات مروحيّة على المناطق السكنيّة وعندما سقطت صدر عنها غاز أصفر اللون، ثمّ أحضر مسعفونا ١٠٠ شخص، كانوا يعانون اختناقات وتقيّؤ وزبداً في الفم وفي بعض الحالات ارتفاعاً في ضغط الدم».

أضافت الصحيفة أنّ ناشطاً في كفر زيتا يدعى «أمير أبو راجح» حمّل تسجيلات بالفيديو على الانترنت لبراميل لم تنفجر عليها الرمز الكيميائيّ للكلور(Cl٢). وأوضحت أنّ الكلور ليس من بين المواد التي يتمّ تدميرها أو شحنها خارج سوريا من قبل الأمم المتّحدة ومنظّمة الحدّ من انتشار الأسلحة الكيميائيّة. وأنّ المنظّمة الدوليّة تقوم بتدمير السارين وغاز الخردل والموادّ المستخدمة في إنتاجهما بحلول حزيران القادم، ولكنّ عملية النقل والتدمير تعرّضت للكثير من التأجيل.

كما نشرت صحيفة «ديلي تلغراف» نقلاً عن مسؤولين غربيّين أنّ نظام الأسد أعاد استخدام غاز سام في سلسلة من الهجمات الحديثة، وقد وقالت الصحيفة إنّ المسؤولين يتفحّصون الهجمات التي حصلت على ما لا يقلّ عن ثلاث بلدات، حيث تشير تقارير موثوقة إلى استخدام غاز الكلور.

فهل هذه هي «نقطة التحوّل» إلى انتخابات البراميل المتفجّرة والغازات الكيماويّة بواسطة «اليد العليا»؟؟

المحرر السياسي

سورية عودة لا بدّ منها إلى الجذور التاريخيّة

كلنا احتكار وهيمنة الخطاب الفكريّ الثقافيّ والسياسيّ ذو الطابع الاستعباديّ من قبل السلطتين الدينيّة والسياسيّة.

(الحرّيّة) مُفردة غريبة المعنى عن لغتنا، ومفهومها جديد في ثقافتنا الراهنة، وثورة الحرّيّة دخيلة على تاريخنا الحديث، يعود ذلك إلى غياب معنى (الإنسان) في ثقافتنا وتفكيرنا، وإلى تدمير مكانته في ذهنيّتنا من قبل ثقافة العبوديّة، وقواها المهيمنة منذ قرابة ألف عام، منذ عهد «الإمام الغزاليّ» صاحب كتاب «تهافت الفلاسفة»، ومنذ ولاية «الخليفة المتوكّل» صاحب القول الشهير: (من تمنطق فقد تزندق)!! وذلك بعد انتصارهم على تيار المعتزلة، أنصار التنوير وتأليه العقل. وبعد حرق كتب «ابن رشد»، ومقتل «محيّ الدين ابن عربيّ» وأمثالهم، وطيّ صفحة الإشراق في ذاك التاريخ (الحرّيّاتيّ) الذي رفع سقف التاريخ الكفاحيّ لشعوب العالم إلى مرتبة نوعيّة.. ثمّ تلا ذلك انتقال مركز الخلافة من بغداد إلى الأستانة، وتسلّم «بدو العجم» قيادة هذه الشعوب، حسب تسمية «ابن خلدون»، وركوع هذه الشعوب تحت مظلّة الرابطة الإسلاميّة، وتتابع الخلافة الإسلاميّة هناك لمدّة خمسة قرون شكّل قطعاً حضاريّاً هدّدَ الشعوب العربيّة بالذوبان في أطراف حضارة بائدة تحمل عوامل موتها في داخلها، قطعاً حضاريّاً ثقافيّاً وإنسانيّاً، قاطعاً طريق تطوّرها الطبيعيّ، فتكوّرت على ذاتها، وبات عليها مقاومة الاندثار والذوبان في تلك الحضارة العثمانيّة البدويّة الأصل والذهنيّة.

لقد اتّسمت حقبة الانحدار التاريخيّ الممتدّة على مدى عشر قرون، بعدّة عوامل إعاقة للتطوّر التاريخيّ:

الأوّل: هيمنة نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج الخراجيّ الآسيويّ المعاق، الملازم لمركزيّة الدولة.

الثاني: سيطرة نموذج (السلطة) السياسيّة مطلقة الصلاحيّات «خليفة الله على الأرض»، التي طوّقت الفكر الدينيّ، وضمّت المؤسّسة الدينيّة، وتأبّطتها لتكريّس هيمنتها، فتحالفُ الطرفين حقّق تكاملاً في الهيمنة، في الخطاب واحتكار الثقافة والسيطرة على تشكيل وعي الأجيال، دون أن يسمح ذاك التحالف بظهور أيّة تشقّقات تمكّن الشعوب من النفاذ والدخول إلى مسرح الصراعات الاجتماعيّة كلاعب مهمّ، كما

حصل في مسار التجربة الأوروبّيّة.

الثالث: نموذج (الدولة) الإسلاميّة: الدولة التي ابتلعتها سلطة (قرقوشيّة)، وحولت مؤسّساتها بما تملكه من مقدّرات الأمّة وثروات الشعوب، ابتلعتها لتزيد السلطة قوّة، والشعب ضعفا، وتحوّل (الدولة) إلى مؤسّسات قهريّة، إلى أن باتت (الدولة هي الأمير) و(الأمير هو الدولة). كما قامت الدولة أيضاً بابتلاع المجتمع، وصياغته وفق توجهها وإرادتها، فباتت (المجتمعات مُدولنة) أيضاً، وهكذا وصلت الشعوب إلى حالة الشلل التامّ والعجز الكليّ، حتّى عن فهم معنى (الدولة)، وفهم أهمّيّتها، وأهمّيّة انفصالها النسبيّ، والعمل على استقلاليّتها عن هيمنة السلطة السياسيّة، فانكفأت تلك الشعوب إلى مكوّناتها القبليّة، وعصبيّاتها العشائريّة ومذاهبها الدينيّة، وباتت تخوض صراعاتها الاجتماعيّة والسياسيّة تحت تلك المظلّات الفئويّة، إلى أن بات مظهر الصراع السياسيّ والصراع على الحقوق مُغلفاً، وخادعا للجميع، يأخذ شكلاً طائفيّاً ومذهبيّاً وعشائريّاً، كحال صراعات كلّ مجتمعات بلدان العالم الثالث التي لم تصل إلى بناء (الدولة الحديثة)، كما استخلص ذلك «ريجيس دوبريه»، كلّ ذلك أفضى إلى تمزّق النسيج الاجتماعيّ، وتعميّق الشروخ بين المكوّنات الاجتماعيّة، بالتوازي مع تمزيّق (المشتركات الثقافيّة) إلى ثقافات فئويّة دينيّة ومذهبيّة وطائفيّة، وتفتيت الهويّة الوطنيّة، وإلى المزيد من الانغلاق والتكوّر على (الذات) الاجتماعيّة والثقافيّة، وهيمنة ثقافة العداء للآخر المختلف بالعرق والمذهب والجنس واللون.

الرابع: احتكار وهيمنة الخطاب الفكريّ الثقافيّ والسياسيّ ذو الطابع الاستعباديّ من قبل السلطتين الدينيّة والسياسيّة، فالخطاب سلطة كما يقول «ميشيل فوكو». بل هو أقوى السلطات وأخطرها في مثل هذه الحالة القهريّة والاحتكاريّة، إذ تعجز القوى المهيمنة عن قمع شعوبها بالحديد والنار وحده، لكنّه يسهّل عليها الهيمنة والسيطرة على الشعوب حين تضخُّ خطابها عبر المنابر والأدوات والوسائل التي تحتكرها، بحيث تجعل تلك الشعوب قانعة فيه وراضية عنه، وصولاً إلى الإذعان الكامل وهي راضية مرضيّة.. ولهذا تمكّن الفكر الدينيّ المهيمن وخطاب المؤسّسة الدينيّة السائدة من احتضان الثقافة برمّتها، واختزالها في فضائه، وتمكّن من تشكيل وعي الأجيال وغرس المنظومة الفكريّة الثقافيّة التي تكرّس ذهنيّة العبوديّة، مفاهيمها وتصوّراتها وقيمها، وتقتل بالمقابل نزوع الحرّيّة الفطريّة لدى الإنسان، وتغتال العقل، وتصادر حرّيّته في التفكير والمعتقد والإبداع، إلى أن باتت هذه الثقافة لا تنتج سوى العبوديّة والعبيد، وباتت تشكّل هذه الثقافة أكبر الأعباء والإعاقات أمام أهلها، أمام تحرّرهم وأمام حرّيّتهم وحقوقهم الأخرى.. وباتت مهمّة التنوير الدينيّ والعقليّ مهمّة مؤجّلة، لحين نضوج شروطها في مجرى حركة التاريخ واستحقاقاته، دون أن يكلّ أجدادنا من المفكّرين الأحرار على خوضها، فكان الموت والاغتيال والتكفير والتهجير مآلهم، لقد كان تاريخ نضالهم مضمّخاً بالدماء والتضحيات.

إلى أن أقنعتنا، وأوهمتنا تلك الثقافة ذاتها: بأنّنا لسنا بحاجة إلى خوض معركة التنوير، أو أنّه تمّ إنجازها فيما مضى، وهي اليوم وراءنا، وليست أمامنا!. وهكذا يكون قد ألقى التاريخ على عاتق الشعوب في ثوراتها إنجاز المهمّات التاريخيّة المؤجّلة والمتراكمة، بدءاً من تهديم بنية الدولة الأمنيّة ومن ثمّ مواجهة المؤسّسة الدينيّة وتفكيك خطابها الاستعباديّ واستبداله بخطاب التنوير الدينيّ والعقليّ، وكسر أسوار الثقافة المغلقة باتّجاه حرّيّة العقل وثقافة الانفتاح، ومبدأ التسامح والعيش المشترك.

أحمد السريانيّ

لا يشرّفني أنْ أكونَ تقدّميّاً...

تتكرّر على مسامعكَ منذ أيام الطفولة كلمتا الرجعيّة والرجعيّ في مقابل التقدّميّة والتقدّميّ؛ تسمع خطاب موجّه المدرسة يوميّاً، فتراه يتحدّث عن الرجعيّة ومحاربة الرجعيّين، ويتكرّر الأمر في خطاب مدرّس اللغة العربيّة بمناسبة أعياد المعلّم والأمّ والعمّال...، أمّا محاضرات مادّة الثقافة في الجامعة فلا يتحدّث المحاضر التقدّميّ فيها إلّا عن الرجعيّة وآثارها الخطرة، وكان الله في عونك إذا كنت تتابع وسائل الإعلام التقدّميّة. وتسرح بالخيال مقارناً بين الأنظمة الرجعيّة والأنظمة التقدميّة في العالم العربيّ... فيثبت لديك بالأدلّة القطعيّة ما يأتي:

ـ يمتلك القائد الملك في الدول الرجعيّة البشر والشجر والحجر والغيوم والنفط...، لكنّه مع ذلك يعتبر نفسه مسؤولاً عن شعبه، ويرى فيه جزءاً من ممتلكاته، يحرص عليه ويرعاه. أمّا الرئيس التقدّميّ المُفدّى فهو كالملك من ناحية امتلاكه كلَّ شيء، إلّا أنّه يعرف حقيقة اغتصابه السلطة بالعنف، ويعرف مقدار كره الشعب له، لذلك تراه في لحظات الصدق النادرة في حياته يعبِّر عن احتقاره للشعب وحقده عليه، فيشبِّهه بالجرذان أو بالجراثيم، ((من أنتم؟!)). وفي هذا السياق يُحكى أنّ الملك حسين لم يصادق إطلاقاً على أيّ حكم بالإعدام، أمّا الأسد والقذافي فلم يصادقا أيضاً على أيّ حكم بالإعدام، لأنّهما أناطا هذا الأمر بصغار الضباط والقتلة.

ـ لا يختلف الملك عن الرئيس في تشكيلهما للأجهزة المخابراتيّة التي لا تكتفي بإحصاء أنفاس الناس، بل تلاحقهم حتّى في عدد مرّات تبوّلهم باليوم.. لكنّ حدود إجرام هذه الأجهزة متفاوتة بصورة تكاد لا تُصدق، فالمخابرات الرجعيّة تعمل من منطلق أنّ الناس أبرياء حتّى تثبت إدانة المجرم منهم، أمّا المخابرات التقدميّة فالناس لديها مجرمون حتّى تثبت براءة البريء منهم. وهي تمسك في الحالتين كلتيهما بمن تعتقد أنّه يهدّد أمن الدولة، وتحيله إلى قضاءٍ صوري خَصِيٍّ، فيحكم عليه بعدد من السنوات في السجن انطلاقاً من إشارة المخابرات التي أحالته أصولاً، فيختفي السجين في بلاد التقدّميّين سنوات، وقد يختفي إلى الأبد..، ويدخل أهله وذووه في دوّامة البحث التي لا تنتهي عنه.. دوّامة الإذلال والابتزاز والرشاوى.. في حين يتلقّى أهل أحد السجناء (القاعدة) المقيمين في دولة تقدّميّة اتّصالاً هاتفيّاً من ابنهم المسجون في دولة رجعيّة، يخبرهم فيها من داخل السجن عن صحّته وظروف اعتقاله، وينبئهم أنّ الدولة الرجعيّة تلك سوف ترسل ـ على نفقتها ـ لوالديه «فيزا» مع بطاقتي طائرة ذهاباً وإياباً مع حجز في فندق من فئة الخمس نجوم كي يأتيا لزيارته. أرجو ألا يظنّ أحد أنّني أسرح بخيالي، فهذه حادثة واقعيّة موثّقة بالأسماء والتواريخ.

ـ يخضع الإعلام في العالم لاعتبارات سياسيّة وتمويليّة وفكريّة مختلفة، والحديث عن إعلام حُرٍّ بالمطلق هو حديث لا فائدة تُرتَجى منه، لكن شتّان ما بين السياسة الإعلاميّة في الدول الرجعيّة والتقدّميّة، فقد قدّمت الدول الرجعيّة عدداً من الأقنية كالجزيرة والعربيّة وسكاي نيوز عربيّة، تخلط بعض السمِّ في العسل، لكنّها تتمتّع في الوقت عينه بمساحة واسعة من الحرّيّة، وتنقل الأخبار بسرعة عالية وحرفيّة مهنيّة، تكاد تكون من الطراز الأوّل.. ولا أذكر مرّة أنّني رأيت الجزيرة تتحدّث عن بطولات أمير قطر المُفدّى. أمّا الإعلام المرئيّ في الدول التقدميّة، فبعد استقبل الرئيس، وودّع، وأصدر، ووقّع.. تأتيك الأخبار المُهمّة عن المسيرات المليونيّة التي تشكر سيادته على مجانيّة التعليم والرعاية الصحيّة، وتتحدّث أيضاً عن مكرُمات سيادته، وعن أدائه صلاة العيد في الجامع الفلانيّ ودعوته إلى صلاة الاستسقاء التي لا بدّ وأنْ تنتهي بتساقط المطر غزيراً على المصلّين.. ثمَّ تأتيك برامج: (حماة الديار) و(أرضنا الخضراء) و(مع العمّال) لا فرق في ذلك بين التقدّميّين فكلُّهم رضعوا من ثدي بقرة عبد الناصر الإعلاميّة. ويُصدر الرجعيّون صحفاً ورقيّة يمكن أنْ نطلق عليها تسمية الصحف، كما هو الشأن في الكويت والأردن والمغرب، لكنّنا لا نجد في الدول التقدّميّة إلّا صحيفة الثورة بأسمائها المختلفة، والأهرام، ولا ضرورة في هذا السياق للحديث عن الزحف (الأقذر).

ـ لم يفرّط أيٌّ من الرجعيّين بالأرض، وتعدُّ الإمارات الدولة الرجعيّة الوحيدة التي فقدت جزءاً من أرضها، لكنّها خلافاً للتقدّميّين لا تتبجّح، ولا تتحدّث عن ممانعة وجيش عقائديّ... أمّا التقدّميّون بدءاً من عبد الناصر وصولاً إلى البشير... فقد فرّطوا بالأرض، لكنّهم ـ والحقُّ يُقال ـ حافظوا على نظام الحكم. فحاكم مصر (ذو الكاريزما) سلّم سيناء وغزّة، لكنّه والحقّ يُقال حافظ على ثورة يوليو، لكنّ ضميره الوطنيّ الديموقراطيّ وخزه على فعلته فتقدّم بتمثيليّة الاستقالة الهزليّة، وخرجت الملايين تهتف بصوت واحد (أحّا أحّا ما بتتنحّى). أمّا تقدّميّو سوريا فسلّموا الجولان واللواء، وما زالوا يدمّرون البلد... المهمّ أنّهم يحافظون على نظام الحكم البعثيّ التقدّميّ، ومن نافلة القول هنا ذكر ما فعله صدّام والبشير.

المقارنة يمكن أن تطول إلى ما شاء الله، إذا أردنا الحديث عن دخل الفرد وتنوّع فرص العمل أو الرفاه الاجتماعيّ أو العناية الصحيّة أو النظافة أو الخدمات العامّة أو الاتّصالات أو البنى التحتيّة، أو الخدمات المصرفيّة... إلخ.

ما أحوجنا إلى إعادة ضبط المصطلحات والتعريفات وصقل المفاهيم.

أمّا أنا فلا يشرّفني أنْ أكون تقدميّاً.

غسان مرتضى

كلام الليل في الثورة السوريّة

كلنا نحن السوريّين أبناء الخوف وتدبير الحال، لم نترك يداً خشنة لم نقبّلها، ولم نترك جداراً لم نبره بأكتافنا.

يراوغ ويؤدلج فيكذب من يحصر تاريخ الاستبداد في بضعة عقود من تاريخ سوريا، ويراوغ ويؤدلج فيكذب من لا يرى انتشار الاستبداد وتركّزه الفاجر في العقود الأخيرة من تاريخ سوريا، وفي الحالتين تحتجب الغاية المضمرة وهي: البقاء في، أو القفز إلى كرسيّ سلطة السلطنة التي تسلّحت بأجهزة فتّاكة كانت قد وفدت مع الاستعمار الحنون الذي ما كان في نيّته سوى تمدين غير المتمدّن!! والذي لا يزال، إلى الآن، يذرف حنانه وشفقته علينا فيمنحنا في غاية الأريحيّة والكرم سكاكينه وبنادقه وصواريخه لكي نحضّر لأنيابه اللطيفة جثثاً نقيّة طازجة مغسولة من شهوة الحياة.

ولكن لماذا التوجّع والتبرّم ما دمنا، نحن، عجين الاستبداد وأثر فعله نتلمّظ في انشغالات يومنا برموز ثقافتنا العميقة التي تقول: «من تزوّج أمي أصبح عمّي»، «امشِ الحيط الحيط وقلْ يا ربّي الستر»، «اليد التي تلطمك بوسها وادع عليها بالكسر».

ونحن السوريّين، أثر استبداد السيف، والعمامة، والبسطار، الذين لم يبق لنا في الحياة حتّى أن نلعب لعبة الحظّ والشطارة والحربقة، ولم يبق لنا حتّى أن نحلم بعصاً سحريّة، وبقبعة الإخفاء، وبالفانوس السحريّ. ما دامت مساحة الحلم قد انعقدت بالأصابع المرنة للفضائيّات المعولمة شديدة الحضور في المدهش والمثير والمعجز، وبأدوات الضبط والربط والتحكّم الشرهة التي تكاد تقطع علينا حتّى النَفَس، والتي تعاطف معها الربّ فمنع عنّا سلاله المنزلقة من سمائه، ومنع عنّا منّه وسلواه، ورمى بدلاً منها براميله المتفجّرة، وأرسل ملاك موته الذي نصب خيامه على أرضنا فأقام. والذي، كأنّه، حوّل بقية موتاه في العالم إلى معقّبي المعاملات.

نحن السوريّين أبناء الخوف وتدبير الحال، الذين لم نترك يداً خشنة لم نقبّلها، ولم نترك جداراً لم نبره بأكتافنا، ولم ندع متسلّطاً يهنأ بطغيانه من فحيحنا الذي يحيط به سواراً خلف سوار: «آه يا عمّي». كيف لنا أن نمنع قادتنا الذين نبتوا، فجأة، كالفطر على مزبلة من أن يحمحموا ويصهلوا ويرمحوا في برّ هذا العالم، وأن يتدرّبوا، بعد لعثمة وتأتأة، على الكلام، وأن يتكرفتوا ويتجوّخوا بعد أن أمضوا دهراً في تمسيح الجوخ. وأن يتصدّروا الموائد والفنادق بعد أن كانوا يلتقمون الفوائض..

كيف لنا أن لا نعترف، رغم سذاجتنا، بزحزحات ثورة الاتصالات، التي ألغت شرط أن يكون القائد على أرضه وبين ناسه كي يلمس ويحسّ ويعرف، فيكون قدوة ومثالاً فقائداً.

نحن السوريّين أبناء سوريا الجميلة، الرصين اللعوب، الثريّة الفقيرة، الواحدة المتعدّدة، سوريا الجليلة التي ظلّت عبر تاريخها المديد معبراً للجيوش وغايتها، كيف لنا أن لا نشعر بالتميّز والتشظّي وقد صار لنا حكومتين وعلمين ومنظورين: فالدم نفسه نقيّ ووسخ فيلّوث، والقتيل نفسه مجرم وشهيد.

وكيف لا ننحني إجلالاً واحتراماً، ونحن سدنة الوفاء والاعتراف بالجميل، لأصدقائنا: السلطة الروسيّة والسلطات الأمريكيّة الذين يتفانون في السهر على مصالحنا؟ وكيف لا نجهش تأثّراً بالعاطفة السخيّة لأشقّائنا: السلطة الملكيّة في السعوديّة، وسلطة الملالي في إيران؟ وكيف لا نرتبك من هذا الاحتضان الدافئ من أشقّائنا: مشيخة قطر وسلطة أردوغان العلمانيّة؟ أشقّاؤنا وأصدقاؤنا الذين نفضوا أيديهم من مصالح بلدانهم وتفرّغوا للبحث عن الخير السوريّ، كيف لنا، نحن السوريّين، أن لا ننقسم ونتفرّق لنتفرّغ لخدمتهم، وأن لا نرفض اللقاء في قاعة واحدة، حتّى لو أرادوا، منعاً لأيّ ظنون قد تراودهم، وحفاظاً على عفافنا، وإخلاصاً منّا لأصالتنا الأصوليّة، التي عبرّ عنها شاعرنا القديم:

ألا لا يجـهلن أحدٌ علينا

فنجهل فوق جهل الجاهلينا

ومن أين لنا أن نعرف، نحن السوريّين، أنّ السياسة لكي تسوس يجب عليها أن تتخفّف من القواعد والقيم ومن تاريخيّتها لكي تكون مرنة ومتحوّلة ومتغيرّة بحسب النزعات والمصالح، وإلّا فكيف للنزّاع إلى القيادة أن يجمهر ويحشد فيهجم ويقود؟! وكيف لنا أن نتعرّف إلى صديق اليوم الذي كان عدوّ الأمس، وإلى صديق اليوم الذي سيكون عدوّ الغد؟

وكيف لنا أن نعرف، نحن السوريّين، الذين قمقمنا الخوف وأيبسنا، متى وكيف نظهر الحلم الذي هدهدناه ورعيناه زمناً مديداً في أن نكون شعباً مترفاً بألوانه، فرحاً وموحّداً في قانون مواطنة جامعة لا تميّز بين أحد وآخر لا على أساس جنس، ولا دين، ولا قوميّة، ولا على أساس تملّك وثراء، وبقانون ديمقراطيّ يرعى ويصون تعدّد المصالح والآراء، وبقانون علمانيّ يصون لنا حقّنا في إدارة شؤون دنيانا دون وسيط ولا رقيب. من أين لنا أن نعرف أنّ التظاهر الحماسيّ المهرجانيّ الاحتفاليّ من أجل علاقة: مواطنة ديمقراطيّة علمانيّة، سيثير اللصوص والطغاة والأصوليّات بكافّة أرديتها فلا نعود نميّز الثائر عن العاهر، ولا الحريص عن الانتهازيّ، ولا من يسعى إلى وطن ومواطنة عن الذي يسعى إلى إحياء عصبيّات قد هرمت.

كيف لنا أن نعرف والمثقف الذي ينبغي عليه أن ينوّرنا يشتغل على مبدأ: «وما أنا إلّا من غزيّة إن غوَت غويت..».

وكيف يمكن أن نميّز، نحن السوريّين، بين: الرئيس أوباما والرئيس بوتين، بين الملك عبد الله والرئيس روحاني، بين الجولانيّ وهيثم المالح، وبين شريف شحادة وبسّام جعارة؟... إلى آخر المقارنات التي لا تنغلق بنهاية.

وكيف نعثر، نحن السوريّين، على مساحة لأصواتنا لكي نصرخ:

أوقفوا هذا القتل، نريد أن نبني وطناً لا مقبرة.

أوقفوا هذا القتل، نريد أن نبني وطناً لا مزبلة.

فاضل الفاضل

حزب «الجمهوريّة» تحت التأسيس

صدر البيان الختاميّ للمؤتمر التأسيسيّ لحزب الجمهوريّة، موقّعا باسم الأمانة العامّة.

وكانت أعمال المؤتمر قد انطلقت في مدينة استانبول ، بتاريخ ١٧ نيسان الذي يصادف عيد الاستقلال، في اختيار جليّ الدلالة.

وأوضح البيان أنّه وبعد أشهر من الحوار الجدّي، عُقد لقاء كان نموذجاً للعمل الجماعيّ المبني على علاقة صحّيّة بين الفرد والجماعة، وكان للشباب المثقّف الواعي الدور الكبير في التأسيس لروح جديدة، يجمعهم إحساس مسؤول وألم كبير بسبب ما آلت إليه أوضاع بلدهم، توافقت إرداتهم الحرّة على الإعلان عن تشكيل حزب باسم «الجمهوريّة « في مواجهة ملكيّة عائليّة عبر التوريث .

وذكر البيان أنّ المجتمعين أبدوا موقفهم بجلاء من السلطة الاستبداديّة الحاكمة، التي فرضت على شعبنا عبر عقود من الزمن ثقافة غريبة مزّقت نسيجه، وشوّهت لوحته الوطنيّة، وأحدثت شرخاً في قيمه الدينيّة المبنيّة على التسامح، وفرضت عليه بالإكراه شعارات وخطابات ومفاهيم جوفاء، وممارسات طائفيّة وشوفينيّة.

وأكّد المجتمعون أيضاً على استلهام قيم الحرّيّة والكرامة التي أطلقتها ثورة الشعب السوريّ ضدّ النظام الاستبداديّ، كما أكّدوا التزامهم بأهداف الثورةالمتمثّلة ببناء دولة وطنيّة ديموقراطيّة حديثة تقوم على إعادة بناء الهويّة الوطنيّة الجامعة النابعة من المواطنة، دون أيّ تمييز عرقيّ أو دينيّ أو مذهبيّ أو جنسيّ.

كما رأى المجتمعون أنّ ثورة السوريين لا تكتمل دون الوقوف ضدّ جميع أشكال الاستبداد الأخرى التي تستند إلى فهم خاطئ أو زائف للدين .

ووعد البيان بأن تقوم هيئات الحزب المنتخبة -بعد فترة وجيزة- بتقديم الوثائق المعتمدة، وتمنّى على السوريّين أن يكون الحزب موضوعاً للنقد، فمن دون النقد لا يمكن له أن يتطوّر ويرتقي.

جدير بالذكر أنّه سيشار إلى الحزب بـ «حزب تحت التأسيس «حتى انعقاد مؤتمره الأوّل خلال مدّة لا تزيد على عام، وسيعتبر جميع من سينتسبون إليه خلال هذه الفترة أعضاءً مؤسّسين فيه .

وأنهى بيان الأمانة العامّة لحزب «الجمهوريّة» نصّه بعبارة:

«عاشت سورية وطناً لجميع أبنائها، المجد للشعب السوريّ، حرّاً، موحّداً كريماً «

ونُشر في ٢٥ نيسان عام ٢٠١٤

كلّنا سوريّون

مخيّم الأزرق الأردن

يجري الإعداد والتحضيرات النهائيّة لافتتاح مخيّم جديد للاجئين السوريّين في الأردنّ، وسيتمّ الافتتاح في نهاية شهر نيسان الحاليّ نظراً لتزايد الحاجة الإنسانيّة له؛ ومخيّم الأزرق-كما سُمّي- يعادل ثلاثة أضعاف مساحة مخيّم الزعتريّ، ولكن بنفس الطاقة الاستيعابيّة التي تتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ ألف لاجئ. ويُشار هنا إلى أنّ الزعتريّ تجاوز الحدّ الأقصى من طاقته الاستيعابيّة.

يقع مخيّم الأزرق في الشطر الشرقيّ من الأردنّ، على بعد ٩٠ كيلومتراً من الحدود السوريّة، وسيستقبل بمجرّد افتتاحه الواصلين الجدد من سوريا، واللاجئين الموجودين في الأردنّ الراغبين في جمع شملهم مع العائلات الوافدة حديثاً. وذكرت مصادر نقلاً عن المفوضيّة العليا للاجئين بأنّ مخيّم الأزرق تمّ تجهيزه بكافّة الخدمات كإنشاء البيوت الجاهزة والمرافق الصحيّة والمدارس وغيرها من خدمات البُنى التحتيّة، كما أنّه سيكون فقط للسوريّين الجدد ولن يتمّ ترحيل أو نقل أيّ أحد من الزعتريّ إلى الأزرق ...

وكان مخيّم الزعتري وهو مخيّم للاجئين السوريّين الذين نزحوا إلى الأردن في تمّوز ٢٠١٢ قد أقيم على بعد ٢٠ كيلومتراً شرقيّ مدينة المفرق شمال شرق الأردنّ بمساحة تقدّر بـ ٣,٣ كيلومتراً مربّعاً. ووصل عدد اللاجئين إلى المخيّم بعد شهر واحد حوالي ١٥ ألف لاجئ ولاجئة، فضمّ بذلك حوالي ١٠٪ من إجماليّ عدد اللاجئين السوريّين في الأردنّ. وخلال الأشهر الثلاث الأولى بلغ عدد اللاجئين في المخيم ٤٥ ألفاً. وفي العاشر من كانون الثاني ٢٠١٣ تجاوز عدد اللاجئين في المخيّم ٦٥ ألف لاجئ مشكّلين ٢٢٪ من إجمالي عدد اللاجئين السوريّين في الأردنّ الذين بلغ عددهم حوالي ٣٠٠ ألفاً حتّى تاريخه، وفي التاسع عشر من أيّار ٢٠١٣ بلغ عدد سكّانه ١٥٠ ألف لاجئ متجاوزاً طاقته الاستيعابيّة الأساسيّة.

لا يضمّ مخيّم الزعتريّ اللاجئين السوريّين الذي لجؤوا إلى الأردنّ قبل تمّوز ٢٠١٢ أو اللاجئين الذين عبروا الحدود بالطرق الشرعيّة بعد ذلك التاريخ، ويلاحظ أنّ معظم سكّان المخيّم من محافظات درعا و القنيطرة و دمشق و ريفها و حمص.

ويذكر هنا أنّ هذه المخيّمات تقام بالتعاون بين المفوّضيّة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتّحدة والحكومة الأردنيّة.

رغيدة الرفاعي

بين السويد ومرسين سوريّون من ذهب

ترصّعت السباحة السوريّة الحرّة في تركيا بالذهب مع ختام منافسات بطولة أندية «مرسين» للعبة التي شهدت مشاركة السباحَين السوريّين اليافعَين «نوّار عرّوق» و «مايا عرّوق» مع ناديهما «شباب البحر الأزرق mavi deniz gençlik واللذان نجحا في حصد خمس ميداليّات ذهبيّة بعد تنافس مثير امتدّ ليومين مع خصومهم الأتراك.

الناشئة «مايا» حصدت ذهبيّتين في سباقيّ ٢٠٠ متر متنوّع و ٥٠ متر فراشة، فيما نجح شقيقها الشابّ «نوّار» بانتزاع ثلاث ذهبيّات أخرى في منافسات ٥٠ متر فراشة و ١٠٠ متر ظهر و ٢٠٠ متر حرّة.

وكانت عائلة الدكتور منير عرّوق قد غادرت إلى تركيا منذ بضعة أشهر.

وفي السويد يتابع السوريّون تفوّقهم فيحرز الطفل «وليم لحدو» المركز الأوّل في مسابقة ١٠٠ متر سباحة حرّة على مستوى المنطقة الوسطى في السويد.

والجدير بالذكر أنّ عائلة الدكتور «سهيل لحدو» والد الطفل البطل «وليم» قد غادرت أيضاً منذ أشهر فقط .

كلّنا سوريّون

تضميد الأشجار

فاز معماريّان سوريّان بالمركز الأوّل في مسابقة أقامتها المنظّمة الدوليّة للسكن (UN Habitat) تحت عنوان «إعادة إحياء مناطق السكن الجماعيّ».

المعماريّة «مروة الصابوني» كمصمّم للمشروع و المهندس المعماريّ خالد كومي كفنّان الرسم المعماريّ، قدّما مشروعاً لإعادة إعمار المنطقة السوريّة المنكوبة «بابا عمرو» في مدينة حمص.

جاء التصميم تحت عنوان «الشجرة». حيث قدّم تصميماً يستطيع النموّ والتزايد كما الشجرة الطبيعيّة، بحيث يتنهي الأمر بكلّ تجمّع سكنيّ-شجرة بالإمساك بيد التجمّع-الشجرة المجاور.

هدف المشروع كان تطوير المنطقة مع احترام خصوصيّتها. وإعادة ربط المنطقة بالمدينة اجتماعيّاً واقتصاديّاً في محاولة لتضميد بعض الجروح التي خلّفتها آلة حرب النظام في سوريا.

أزمة الرهائن وعقوبات الاتّحاد الأوروبّيّ

REUTERS

كييف (رويترز) - قال زعيم انفصاليّ في شرق أوكرانيا أعلن نفسه رئيسا لبلديّة إحدى المدن التي يسيطر عليها الانفصاليّون: إنّه لن يناقش مع الغرب مسألة الإفراج عن مراقبين عسكريّين محتجزين، إلّا إذا ألغى الاتّحاد الأوروبّـيّ العقوبات التي فرضها على زعماء انفصاليّين.

وكان المراقبون الستّة موجودين في أوكرانيا تحت مظلّة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبّا التي تراقب النظم الديمقراطيّة، وقد احتُجزوا الأسبوع الماضي، بعد أن قال انفصاليّون إنّهم اكتشفوا معهم جاسوساً أوكرانيّاً.

وكان الاتّحاد الأوروبّيّ قد أعلن أنّه جمّد أصول ١٥ روسيّاً وأوكرانيّاً، وفرض عليهم حظر سفر بسبب ضمّ روسيا لمنطقة القرم، وهو ما يعتبره الاتّحاد مساندة روسيّة للحملة الانفصاليّة في شرق أوكرانيا.

جنيف ٣ والانتخابات السخيفة

أكّد رئيس الحكومة السوريّة المؤقّتة، «أحمد طعمة» أهميّة نتائج لقاء وفد الائتلاف التي أجراها مع وليّ العهد السعوديّ «سلمان بن عبدالعزيز»، ووزير الخارجيّة «سعود الفيصل»، لافتاً إلى أنّ جميع اللقاءات كانت إيجابيّة بكلّ المقاييس السياسيّة، وخصوصاً على مستوى دعم الثورة السوريّة، والوقوف إلى جانب السوريّين في الدفاع عن أنفسهم.

وحول الحديث عن إمكانيّة عقد جولة جديدة من «جنيف٣»، أوضح أنّ أيّ حديث عن مفاوضات جديدة، يجب أن ينطلق من تحسين الواقع على الأرض وتغيير موازين القوى، مشيراً إلى أنّ الولايات المتّحدة رفضت تسليم الثوّار مضادّات للطيران، في حين أنّها سلّمتهم مضادّات دبّابات ودروع، واعتبر «طعمة»، أنّ الحديث الآن عن انتخابات رئاسيّة، ما هو إلّا عمل سخيف ولا أخلاقيّ، مؤكّداً أن السوريّين لم يعوّلوا يوماً ولم يتعاملوا بجدّيّة مع مثل هذه المسرحيّات.

ماء الفضّة تسجيليّ عن الثورة

إدارة مهرجان «كان» السينمائيّ الدوليّ فى فرنسا قبلت مشاركة فيلم «ماء الفضّة» للمشاركة فى الدورة المقبلة للمهرجان والتى تقام فى الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيّار المقبل.

هذا ما أعلنه منتج الفيلم «عروة نيربيّة» وأضاف أنّ «ماء الفضّة» من إخراج أسامة محمّد ووئام بدرخان، التى سبق لها وصوّرت عدّة أفلام فيديو عرضت على الفضائيّات دون نشر اسمها لاعتبارات أمنيّة معلومة فى تلك المرحلة».

وكانت مغنّية السوبرانو السوريّة المعروفة نعمى عمران وقد ألّفت موسيقى الفيلم.

وقال «نيربية»: يسرد الفيلم سيرة الثورة السوريّة من وجهة نظر جيل الشباب السينمائيّين الجدد، من درعا جنوبيّ البلاد إلى منطقة دوما فى ريف دمشق وصولاً إلى الساحل السوريّ فى اللاذقية وبانياس أولئك الشباب الذين لم يدرسوا السينما ولم يتعلّموها ولكنّهم وجدوا فى الكاميرا أداتهم للتعبير وسط أصعب وأعنف الظروف من الحرب الطاحنة.

ويتناول الفيلم حكايته من خلال شخصيّتين هما أسامة محمّد فى باريس، الذي لا يستطيع مغادرة شاشته، فيحاول الحفاظ على ارتباطه بوطنه عبر رسائل الشباب على مواقع يوتيوب وعلى فيسبوك، و وئام بدرخان التى تصوّر بكاميرتها فى شوارع حمص، في حيّ بابا عمرو والخالديّة الحمصيّين وسط حصار نظام بشار الأسد منذ أكثر من عام، حيث انتهى بها الأمر لتكون الناشطة المستقلّة الوحيدة فى الحصار الشهير وإلى اليوم .

وأضاف نيربية: «أنّ مواد الفيلم الأخرى أضيفت من فيديوهات لعدّة ناشطين سوريّين قاموا ببثّها على يوتيوب، وتشكّل الحوارات اليوميّة بين المخرجين، بواسطة التشات على الانترنت، المحور الأساسيّ لسياق الفيلم».

ويقدّم «ماء الفضّة» الذى يحمل عنوانه الفرنسيّ جملة إضافيّة ليصبح «ماء الفضّة : سورية، أوتوبوتريه»، سرداً قاسيّاً يسير بالمتفرّج من أوّل مظاهرات درعا فى آذار ٢٠١١ إلى تجربة الحصار اليوميّة، بكلّ ما فى الحكاية من ألم وعنف وضحكات وأمل، مرافقاً تطوّر تجربة الشباب السوريّ مع العدسة.

وقالت وئام: «من داخل حمص المحاصرة لا أصدّق أنّ صدى وجعنا وصل الآن أثناء احتضار حمص، تُرى هل سنبقى حتّى نسمعه، لم تبقَ لديّ أبجديّة للكلام والآن أحفر قبر الصمت وأنا من تحت قصفنا سأتابع ما استطعت إن عشت، سأحتمى بلهفتكم من موتنا الآن، اتركوا قلوبكم مشرّعة».

وقد أُنتج الفيلم بالشراكة بين شركة «بروآكشن فيلم «السوريّة التى يديرها «نيربية» ويملكها، والتى تتلقّى دعما ألمانيّاً، وشركة «لى فيلم ديسي» الفرنسيّة، وبدعم من الصندوق العربي للثقافة والفنون و»المركز الوطنيّ للسينما» بفرنسا و»صندوق الفيلم التسجيليّ بمعهد سندانس» الأمريكى، وبمشاركة من تليفزيون «آرتى» الفرنسي الألمانيّ.

ويذكر أنّ هذا هو الفيلم السوريّ الثاني فى تاريخ المختارات الرسميّة لمهرجان «كان» بعد «صندوق الدنيا» الذى أخرجه أسامة محمّد أيضاً عام ٢٠٠٢

كلّنا سوريّون

رئيسة المجلس التنفيذي لكونتون عفرين السيدة هيفي إبراهيم

في نهايات العام الماضي أُعلن عن تأسيس إدارات ذاتيّة في كلّ من الجزيرة (قامشلي، عامودا، رأس العين، الدرباسيّة)، كوباني (عين العرب)، وعفرين، وأُطلق عليها اسم «الإدارة الذاتيّة الديموقراطيّة»، وهي مستقلّة عن بعضها دون تشكيل إدارة موحّدة للمناطق الثلاث. وهنا السؤال، ما هو السبب الذي حدا بكم للقيام بهذه الخطوة؟ وهل وراءها تيّار سياسيّ واحد أم هي مطلب شعبيّ كورديّ؟

تصحيحاً لمعلوماتكم، إنّ الإدارة الذاتيّة أُعلنت في المقاطعات الثلاث في بداية السنة وفي الشهر الأوّل. أمّا الذي دفعنا إلى القيام بهذه الخطوة، فهو تلبية لاحتياجات الشعب ونزولاً عند رغبتهم في إدارة المنطقة بشكل منظّم ومفعّل، ومعالجة مشاكلهم اليوميّة والحياتيّة من قبيل الدفاع والحماية والاقتصاد والخدمات والصحّة، ومن كافّة النواحي المعيشيّة، وترحيب الشعب بها دليل على تلبية مطالبه.

أمّا ما تعنونه بالتيار السياسيّ فقد أصبح هذا السؤال ممّلاً، وبعض الوسائل الإعلاميّة دون ذكر أسمائها طبّلت وزمّرت كثيراً حول هذه النقطة لتلصق الاتهام الباطل بأنّها حكومة pyd ، رغم أنّهم يدرون أنّها ليست حكومة تيّار سياسيّ معيّن، ولكن من باب التشويه والطعن بمصداقيّة الحكومة، ونحن لا نلومهم على ذلك لأنّنا نعرف الجهات و الأيادي التي تقف ورائها والتي تتعارض مصالحها مع مصالح الشعب السوريّ عامّة والشعب الكرديّ خاصّة، ولن تليّن من عزيمتنا، لأنّنا على ثقة تامّة أنّ إرادة شعبنا لا تقهرها وسائل الإعلام المأجورة، والدليل على أنّها حكومة شعب هو مشاركة الأحزاب السياسيّة والمؤسّسات المدنيّة ومكوّنات المقاطعة من كرد وعرب وكذلك الأديان بتنوّعها .

سؤال آخر حول التشكيل، ما هي العبرة من إطلاق ثلاث إدارات مستقلّة دون جامع يجمع بينها؟

لا يمكن القول مطلقاً بأنّه لا يوجد جامع يجمع، لأنّ المقاطعات الثلاثة تستند بالأساس إلى فكرة الأمّة الديمقراطيّة، ومن جذور الأمّة الديمقراطيّة هي الإدارة الذاتيّة، أي نظام الكانتون، وكذلك أخوّة الشعوب والتعايش فيما بينها بسلام ومساواة وممارسة الطقوس الدينيّة كلّ على حدة أمّا إذا كنت تقصد الجغرافيا فذاك موضوع اخر.

كلّنا يعلم أنّ مناطق الإدارة الذاتيّة والتي تتمتّع بغالبيّة كورديّة، إلّا أنّها تتشكّل من موزاييك قوميّ وأثنيّ متنوّع، فهناك العرب، وهناك السريان، والآشور، والكلدان، كيف تعامل هذا المشروع مع المكوّنات الأخرى التي تعيش في مناطق الإدارة الذاتيّة؟ وهل تمّ تمثيلها في المشروع؟ وهل وافقت مرجعيّاتها السياسيّة والدينيّة على المشروع بالأساس؟

إنّ الادارة الذاتيّة تعني بحدّ ذاتها، مشاركة كلّ المكوّنات في المقاطعة بإدارة ذاتها، بشكل متساوٍ دون تمييز، أمّا من حيث التمثيليّ فمن الطبيعيّ ضمن هذه الإدارة الذاتيّة أن يجد كلّ إنسان من يمثّله وأعتقد أنّ ذلك ظاهر للعيان ولا داعي للإسهاب في ذلك.

أمّا ما تقصده بموافقة المرجعيّات الدينيّة والسياسيّة، فإنّنا كحكومة نأخذ الموافقة من شعبنا الموجود على أرض الواقع والذي يدافع عن أرضه وعرضه وكرامته، لا ننتظر ولا يهمّنا كثيراً موافقة المرجعيّات السياسيّة والدينيّة والتي تدّعي أنّها مرجعيّة، وهي مقيمة في فنادق خمس نجوم، وهي نائمة في واد والشعب يعاني ويناضل في واد. فالمرجعيّات هي التي تحاكي الشعب وتعيش معه لحظة بلحظة على السرّاء والضرّاء، والتي تقف مع الشعب في خندق الدفاع عن النفس وليس في وسائل الاعلام، فإذا أردت أن تبحث عن المرجعيّات ابحث عنها بين أروقة الشعب ستجدها حتماً.

ورد في تعريف المشروع أنّه: «إدارة مدنيّة مؤقّتة تكون عابرة أمام الحلّ السياسيّ لسوريا» ماذا تقصدون بالمؤقّتة؟ وكيف تتخيّلون الحلّ السياسيّ للحالة السوريّة في ظلّ ما جرى ويجري على الساحة الداخليّة والإقليميّة والدوليّة؟

نقصد بالمؤقّتة أي أنّها جاءت لملء الفراغ الأمنيّ والإداريّ، وتأمين احتياجات سكّان المقاطعة ولضرورات اجتماعيّة واقتصاديّة لتقوم بإدارة شؤون المنطقة، وتشكّلت على مبدأ التوافق مع الأحزاب والقوى السياسيّة من كرد وعرب وسريان وفعاليات مجتمعيّة، ولكن بجانب عملها الآن نقوم بتهيئة قانون انتخابيّ والهيئة العليا للانتخابات، لتكون مشاركة كافّة القوى والأحزاب في الدورة المقبلة أوسع وأشمل.

المجلس الوطنيّ الكرديّ كان له موقف مختلف ورافض لفكرة هذا المشروع، كيف تفكّرون بحلّ هذه الإشكاليّة؟ وهل هناك من خطوات لرأب هذا الصدع؟ وهل يمكن أن ينجح المشروع في حال بقيت قوى كورديّة خارجه؟

المجلس الكرديّ لم يكن رافضاً للمشروع بل كان من أحد المشاركين في الاتفاق عليه، لكنّ مؤتمر جنيف جعلهم ينسون وعودهم وذهبوا وتخيّلوا أنّ المنصب سيأتيهم على طبق من ذهب، وبنوا أحلاماً واهية على هذا المؤتمر وعادوا منه فارغي الأيدي.

حلّ هذه المشكلة بيدهم، خطواتنا لرأب هذا الصدع واضحة في بياننا الحكوميّ منذ اليوم الأوّل عندما قلنا: بابنا مفتوح للحوار أمام الجميع في الحكومة المقبلة التي ستختار على أساس قانون انتخابي، والمشروع نجح وسيتقدّم بنجاحه لأنّه نابع من إرادة الشعب والقوى الموجودة على الأرض، ولن يؤثّر بقاء حزب خارجه نهائيّاً على نجاحه.

ثمّة اعتراضات كرديّة على صيغة المشروع، وتفرّد حزب الاتّحاد الديمقراطيّ، فضلاً عن أنّ إقليم كردستان الذي يشكّل ما يشبه المرجعيّة الكرديّة يقف في الموقع الآخر للمشروع. وبناء عليه هل سيستطيع هذا المشروع اكتساب مرجعيّة قوميّة تعبّر عن الحقوق القوميّة الكرديّة؟

الاعتراض على صيغة المشروع وإلقاء التهمة بأنّه مكوّن من تفرّد حزب الاتّحاد الديمقراطيّ، أصبح غير مجدٍ، ولا يلقى أيّ اهتمام، وظهرت للعيان على أرض الواقع القوى والأحزاب الأخرى التي شاركت فيه.

بصدد سؤالك عن إقليم كردستان الذي يشكّل المرجعيّة الكرديّة ويقف في الموقف الآخر فيه خطأ، فهناك العديد والأغلبيّة من الأحزاب الكرديّة في إقليم كردستان أيّدت هذه الإدارة في أوّل يوم لإعلانها بمؤتمر صحفيّ، وأنت تقصد الحزب الديمقراطيّ الكردستاني pdk ، الوحيد الذي يقف في الموقع الآخر للمشروع وذلك لمآرب حزبيّة.

هذا المشروع لن يكتسب مرجعيّة قوميّة للكرد فقط، بل لجميع القوميّات الموجودة في المقاطعة والأقلّيات والمذاهب الدينيّة.

وفي حال بقيت المسألة في إطار الحسابات والصراعات الحزبيّة التي قد تنفجر في أيّة لحظة، هل تخشون صداماً دمويّاً بين التيّارات الكورديّة المختلفة؟

هناك من يريد جرّ التيّارات الكرديّة إلى صدامات دمويّة، ولكنّنا سنعمل ما بوسعنا لإبراز مفهوم التحاور والتنافس، وصقل فكرة مبدأ التعايش المشترك وسنُفشل هذه المؤامرات، وحالة اختلاف الآراء حالة صحيّة وجيدة ولكن لن نجعلها صراعاً دمويّاً.

الكلّ يعلم أنّ الحدود الجغرافيّة للمناطق الكرديّة السوريّة تبدو مغلقة، بل محاصرة خارجيّاً، سواء من جهة إقليم كردستان العراق أو تركيا، فيما الحدود مع مناطق الداخل السوريّ غير مستقرّة وقابلة لتتحوّل إلى حدود مواجهة وصدام في ظلّ تغيّر موازين القوى بين النظام والمعارضة على الأرض. كيف ستتحرّكون في ظلّ هذا الواقع لإنجاح هذا المشروع؟

سنعمل بكلّ السبل والإمكانيات والطاقات لتطوير الحلول السياسيّة واعتبار السبل السلميّة والديمقراطيّة من السبل الاستراتيجيّة للوصول إلى أهدافنا، وسنرسل الرسائل لجميع الأطراف والقوى الداخليّة والخارجيّة ونطلب فيها التحاور، وسنشرح لهم فكرة هذه الإدارة الديمقراطيّة ولن نستسلم حتّى نرتقي سويّاً ضمن الحلول والسبل السلميّة، والوصول بهذه الإدارة الذاتيّة والديمقراطيّة لتصبح نموذجاً لحلّ المشكلة السوريّة.

كلنا ـ الدليل على أنّها حكومة شعب هو مشاركة الأحزاب السياسيّة والمؤسّسات المدنيّة ومكوّنات المقاطعة من كرد وعرب والأديان بتنوّعها.

ـ المجلس الوطني الكرديّ كان من أحد المشاركين في الاتفاق على المشروع، لكنّ مؤتمر جنيف جعلهم ينسون وعودهم وذهبوا وتخيّلوا أنّ المنصب سيأتيهم على طبق من ذهب.

ـ إنّ الادارة الذاتيّة تعني بحدّ ذاتها، مشاركة كلّ المكوّنات في المقاطعة بإدارة ذاتها، بشكل متساوٍ دون تمييز

حتّى تنجح أيّة إدارة مدنيّة لا بدّ لها من قوّة تنفيذيّة على الأرض، هل نعتبر قوّات الأسايش هي القوى المنوط بها فرض الأمن؟ وبمعنى آخر: هل الأسايش هم الجهاز الأمنيّ في هذه الإدارة؟

طبعاً فقوّات الأسايش هي القوى المنوط بها فرض الأمن، وهي تمثّل جهاز أمننا الداخليّ، ولنا ثقة كبيرة بها وبدورها على أرض الواقع، وهي غير تابعة لأيّ حزب معيّن وتعمل تحت مظلّة الإدارة الذاتيّة.

تمّ التطرّق في النقاشات التي سبقت الإعلان عن المشروع عن تشكيل جهاز قضائيّ مستقل لا سلطان عليه سوى القانون، مع ذكر لتفاصيل آليّة عمليّة «محاكم الشعب» و«المحكمة الدستوريّة العليا» هل تمّ تشكيل هذا الجهاز؟ وما هي المعايير التي اعتمدت في تشكيله؟

هناك محاكم للشعب بدأت بالعمل منذ شباط ٢٠١٣ وتتألّف من محاكم الشعب درجة أولى، ومحكمة استئناف الشعب، والنيابة العامّة، وديوان العدالة وتعتمد على مبدأ العدالة الاجتماعيّة، ومحاكم الشعب تقوم على مبدأ الهيئات كي لا يتفرّد القاضي بإصدار قرار، ويصدر القرار بالأغلبيّة، ويتمّ الآن نقاش موسّع بين الجهات المعنيّة بهذا الموضوع لمناقشة القانون والعمل على تشكيل محكمة دستوريّة عليا والتي سيعلن عنها قريبا.

كيف ستتدبّر حكومات الكانتونات الثلاث مشكلة الإدارة الاقتصاديّة؟ وما هي مصادر التمويل التي ستتيح للإدارة الذاتيّة تنفيذ سياساتها الاقتصاديّة؟

سنتدبّر إدارتنا الاقتصاديّة بالاعتماد على قدراتنا الذاتيّة، ولنا مشاريع خاصّة ضمن المقاطعة، وهناك إيرادات عديدة، هذا لا يمنع أن نرضى ببعض الدعم الماديّ من أيّة جهة كانت لكن دون أن يكون لها تأثير على سياستنا ونهجنا ولا تخدم أيّة أجندات خارجيّة.

سؤال أخير: ورد في مسوّدة «عقد اجتماعيّ جديد»، الذي اشتغلت عليه مجموعة من الخبراء المقرّبين من «مجلس شعب غرب كردستان» أنّ «سوريا دولة مستقلّة ذات سيادة تامّة عاصمتها دمشق، نظامها ديموقراطيّ برلمانيّ تعدّديّ واتّحادي. وغرب كردستان مناطق الإدارة الذاتيّة جزء لا يتجزّأ من سوريا جغرافيّاً وإداريّاً»، هل هذه قناعة فعليّة ودستوريّة حقّاً؟ أم هي فقط رسالة تطمين للشركاء في الوطن؟

طبعا هي قناعة فعليّة ودستوريّة حقيقية؟، ونحن لسنا بحاجة لأن نخدع أحداً، أو نرسل رسائل تطمين، وليست من طباع الكورد اتّباع هذه السياسة، وقد كنّا شفافين منذ بداية الأزمة السوريّة بموقفنا تجاه الأطراف المتصارعة.

محمد حمو

الامتحانات تقترب ومشاريع جامعات على الطريق

في ظلّ هذه الظروف الصعبة ما زال مصير التعليم في سوريا مجهولاً دون أن يتحدّد له مستقبل واضح، حيث شهدت هذه الفترة كما الفترات الماضية تقلّبات عدّة تعرّضت لها جميع المراحل التعليميّة في المناطق المحرّرة من سوريا، وأمام كلّ هذه الظروف اقترب موعد امتحانات الشهادة الثانوية العامّة، والتعليم الأساسيّ الذي اعتبرته وزارة التعليم باللا مركزيّ.

أمّا الثانويّة العامّة فهي امتحانات مركزيّة على مستوى القطر المحرّر، وتعتبر هذه التجربة الثانية بعد العام الماضي، وأمام هذا الواقع المفروض هناك العديد من التساؤلات التي يطرحها طلّاب الثانويّة العامّة عن مستقبل الامتحانات والشهادة التي سيحصلون عليها.

«جريدة كلّنا سوريّون» أجرت اتّصالاً مع الأستاذ «علي صالح» مدير الامتحانات في وزارة التعليم في الحكومة المؤقّتة، حيث أجابنا عن العديد من التساؤلات المطروحة عن الامتحانات ومستقبل الشهادة.

بالنسبة للمنهاج لم يكتمل نتيجة الظروف الصعبة مثل القصف ونقص المعلمين، كيف سيتمّ وضع الأسئلة؟

قال «الصالح» سيتمّ تشكيل «بنك الأسئلة» بإدارة أهل الخبرة والاختصاص، وذلك من جميع المحافظات ودول الجوار، وبعد ذلك تقوم لجنة خبيرة من الزملاء المدرّسين بوضع الأسئلة حسب الاختصاصات، بحيث تراعى الظروف المحيطة بالطلّاب وتقاطع جميع المحافظات قدر المستطاع، وتراعى أيضاً الفروق الفرديّة والمقياس العلميّ للطالب الذي يعدّ الهدف الأساسيّ من الامتحان، ومحاولة تدارك المشكلات التي يعاني منها أبناؤنا الطلبة ما أمكن. علماً أنّ هذه المشكلات متباينة إلى حدّ ما بين الأماكن المختلفة التي يتواجد فيها الطلّاب في المناطق المحرّرة.

هناك محذوفات في بعض الدروس لبعض المواد عند النظام، هل سيتمّ حذف هذه لديكم أيضاً؟

«الصالح»: ستصدر وزارة التربية والتعليم ـ الامتحانات ـ الأبحاث المطلوبة لجميع المواد خلال الأسبوع القادم إن شاء الله، حيث تمّ تقديم تقارير بهذا الخصوص من قبل مدرّسين مختصّين، وقد تمّ إرسالها إلى مديريّات التربية في المناطق المحرّرة في جميع المحافظات ودول الجوار التي يتواجد فيها السوريّون لتلقّي الملاحظات من أهل الاختصاص، ومن ثمّ سيُعتمد المطلوب في المنهاج لجميع المواد وسيعمّم على الجميع بإذن الله .

أمّا بالنسبة للأسئلة، وهل سيكون نموذج الأسئلة هو نفسه كالنظام أم أنّ هناك نموذجاً جديد؟

قال «الصالح» بالتأكيد ستكون هناك تعليمات تحدّد من خلالها نماذج الأسئلة لجميع المواد، وهي من النماذج المألوفة التي يستأنس بها الطلّاب والمدرّسون وسيتمّ تعميمها لاحقا إن شاء الله.

أوضح «الصالح»: لابدّ من مراعاة الطلّاب من حيث الأسئلة لجميع المستويات بالشكل الذي لا يؤثّر على مصداقيّة الشهادة من الناحية العلميّة، وبما لا يتعارض مع المسوّغات اللازمة للاعتراف بالشهادة ـ فثورتنا شملت كلّ شيء ـ وإنّ وزارة التربية والتعليم في الحكومة السوريّة المؤقّتة لا تزال تسعى جاهدة للتواصل مع الدول للاعتراف بالشهادة بشكل يمكّن طلابنا من متابعة دراساتهم العليا، وذلك بالشهادة التي صدرت من الهيئة الوطنيّة للتربية والتعليم والتي ستصدر هذا العام إن شاء الله من وزارة التربية والتعليم في الحكومة السوريّة المؤقّتة.

وعن الاعتراف بالشهادة من الدول، وكيف سيتمّ التعامل داخليّاً معها؟

أشار «الصالح» تسعى وزارة التربية والتعليم في الحكومة السوريّة المؤقّتة لطلب الاعتراف بالشهادة من أكبر عدد ممكن من دول العالم وخصوصاً الدول الصديقة والمنظّمات العالميّة المعنيّة بشؤون التعليم.

ويوجد مشروع لدى الحكومة السوريّة المؤقّتة بإنشاء جامعة وطنيّة بكلّ الاختصاصات في العام الدراسيّ القادم من أجل استكمال الدراسة لطلّابنا القدامى والمستجدّين، والله نسأل أن يوفّق مسعاهم لما فيه الخير الكثير.

وأضاف «صالح» هذا الأمر يتطلّب أن نكون في امتحاناتنا محقّقين المعايير الدوليّة المتّفق عليها عالمياً في الامتحانات ليسهل الحصول على الاعتراف بالشهادة الممنوحة للطالب.

وبالنسبة لتحديد المراكز الامتحانيّة، وعن تقيم الوضع في الداخل من حيث الأمان وإمكانيّة تلقّي الطلّاب للمنهاج؟

قال «الصالح» سيكون الدور الأكبر لمديريّات التربية ودوائر الامتحانات في المحافظات في تحديد المراكز الامتحانيّة وتوزّع الطلّاب على المراكز، مراعين فيها كلّ الظروف المحيطة والتي تحقّق للطالب إمكانيّة التقدّم للامتحان بشكل جيّد وضمن ضوابط مناسبة لمعايير الامتحانات العامّة.

بدر حسين

عن # الرقّة التي تُذبح بصمت

كلنا ـ الطامّة الكبرى كانت استيلاء أمراء الظلام على المدينة، ذلك التنظيم المدعو زوراً وبهتاناً الدولة الإسلاميّة في العراق والشام «داعش».

اختار ناشطو الرقّة هذا الـ هاشتاغ (# الرقّة_ تُذبح_ بصمت) عنواناً لحملتهم الإلكترونيّة التي بدؤوها في الفضاء الافتراضيّ المدعو (فيسبوك) لتسليط الضوء عمّا يجري ويدور في مدينتهم التي اختارت الأقدار لها أن ترزح تحت احتلال أسود مظلم نشر حقده الأسود وكراهيّته المقيتة بين جنبات هذه المدينة البسيطة، التي جاورت ذلك النهر الخالد والذي أحسن جوارها وأكرم أهلها على مرّ السنين؛ وهنا أعني الاحتلال الأسود المدعو «داعش» الذي أطبق سيطرته المطلقة على هذه المدينة وأذاق أهلها وثوّارها صنوفاً وألواناً شتّى من العذاب والآهات، أراد القائمون على هذه الحملة جعلها في دائرة الضوء وتقديمها لكلّ من لم يعرف بتلك الفظائع التي تجري في مدينة الرقّة .

وبسؤال أحد منظميّ الحملة وأحد أعضاء الفريق القائم عليها، قال الناشط «أبو إبراهيم الرقّاوي»: «بدأنا هذه الحملة من حيث انتهى عدو الشعب السوريّ الحرّ النظام الأسديّ الذي صرّح بأنّ الرقّة (في أيدٍ أمينة)، إنّ هذه الجملة التي تتكشّف لنا يوماً بعد يوم حقيقتها المختبئة خلف الأقنعة الثوريّة، والأقنعة الإسلاميّة، التي استغلت طيبة شعب الرقّة وبساطته، لبسط نفوذها بالترغيب تارة وأخرى بالترهيب.

وبعد أن وصلنا إلى اليقين الذي لا تشوبه شائبة، فلا شك بأنَّ الرقّة كانت [مسرحاً] تمارَس على خشبته أحقر مسرحيّة قمعيّة بثياب ثوريّة وإسلاميّة زائفة، لتصل إلى المشاهد صورة مشوّهة عن الحرّية التي صدحت بها الحناجر، وامتلأت بها القلوب والعقول وسالت لأجلها الدماء، وأُزهقت لأجلها المهج والأرواح». ويضيف أبو إبراهيم قائلاً: «كان لابدّ لنا من وقفة جدّية ضدّ هذه الأصابع الخفيّة التي تسعى جاهدة لقتل الثورة ، وكتم أنفاس الحرّيّة».

وهنا تكمن أهميّة هذه الحملة التي يعمل عليها نخبة من ناشطي الرقّة، سواء أكانوا في الداخل أو الخارج، ويلخّص القائمون عليها أهمّ أهدافها بالنقاط التالية :

١ ـ إعادة روح الثورة إلى محافظة الرقّة من جديد بعد خنقها وخطفها.

٢ ـ تسليط الضوء على محافظة الرقّة المهمّشة إعلاميّاً وخدميّاً.

٣ ـ فضح انتهاكات وجرائم داعش ضدّ أهل الرقّة.

٤ ـ المضيّ في طريق الثورة حتّى تحقيق أهدافها قولاً وعملاً.

وهنا قد يعترض أحدهم على هذه الحملة، بحجّة أنّ ما يحدث في الرقّة اليوم لا يرقَ إلى مستوى الدمار والخراب الذي تناله أخواتها السوريّات على أيدي جحافل تتار القرن الواحد والعشرين وحلفائهم الدمويّين، سواء أكان هذا الموت عن طريق براميل الموت العاديّة أو المزوّدة بالغازات السّامة(الكلور)، والتي بدأت طائرات الأسد بإلقائها على المدن والبلدات السوريّة التي تشهد معارك ضارية مع قواته، أو تلك التي تصليها راجمات موته وصواريخه الفراغيّة محدثة فيها دمار رهيباً يطال أرواح ما تبقّى من ساكنيها، أو ذلك التدمير الممنهج للبنية التحتيّة ـ المرهقة أصلاً ـ والقضاء على أسباب الرزق البسيطة التي يعتاش منها أهلها الذين لاحقتهم أسباب المنيّة وتصاريف الدهر الغادرة .

من نافل القول، إنّ الرقّة تخضعُ لموت يمكن تشبيهه بالمرض العُضال كالسرطان الذي ينهش جسدها ويتمدّد في أنحائه بصمت وبلا جلبة، لا يكاد المريض يشعر به إلّا متأخّراً. فيما مضى وبعد خروج الرقة عن قبضة النظام، تعرّضت كمثيلاتها السوريّات إلى غارات الموت السماويّة ممثّلة بطلعات «الميغ» بمختلف موديلاتها والطائرات العموديّة التي أهدت المحافظة وأهلها حصتهم من البراميل القاتلة، ولم تحرم «القيادة الحكيمة» المدينة وأهلها من تجربة صواريخها البالستيّة «صواريخ سكود» التي زارت حواريها وأبنيتها مرّات عديدة محدثة خراباً مَهُولاً، لم تشهد المدينة مثيلاً له، فمُحيت بنايات كاملة وأصبحت أثراً بعد عين، لكنّ الطامّة الكبرى كانت استيلاء أمراء الظلام على المدينة، وهنا أقصد ذلك التنظيم المدعو زوراً وبهتاناً الدولة الإسلاميّة في العراق والشام «داعش»، حيث عرفت الرقّة في عهده أسوء أنواع الموت وأكثرها إيلاماً هو الموت تفخيخاً وتفجيراً على أيدي ثلّة من أشرار الخلق تسّمي نفسها «بالمجاهدين»، عبثتْ أياديها الغادرة فيها، وقامت بالعديد من العمليات الانتحاريّة في مواجهة العديد ممن وقف بوجهها من التنظيمات الثوريّة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر «لواء أحفاد الرسول» الذي فجّر مقاتلو «داعش» مقرّه الذي كان يتحصّن به، وهو «محطّة القطار « الذي أضحى كتلةً من الركام وراح ضحيّته العديد من الأبرياء والمدنيّين، الذي كان كلُّ ذنبهم مرورهم أو مجاورتهم لهذا المرفق الحيويّ الهامّ.

ما لا يعرفهُ الكثيرون أو يتجاهله البعض، أنّ هذه المدينة قدّمت منذ بداية الثورة خيرة أبنائها بين معتقل وشهيد، ولا توجد إحصائيّة دقيقة لعدد المعتقلين من أبناء المحافظة سوى بعض الإحصائيات التي قام بها أحد نشطاء الرقّة بمجهود فرديّ وبناء على معلوماته ومصادره الشخصيّة، حيث بلغ عدد المعتقلين لدى أجهزة النظام السوريّ من محافظة الرقّة مئة وستّة وثلاثين معتقلاً من كلا الجنسين وتتدرّج أعمارهم ضمن فئات عمريّة مختلفة.

إنّ لقصّة المدينة مع «داعش» شجوناً وأوجاعاً مختلفة، فناشطو المدينة وشبابها كانوا أوّل من وقف بوجه «أشباح الظلام القاعديّة» فتظاهروا لأكثر من مرّة ونظّموا اعتصامات عديدة أمام مقرّاتهم منددين بأفعالهم الإجراميّة والبعيدة كلّ البعد عن الثورة وأخلاقها، والتي لا تمَتّ لأيّ مبدأ دينيّ أو أخلاقيّ بصلة، فدفعوا ضريبة غالية جرّاء هذا الاعتراض العلنيّ، وعدم القبول بسياسة الأمر الواقع التي فرضها «وكلاء الله» والقوانين التي أقرّتها «محاكم التفتيش المقدّس»، فخطفت «داعش» خيرة شبابها والذي لا يُعرف حتّى اللحظة أيّة معلومات دقيقة عن أماكن سجنهم أو حتى عن حياتهم، وظروف التعذيب التي يتعرّضون له في سجون «داعش» السريّة المترامية؛ وبحسب بعض الإحصائيّات التي تتوافر لدينا فقد تجاوز عدد المخطوفين والمغيّبين قسراً عن أهلهم وأحبابهم المئتي مختطف، بين نشطاء مدنيّين وقادة عسكريّين ثوريّين مناوئين لـ «داعش «، ومن لم تطلْه يد الغدر الظلاميّة من شبابها، تكفّلت لعنة المنافي القسريّة التي لجأوا إليها بالباقي، فشباب المحافظة ونشطاؤها يتوزّعون اليوم على العديد من المدن التركيّة، والتي يقاسون فيها شظف العيش وألم الفقد، والغربة عن الأهل والوطن يحدوهم الأمل أن يعودوا إلى مدينتهم ووطنهم الذي صدحوا للحريّة فيه ومن أجله، وحلموا مع أقرانهم السوريّين بوطن خالٍ من لوثات الديكتاتوريّة وصنوف الظلم والقهر والحرمان.

قد لا تكون حملة «# الرقّة _تُذبح_ بصمت» سوى تضامن افتراضّي من شباب الرقّة

ونشطائها مع مدينتهم التي تموتُ كالزهرة وقد حجبتها تلك الغيوم السوداء التي سدّت شمس الحرّيّة التي أنارت جنباتها لأشهر عدّة، وقد لا تغيّر الحملة شيئاً من الواقع الأليم الذي يفرض نفسه ممثّلاً بالإعدامات الميدانية لخيرة الشباب في الساحات العامّة التي كانت ميادين احتفال بالحرّيّة، وأصبحت بقعة تتخضب فيها دماء الأبرياء وتتطاير فيها الرؤوس بسيوف أقذر خلق الله، وقد لا ترقى هذه الحملة لأن تصبح ترياقاً شافياً للقروح التي أصابت ظهور أبنائها التي رسم الجلّاد فيها أفظع اللوحات عقاباً لهم على التبغ الذي نفثوهُ خلافاً لتعليمات الحاكم بأمر الله، لكنّها على الأقلّ استطاعت أن تعرّي سوءة الجلّاد وأن تكشف فظاعة أساليبه المقيتة، وأضاءت ركناً مظلماً من سوريا أزعم أنّ الكثير من السوريّين لا يعرفون شيئاً عنه، وأوصلت رسالة لكلّ أصقاع الأرض مفادها أنّ زهرة الحرّيّة التي نبتت على ضفاف الفرات المقدّس لن تموت ولو تعاقب الطغاة على دهسها وقطع أسباب الحياة عنها.

مصطفى الجرادي

التدريب في الداخل

تجربة جديدة تعيد الحق إلى أصحابه

كلنا «في سلقين مجموعات شبابيّة نشطة، حاولنا مساعدتهم في وضع خطّة منهجيّة واضحة للقيام بحملات مناصرة تخدم قضاياهم وأهدافهم في التغيير...»

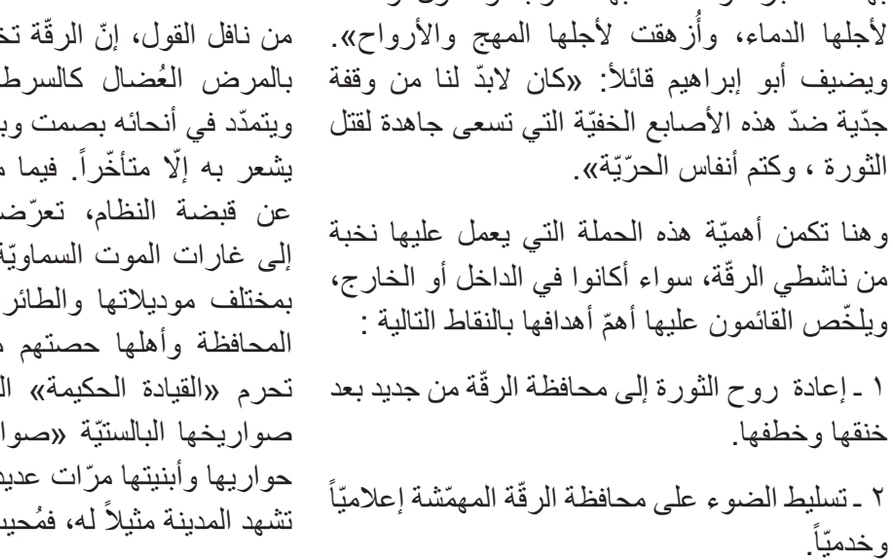

جرت العادة ومنذ بدايات الثورة السورية أن يتم دعوة ناشطي الداخل إلى تركيا لحضور دورات تدريبية وفي شؤون شتى، من الإعلامية إلى التوثيق، إلى السلم الأهلي والعدالة الانتقالية، وتمكين المرأة، والمفاوضات، وحقوق الإنسان، وووإلخ.

استطاعت هذه الدورات والورشات التدريبة وعلى اختلاف تسمياتها، أن تقدم للناشط السوري معلومات نظرية ومهارات جديدة، لكنها بالمقابل ساهمت بشكل أو بآخر بتمييع القضية من مشروع تدريبي إلى مشاريع استجمام وتحصيل معدات ونفقات سفر، وجعلت من بعضهم متعهدي هكذا دورات، لا تنتهي دورة من تلك الدورات إلا ويكون قد راسل ونسّق وضمن لنفسه حضوراً في دورة جديدة، مما جعل من هذه الدورات تبتعد ن هدفها الأساسي، إذ قلما وجدنا ناشطاً أو مجموعة مدنية نقلت هذه التجربة إلى الداخل السوري وقامت بتدريبات هناك، أو بالحد الأدنى نقلت تجربتها لأهل البلد الذين ما زالوا قاطنين فيها ولم يتسنّ لهم السفر والحضور.

إضافة لتحول هذه الدورات إلى طاقة استنزاف مالية هائلة تصرف باسم دعم الشعب السوري، والشعب السوري غير عالمٍ بما يُصرف عليه وبما يسجل في قيود المانحين من دعم للشعب وثورته.

تجربة مهمة جرت في «سلقين» حينما دُعيت للمشاركة في دورة تدريبة حول أساسيات المناصرة، والتي دعت إليها إحدى المؤسسات العاملة في الشأن السوري (والتي نعتذر عن ذكر اسمها حتى لا نقع في مطلب الدعاية والإعلان) والتي فاجأتني بحسن تنظيمها وأهمية المعلومات المقدمة، واكثر من كل ذلك فاجأني قرار هذه المؤسسة بنقل تدريباتها إلى الداخل السوري، وتدريب المجموعات المدنية في مناطق سكناها ونشاطها الفعلي.

وللحديث عن هذه التجربة التقينا الصديق «ملهم سمير» من الفريق المنظّم لهذه الفعالية والتي أقيمت في مدينة سلقين بتاريخ ٨ نيسان/أبريل، قال لنا: «إنّ إقامة الورشات داخل سوريا تعطي فرصاً أكبر للناشطين في المشاركة لعدم استطاعة الكثيرين منهم السفر إلى تركيا، ولأنّ تكاليف الورشات تكون أقلّ على المنظّمين، فالنشطاء الذين يحضرون ورشات الداخل يكون لديهم اهتمام وحماس أكثر من النشطاء الذين يحضرون ورشات تركيا، لأنّ البعض منهم يأتون للابتعاد عن جوّ الحرب الذي يعيشونه، وللحصول على بعض المال للعيش منه بعد عودتهم إلى سوريا.

يضيف «ملهم»: «هناك البعض من النشطاء حضروا ورشات تدريب في تركيا ولم يعودوا إلى سوريا بعد انتهائها، وهم الآن يحضرون الورشات للحصول على المال لدفع تكاليف إقامتهم في تركيا، وبالتالي يتمّ حرمان نشطاء الداخل من هكذا نشاطات.

لكن إنّ شُكّل كادر تدريبيّ في الداخل، سيكون له نتائج أكثر إيجابيّة في تدريب كوادر جديدة. عملنا عدّة ورشات تدريبيّة عن العدالة الانتقاليّة والمناصرة في حلب وريفها وكوباني وريف إدلب (سلقين، كفرنبل، جبل الزاوية).» يتابع «ملهم» حديثه عن السلبيّات التي تواجههم في الداخل:

«ليس من السهل تنظيم ورشات في داخل سوريا لأسباب أمنيّة حيث أنّ هناك جهات متشدّدة تمنع مثل هذه النشاطات، وصعوبات أخرى تتعلّق بعدم توفّر الكهرباء والاتصالات بالإضافة لأخطار القصف.

«عبد الغني العريان» (٢٤ عاماً) ناشط إعلاميّ حضر ورشة المدافعة والمناصرة في مدينة سلقين يقول: «إنّ مثل هذه الورشات تعطينا خبرات جديدة ومعلومات بأسلوب ممنهج ومنظّم لم نكن نعرفها سابقاً فهي تفيد الشباب إن طُبّقت لاحقاً في بناء مجتمع حضاريّ بعيداً عن الفوضى التي تشهدها سوريا الآن».

المدرّب «جيفارا نبي» يقول: «يواجه شباب الثورة اليوم تحدّيات ومشاكل عدّة نتيجة الأوضاع التي يعيشونها، فمشكلتنا الأساسيّة تتمحور في تعاطينا مع هذه القضايا والإشكاليّات المجتمعيّة التي تفتقد للخبرة والمنهجيّة، نحن كمدرّبين نعمل على بناء القدرات في مجال المدافعة لجعل الشباب المدنيّ قادراً على التعاطي مع مشكلاته كقضيّة، ولتقوم مجموعات المجتمع المدنيّ بدورها الضاغط من أجل التغيير المطلوب.

يتابع «نبي»: «في سلقين مجموعات شبابيّة نشطة، حاولنا مساعدتهم في وضع خطّة منهجيّة واضحة للقيام بحملات مناصرة تخدم قضاياهم وأهدافهم في التغيير...»

«عبد الله حاج حسين» (٢٣ عاماً) أحد المتدرّبين يقول: «هذه الورشات نمّت قدراتنا بطرق وأساليب لم نكن نعرفها، وسوف نحاول تطبيق ما تعلّمناه ميدانيّاً رغم وجود العديد من الصعوبات التي تتعلّق بالكتائب العسكريّة والمجالس المدنيّة التي تعاني بدورها من انعدام الاستقرار وقلّة الوعي لدى الكثيرين. سوف نعمل وننقل التجربة لأناس جدد.»

إنّ إقامة مثل هذه الورشات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة توفّر على المنظّمين الكثير من المال، وتعطي نشطاء الداخل فرصاً أكثر للمشاركة فيها وتغنيهم مشقّة التنقّل والسفر، كما تحدّ من تفريغ الساحة ممن بقي من النشطاء السلميّين الحريصين على ثورتهم.

تجربة مهمة يجب التركيز عليها وتطويرها وصولاً إلى تحصيل معلومات نظرية ومهارات تدريبية يستفيد منها ثوار الداخل.

عصام عبد الحميد

ملاعب سوريا... ثكنات ومعتقلات

كلنا ـ منظمة «أفاز» العالميّة كانت قد ناشدت المنظّمات الدوليّة عبر عريضة باسم (الرياضيّين الأحرار في سوريا) لمحاسبة وتوثيق كلّ الانتهاكات التي يقوم بها النظام السوريّ بحقّ المنشآت والملاعب وبحق الرياضيّين.

بات من المعروف للقاصي والداني طريقة تفكير وتوجّه العقليّة الأمنيّة الاستبداديّة التي تقود القرار في العاصمة السوريّة دمشق عبر نظام كرّس مفهوم (الثكنات العسكرية) في كلّ شرايين المجتمع السوريّ طيلة العقود الخمسة الماضية.

ولأنّ قيادة النظام لا تعترف بدستور ولا بميثاق ولا بأصول مؤسّساتيّة وتنتهج عقليّة بوليسية، فإنّها تسمح لنفسها دائماً باستخدام كلّ ما يهمّ المواطن وماهو حقّ للمواطن وما يعتبر بأنّه متنفّس للشعب، فتستخدمه في خدمة بقاء النظام وآلته الاجراميّة أكبر وأطول فترة ممكنة في استعباد الشعب السوريّ.

وليس مفاجئاً أن يتمّ تسخير ووضع كلّ الملاعب والمنشآت الرياضيّة في سوريا تحت تصرّف الفريقين الأمنيّ والعسكريّ، وتحويل غرفها ومدرّجاتها وساحاتها الى معتقلات ومرابض للمدفعيّة ومحطّات لاستراحة الدبابات والجنود والميليشيات وحتّى مهبطاً للطائرات المروحيّة.

المرصد السوريّ لحقوق الإنسان كان قد وثّق اعتقال ٤٠٠ مدنيّ أيّام الحراك السلميّ وترحيلهم إلى ملاعب كرة القدم، التي يتمّ استخدام مستودعاتها سجوناً للتحقيق وأماكن لحفظ الذخيرة والسلاح كما هو الحال في ملاعب العباسيّين-دمشق، الحمدانيّة-حلب، الباسل-اللاذقية ، ملعب حماه البلدي، وسرعان ما تمّ نقل أكبر عدد من الآليّات العسكريّة ومنصّات الصواريخ الى بعض الملاعب الكبرى التي تقع على خطوط النار مباشرة، كما هو الحال مع المدينة الرياضيّة بحيّ الحمدانيّة بحلب على تخوم حيّ صلاح الدين حيث يتواجد الثوار.

فيما تُستخدم بعض الأندية الرياضيّة وصالات كرة السلة كمقرّات للشبّيحة والميليشيات اللبنانيّة والعراقيّة، كما هو الحال في صالة (الأسد) وملعب رعاية الشباب وملعب (٨نيسان) بمدينة حلب.

وكانت شهادات بعض المفرج عنهم من ملعب العباسيّين القريب من حي «جوبر» في العام الثاني للثورة السوريّة قد تحدّثت عن ظروف الاعتقال السيئة في القاعات الأرضيّة للملعب واحتجاز الناس بأعداد كبيرة في غرف صغيرة حيث يرمى الناس فوق بعضهم داخل المعتقلات، ونوعيّة الطعام السيئة جدّاً.

منظمة «أفاز» العالميّة كانت قد ناشدت المنظّمات الدوليّة عبر عريضة باسم (الرياضيّين الأحرار في سوريا) لمحاسبة وتوثيق كلّ الانتهاكات التي يقوم بها النظام السوريّ بحقّ المنشآت والملاعب وبحق الرياضيّين، وقد جاء في نصّ بيان العريضة: «يقوم النظام السوريّ الحاكم منذ بدء الاحتجاجات الشعبيّة في سوريا مطلع عام ٢٠١١ باستخدام الرياضيّين والمنشآت الرياضيّة هناك في حربه على الشعب السوريّ الأعزل بحسب ما تمّ توثيقه في أكثر من مكان وزمان، فملعب العباسيّين الدوليّ في دمشق –مثلاً- أصبح مركزاً أمنيّاً ومستودعاً للأسلحة والذخائر ومكاناً لقنص المواطنين، ناهيك عن باقي الملاعب السوريّة التي أصبحت في كثير من الأوقات مراكز اعتقال وتعذيب وإيواء للمسلحين التابعين للنظام».

وعلى الرغم من كلّ ممارسات هذه العقليّة الاستبداديّة والاجراميّة، يحاول النظام أن يصوّر للمجتمع الدوليّ بأنّ الوضع الرياضيّ جيّد في سوريا عبر إقامة دوري كرة القدم والطلب من الأندية أن تقطع مسافات خطرة إلى ملاعب اللاذقية أو ملعب تشرين بدمشق، في وقت تشتدّ فيه المعارك دائماً وتتساقط بعض القذائف داخل الملاعب أو على المدرّجات كما جرى في مباراة مصفاة بانياس وأميّة، ممّا أدّى الى مقتل لاعب وإصابة عدد آخر من الإعلاميّين واللاعبين في ملعب تشرين في حيّ «البرامكة» بتاريخ ١١ آذار ٢٠١٢

وتتّجه الهيئة العامّة للرياضة والشباب في سوريا مع بعض الكيانات الرياضيّة الثوريّة في الفترة القادمة إلى تقديم ملفّات ووثائق إلى اللجان الأولمبيّة الدوليّة واتّحادات الألعاب العالميّة، بغرض العمل والضغط لمحاسبة النظام السوريّ وشطب مؤسّسته الرياضيّة ولجنته الأولمبيّة، التي باتت بالكامل ثكنة عسكريّة تضمّ ضبّاطاً ومقاتلين وميليشيات. **عروة قنواتي**

النزوح إلى الشمال

كلنا ـ لتركيا تجربتها المشهودة في استقبال اللاجئين من دول الجوار، ولكن بخصوص الأزمة السوريّة فإنّها بحاجة لإنشاء بنية تحتيّة كاملة جديدة لاستيعاب الأزمة.

مجلّة فورين أفيرس
إعداد كمال كيريتشي وراج سالوجا
ترجمة: مها الخضّور

عقب محادثات السلام في جنيف بين المعارضة السوريّة ونظام بشّار الأسد، تابعت المروحيّات الحكوميّة التحليق في سماء حلب وإلقاء البراميل المتفجّرة مسببّة دماراً هائلاً ممّا سبب من جديد موجة من أكبر موجات النزوح منذ بداية الحرب. حيث قارب عدد النازحين ٢,٦ مليون لاجئ وفقا للمفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتّحدة. وتتوقّع الحكومة التركيّة أن يصل عددهم إلى ١,٥ مليون بحلول نهاية العام ٢٠١٤

أصبحت تركيا بالفعل موطناً لحوالي ٨٠٠,٠٠٠ لاجئ سوريّ، ممّا يجعلها سادس أكبر دولة تستضيف اللاجئين في العالم. وعلى الرغم من استضافة الأردن لعدد مقارب من اللاجئين واستضافة لبنان لعدد أكبر، إلّا أنّ الحكومة التركيّة وخلافاً لجيرانها العرب لم يسبق لها فتح حدودها أمام اللاجئين من الشرق الأوسط بهذه الطريقة. ففي العام ٢٠١١ أقامت الحكومة التركيّة مخيّمات جيّدة نسبيّاً كما قدّمت الرعاية الطبيّة مجّاناً للاجئين وأحياناً أمّنت للتلاميذ التعليم المجانيّ. بالإضافة إلى ذلك قدّمت حقّ الحماية لهم وحاولت تسوية أوضاعهم القانونيّة. وفي العام الماضي أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للهجرة وأنشأت وكالة حكوميّة مهمّتها تولّي إدارة تدفّق اللاجئين السوريّين ومعالجة طلبات اللجوء الفرديّة.

لا شكّ أنّ تركيا تستحقّ الثناء على سياسة الباب المفتوح التي اتّبعتها في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريّين. ولكنّها لا تستطيع الاستمرار بهذه السياسة إلى أجل غير مسمّى. فالمخيّمات التي أقيمت للاجئين امتلأت بطاقتها القصوى للاستيعاب. والأسد لم يسقط حسب التوقّعات وفي نفس الوقت توقّف أيّ تقدّم لحلّ دبلوماسيّ. والأهمّ من كلّ ذلك أن تدفّق اللاجئين في ازدياد ممّا يقتل أيّ أمل بعودة اللاجئين طوعاً إلى بلادهم وسط كلّ هذه الفوضى. لذا يتوجّب على السلطات التركيّة معالجة مشكلة السوريّين داخل أراضيها والأخذ بعين الاعتبار أنّ هذه المشكلة طويلة الأمد. خاصّة أنّ غالبيّة اللاجئين السوريّين غير مسجّلين لدى المفوضيّة العليا للاجئين أو حتّى في سجلّات الحكومة التركيّة، كونهم لا يعيشون في المخيّمات.

وهنا لا بد من ذكر أنّ عدداً لا بأس به من السوريّين الأكثر ثراءً ممّن لديهم القدرة على تحمّل نفقات الإقامة، أو ممّن يبحثون عن فرص عمل لتحسين ظروف معيشتهم لا يفضّلون العيش داخل أيّ مخيّم. كما أنّ بعضهم يحاول الالتصاق بمن تبقّى من عائلته والذهاب معهم حيثما ذهبوا بسبب فقدانهم الثقة بشأن مستقبلهم وهؤلاء أيضاً لا يفضّلون العيش في المخيّمات التي تحدّ من حرّيّة حركتهم وتنقّلاتهم.

إنّ لتركيا تجربتها المشهودة في استقبال اللاجئين من دول الجوار، ولكن بخصوص الأزمة السوريّة فإنّها بحاجة لإنشاء بنية تحتيّة كاملة جديدة لاستيعاب الأزمة. صحيح أنّ الحكومة أنشأت ٢٢ مخيّماً في عشر محافظات تحت إشراف إدارة الطوارئ والكوارث، ولكنّ مجموع السوريّين الذين يسكنون المخيّمات لا يتجاوز ٢٢٠٠٠٠ شخص. غالبيّة هذه المخيّمات توزّعت في المناطق القريبة من الحدود. ففي محافظة «شان أورفا» تتواجد ثلاثة مخيمات لإيواء ما يقارب ٧٥٠٠٠ لاجئ، وفي غازي عنتاب هناك أربعة مخيّمات تأوي حوالي ٣٤٠٠٠ وفي «كيليس» مخيّمان لاستيعاب ما يقارب ٣٧٠٠٠ وهذه المخيّمات حصلت على الكثير من الرعاية الدوليّة، ولكنّ النقطة الأهمّ هي أنّ غالبيّة السوريّين في تركيا ليسوا ضمنها. لا بل إنّ نسبة ٦٥٪ من السوريّين في تركيا هم خارج مخيّماتها. حيث يقطن بعضهم في مساكن مشتركة مع أناس آخرين ليتحمّلوا نفقات الإيجار في المدن الكبرى كما هو الحال في حي «تارلاباسي» في قلب مدينة إسطنبول. وفي غالب الأحيان يسكن السوريّون في منازل صغيرة جداً بمعدّل ٦-٧ أشخاص في غرفة لا تتجاوز عشرة أقدام مربّعة. ناهيك عن الأعداد الكبيرة من السوريّين الذين لا يستطيعون حتّى تأمين هكذا منازل فمنهم من لجأ إلى المباني المهجورة أو الغير منتهية البناء ومنهم من ينام في الحدائق العامّة، ورغم كلّ هذا يقولون إنّ وضعهم هنا أفضل من الموت المحتّم في سوريا. وهؤلاء بكلّ بساطة يحلمون بالعيش داخل المخيّمات ولكنّها لم تعد قادرة على استيعابهم.

إنّ وصول هذا العدد الكبير من السوريين غيّر وجه الكثير من الأحياء في جميع أنحاء تركيا. ففي بعض المدن كـ «كيليس» مثلا، تضاعف عدد السكّان تقريباً. وفي حيّ «أكساراي»، في «إسطنبول»، انتشرت العديد من المخابز الجديدة ووكالات السفر والشركات والمطاعم التي يديرها السوريّون لدرجة تحوّل شكل الشارع الرئيس فيها ليصبح وكأنّه حلب مصغّرة. ويعترف الكثير من السوريّين بأنّهم قد يبقون في تركيا خلال الفترة القادمة وأنّهم بدأوا يتكيّفون مع الواقع الجديد. وحسب دراسة استقصائيّة أجريت مؤخّراً من قبل الحكومة أنّ ٨٦٪ من اللاجئين خارج المخيّمات يريدون تعلّم اللغة التركيّة. (لم يعد اللاجئون ينتظرون انتهاء الحرب للعودة ولكنّهم بدل ذلك يعتبرون أنفسهم مهاجرين ويُبدون استعدادهم لكتابة فصل جديد في حياتهم).

عندما دخل السوريّون تركيا في العام ٢٠١١، اعتبرتهم الحكومة «ضيوفاً» وقد سبق أن استُخدمت هذه التسمية القانونيّة مع اللاجئين الأكراد الذين فرّوا من تركيا إلى شمال العراق في أوائل التسعينات، بتسمية اللاجئين السوريّين «ضيوفاً» تعتقد الحكومة التركيّة أنّها ليست ملزمة بتحقيق المعايير الدوليّة لحماية اللاجئين كما حدّدتها المفوضيّة العليا للاجئين، التي توفّر الأساس القانونيّ لبقاء هؤلاء اللاجئين في البلاد وضمان أن لا يضطرّوا إلى العودة قسراً إلى بلدهم الأصليّ قبل تحسّن أحواله. بيد أنّ الحكومة التركيّة غيرّت مسارها فيما بعد وأنشأت مراكز الحماية المؤقّتة للاجئين السوريّين، كما أنّها أصدرت قانون الحماية المؤقّتة للاجئين الفلسطينيّين القادمين من سوريا (حيث أنّ هناك ما يقرب من ٢٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطينيّ تمّ تشريدهم بسبب الحرب).

وفي نيسان ٢٠١٣ ذهبت «أنقرة» إلى أبعد من ذلك وأصدرت قانوناً جديداً للهجرة، يشمل إنشاء نظام قانونيّ جديد وكامل لحماية طالبي اللجوء ومساعدتهم. وبموجب هذا القانون يتوجّب على «إدارة شؤون الهجرة» التعامل مع اللاجئين السوريّين والإشراف على تنفيذ هذه الأحكام القانونيّة الجديدة. وقد وضعت الحكومة القانون الجديد آخذة بالاعتبار الأزمة السوريّة وبالتشاور الوثيق مع المفوضيّة العليا للاجئين والمحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان ومنظّمات المجتمع المدنيّ.

جدير بالذكر أنّ كلّ تلك الهيئات والمنظّمات أيّدت القانون الجديد كنموذج لحماية حقوق اللاجئين. لكنّ الحماية المؤقّتة وقانون اللجوء الجديد تركا العديد من السوريّين طيّ النسيان، كما أنّ التنفيذ لا يزال متفاوتاً بين محافظة وأخرى وبالتالي لا يزال عدد كبير من اللاجئين محرومين من حقّ الحماية المؤقّتة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الإصلاحات القانونيّة الجديدة لم تعالج الأوضاع الخفيّة للاجئين خارج المخيّمات، حيث لم يتمّ معرفة الاحتياجات الدقيقة من الغذاء والمأوى والتعليم، كلّ هذه القضايا لاتزال مجهولة، لا بل إنّ القانون الجديد لا يسمح للسوريّين العمل بسهولة في تركيا. وقد أكّدت دراسة أجرتها الحكومة مؤخّراً أنّ ٧٧٪ من السوريّين ذوي الكفاءات الذين يعيشون خارج المخيّمات يتطلّعون للحصول على وظيفة، وهؤلاء يشكّلون طاقة عمل حقيقيّة تمّ استغلالها، يدلّ على ذلك انخفاض الأجور الواضح للعمّال في الصناعات النسيجيّة والصناعة الثقيلة وفي مجال البناء والزراعة. ففي «كيليس» مثلاً، انخفضت المعدّلات اليوميّة لمثل هذه الأعمال من حوالي ٦٠ ليرة تركيّة (٢٨ دولار) قبل الوصول الجماعيّ للاجئين السوريّين إلى مجرّد ٢٠ ليرة (٩ دولار) أواخر العام الماضي. وفي مدينة «غازي عنتاب»، أوصت غرفة التجارة مؤخّراً بوجوب إعطاء تصاريح العمل القصيرة الأجل الرسميّة والقانونيّة والتدريب المهنيّ، واستحقاقات الضمان الاجتماعيّ للسوريّين في جميع المهن، كما أنّ اقتراحهم يتضمّن تحديد حصّة عمالة للاجئين السوريّين في جميع الأعمال التجاريّة المحلّيّة وبناء المناطق الصناعيّة القريبة من الحدود للشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ التي توظّف اللاجئين السوريّين. إلّا أن كلّ هذا يبقى مجرّد اقتراح وفي مراحله الأولى وهناك الكثير من التفاصيل التي يجب الاهتمام بها.

في الوقت الذي تقدّم فيه تركيا حوالي ٢,٥ مليار دولار لاستضافة اللاجئين السوريّين، قدّمت بعض البلدان الأخرى مبالغ للمساعدة في تحمّل نفقاتهم. فقد قدّمت الولايات المتّحدة ١,٣ مليار دولار لصرفها في مجال الدعم الإنسانيّ. ومن جانبه قدم الاتّحاد الأوروبّـيّ، وبعض الدول الأعضاء حوالي ٣,٦ مليار دولار. تبدو هذه الأرقام مثيرة للإعجاب، ولكن وفقاً للمفوضيّة العليا للاجئين، فإنّها لم تتلقّ سوى ١٤ ٪ من التمويل المطلوب لمعالجة أزمة اللاجئين. وحثّت على تقاسم العبء من خلال إرسال المال الكافي ومن ثمّ المساهمة في إعادة التوطين.

يجدر بنا التوقّف عند قيام تركيا بفتح حدودها أمام اللاجئين في الوقت الذي وضعت دول الاتحاد الأوروبّـيّ جميعها قيوداً صارمة عليهم كجزء من سياسة أوسع للحدّ من الهجرة إلى بلدانهم. فمنذ الحرب في العراق هناك حوالي مليونيّ عراقيّ مهجّر لم يقبل الاتحاد الأوروبّيّ بتوطين أكثر من ٨٤٠٠ منهم. ومع دخول الحرب في سوريا عامها الرابع أيضاً، ومع عدد من اللاجئين تجاوز ٢,٦ مليون لاجئ، تعهّد الاتحاد الأوروبّيّ بإعادة توطين ١٦٠٠٠ منهم فقط. إلّا أنّ التعهّدات ليست ضمانة للتوطين فعلاً. تمّ توطين ما يقارب ٤٨٠٠٠ لاجئ من تركيا بين العامين ١٩٩٥-٢٠١٣ في كلّ من استراليا، كندا، الولايات المتّحدة وبعض البلدان الاسكندنافيّة. وأغلب هؤلاء اللاجئين هم من الإيرانيّين والعراقيّين بشكل خاصّ، وهذا يجعلنا نطالب تلك الدول بفتح حدودها أمام اللاجئين السوريّين الساعين إلى حياة جديدة.

ومن ناحية أخرى، يتوجّب على تركيا أيضاً تنسيق العمل مع المنظّمات غير الحكوميّة الدوليّة العاملة في البلد. حيث أنّ غالبيّة تلك المنظّمات تشكو من العمل ضمن ظروف صعبة، فاعتباراً من أواخر العام الماضي، لم تسجّل سوى عشر منظمات غير حكوميّة دوليّة في تركيا، وجميعهم يتذمّرون من الروتين الذي يعرقل عملهم. يمكن أن يستغرق تلك المنظّمات الأهليّة أكثر من سنة للحصول على إذن من وزارة الداخليّة للعمل داخل البلد في ظلّ غياب أيّ تشريع ينظّم ذلك العمل.

ووفقا للمفوضيّة العليا للاجئين، سمح لاثنتين فقط من تلك المنظّمات غير الحكوميّة الدوليّة «المجلس الدانماركي للاجئين» و«الهيئة الطبيّة الدوليّة» للعمل في جنوب تركيا. وتقول مجموعة الأزمات الدوليّة إنّ العديد من المنظّمات تعمل في جنوب تركيا تحت أسماء أخرى وبشكل غير رسميّ إلّا أن الحكومة تغضّ النظر عن تلك المخالفات. أمثلة عن المنظمات غير الحكوميّة الشريكة مع تلك التركيّة المحليّة منظّمة «الهلال الأزرق الدولي» و«عقيل أورتاك» اللتان تعملان بهدف الوصول إلى السكّان المحتاجين.

شهدت تركيا تدفّقاً غير مسبوق للاجئين على مدى السنوات الثلاث الماضية وحاولت الحكومة تقديم الكثير لمساعدة السوريّين، إلّا أنّه من الممكن وينبغي أيضا القيام بالمزيد لضمان استمرار هذه المساعدات. ومع تزايد تدفق السوريّين يتوجّب على «أنقرة» الاهتمام أكثر بالسوريّين خارج المخيّمات، حيث يمكن البدء بتحديد أعدادهم أوّلًا من «غازي عنتاب» إلى «إسطنبول»، والاهتمام بأحوال معيشتهم ومعرفة احتياجاتهم الحقيقية. إنّ عدم تقديم هذه المعلومات يقوّض كلّ ما قامت به الحكومة من مساعدات. لقد فتحت تركيا أبوابها أمام السوريّين لأنّها أرادت الاضطلاع بدور قياديّ في المنطقة وقد حان الوقت لمتابعة ما بدأته.

في مفهوم المجتمع المدنيّ

استُخدم مفهوم المجتمع المدنيّ في اليونان قديماً للدلالة على المجتمع الجيّد أو الرشيد.. وقد رأى سقراط أنّ الخلافات داخل المجتمع يتعيّن حلّها عن طرق الجدل (أي الحوار المستند إلى المنطق لكشف الحقائق) وبالتالي فإنّ:

هذا الحوار الاجتماعيّ هو شيء حاسم لتأكيد وترسيخ التمدّن في المجتمع وباعتباره السبيل الأرقى الذي يعود فيه بالنفع العامّ على المجتمع.

ويشير مصطلح المجتمع المدنيّ اليوم للدلالة إلى كلّ أنواع الأنشطة التطوّعيّة التي تنظّمها الجماعة البشريّة حول قيم ومصالح وأهداف مشتركة لها... ويضمّ المجتمع المدنيّ مجموعة واسعة النطاق من المنظّمات غير الربحيّة وغير الحكوميّة التي تنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أوالآخرين أو دفاعاً عن منظومة قيم عامّة تمثل ضامناً اجتماعيّاً وقانونيّاً للناس (كمنظّمات حقوق الإنسان أو التجمّعات النسويّة أو جمعيّات رعاية شؤون الأيتام أو الأحداث الجانحين أو غيرها...).

ولقد تبدّى دور المجتمع المدنيّ ومنظّماته وتأثيرها في تشكيل –أو التأثير في- الكثير من السياسات العامّة على مستوى العالم وعلى نحو خاصّ في العقدين الأخيرين حيث حشدت تلك المنظّمات ووجهت أنظار العالم والمجتمعات إلى قضايا مهمّشة لم يكن ليلتفت إليها قبلا، وأجبرت الحكومات بضغط الرأي العامّ الذي تمّ حشده على الاهتمام بها (كقضايا تحريم سلاح الألغام ضدّ الأفراد ونزعها.. أو قضية تجريم ختان الإناث مثلاً..)، والمجتمع المدنيّ في هذا الإطارلا يبرز فقط كجهة فاعلة على المستوى المجتمعيّ لكنّه أيضاً يتّسم بالثراء والتنوّع في طبيعته وتركيبته.

إنّ الحاجة اليوم في سوريا إلى المجتمع المدنيّ وبناه تبدو أكثر إلحاحاً مع ازدياد تفكّك البنى المجتمعيّة والسياسيّة والدستوريّة للدولة، وارتفاع منسوب التطرّف الدينيّ والحقد الطائفيّ والعنف الأعمى، فهذه البنى المدنيّة هي عامل جامع للبشر بوصفهم كذلك من أجل قضيّة أو قضايا يهتمّون لها أو يؤمنون بها دون النظر إلى أديانهم أو طوائفهم.

غزوان قرنفل

السدّ ومشاريعه تحت الخطر

سدّ الفرات الذي يعتبر الأكبر والأضخم ، ويحتجز خلفه أكبر وأنقى بحيرة في سوريا، يسعى النظام لتدميره وفق ناشطين أكّدوا أنّ قوّات النظام استهدفت جسم السدّ عدّة مرّات بالبراميل المتفجّرة بغية تعطيل عمله أو إتلاف معدّاته وآلياته.

ويقع السدّ في الطرف الشماليّ من مدينة الطبقة في ريف الرقّة الغربيّ، ويُعدّ من أهمّ السدود في الوطن العربيّ حيث يحتوي على ثمانية محرّكات لتوليد الطاقة، وبناؤه مؤلّف من ١٥ طابقاً ويقدر طوله بـ٤,٥ كيلومترات، إضافة إلى أنّه يعتبر جسراً بريّاً يصل بين ضفتيّ نهر الفرات الشماليّة والجنوبيّة في المنطقة.

ويؤكّد الناشطون الإعلاميّون في مدينة الرقّة، أنّ السدّ يعمل إلى الآن بشكل جيّد رغم كلّ المعوقات والصعوبات التي مرّ ويمرّ بها من قصف قوّات النظام له، والنقص الكبير في قطع الغيار وقلّة في كادر العمل.

وكان العديد من الناشطين في الرقّة قد أجروا اتصالات مع عدد من الجهات الداعمة من أجل تأمين متطلّبات ومستلزمات هذا السدّ ليستطيع القائمون عليه إدارته بشكل أفضل، ولكنّ أحداً لم يحرّك ساكناً.

ويحذّر الناشطون من أنّه في حال توقّف السد عن العمل فسيتوقّف إنتاج الكهرباء التي تتغذّى منها المنطقة الشرقيّة بشكل كامل.

ومن جانبه، يؤكّد أحد المهندسين القدامى في السدّ، أنه وبعد النقص الكبير في قطع الصيانة والغيار للمعدّات والآلات واستهداف المنشأة من قبل قوّات النظام عدّة مرّات، توقّفت كثير من خطوط الضغط العالي المغذّية للكهرباء لأغلب المحافظات السوريّة واقتصرت على خطوط ضغط عال للرقّة والمنطقة الشرقيّة من سوريا وحلب وحماة فقط.

ويتحدّث المهندس عن السدّ معتبراً أنّه من أهمّ الموارد الاقتصاديّة في سوريا وخاصّة في مجال الكهرباء، حيث يؤكّد أنّ بناءه أدّى إلى إنتاج الكهرباء بتكلفة قليلة جدّاً مقارنة بالمحطّات الحراريّة لتوليد الطاقة والتي تعتمد على الفحم والفيول وغيرهما في إنتاجها للكهرباء، أمّا بالنسبة للسدّ فاعتماده في إنتاج الكهرباء يقوم على تدفّق المياه من خلال مجموعات التوليد. ويذكر أيضاً أنّ إنشاء السدّ، كان عاملاً إيجابيّاً في إيصال الكهرباء وبأقلّ التكاليف لأغلب المحافظات، مؤكّداً أنّه قبل إنشاء هذا السدّ كانت مدن وبلدات كثيرة لا يصلها التيّار الكهربائيّ، أمّا بعد إنشائه فقد أصبحت هذه المناطق في كلّ المحافظات تصلها الكهرباء وبأقلّ التكاليف.

وكان السدّ أيضاً قد غيّر الكثير من الأمور التي كانت تعاني منها المنطقة الشرقيّة خصوصاً وسوريا عامّة، ومن أبرز ما حقّقه بناء السدّ أيضاً كان وقف انجراف التربة بسبب فيضان نهر الفرات في مواسم الفيضانات التي كانت تتسبّب في خسائر فادحة للفلاحين والدولة في آن واحد. ووصلت مشاريع الريّ التي تمّ إنشاؤها عن طريق سدّ الفرات لمئات الكيلومترات، وبهذا تمّ تأمين المياه لزراعة آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعيّة التي كانت في السابق تعتبر شبه صحراويّة.

عبد الله منديل

المحكمة البدائيّة العمّاليّة ساهمت بتوليد الثقة بين القطاع الخاصّ والعمّال وبالتالي تحسين بيئة العمل نعم أم لا؟

كلنا - إنّ وجود المحاكم العمّاليّة قد ولّد الثقة لدى العمّال بأنّ حقوقهم محفوظة لدى القطاع الخاصّ

إنّ الاهتمام بالقضايا العمّاليّة ضروريّ جدّاً, لأنّ القطاع العمّاليّ هو من أهمّ القطاعات المنتجة والمؤثّرة في عمليّة الانتاج، فكانت النزاعات العمّاليّة بشتّى أنواعها وأشكالها تنظر من قبل محكمة الصلح المدنيّ، ومن ثمّ تحوّلت القضايا العمّاليّة إلى المحكمة البدائيّة المدنيّة، وبموجب قانون العمل رقم /١٧/ لعام /٢٠١٠/ تمّ تشكيل المحكمة البدائيّة العمّاليّة، وفق ما يلي:

١- قاضي بداية يسمّيه وزير العدل -رئيساً.

٢- ممثّل عن التنظيم النقابيّ يسمّيه المكتب التنفيذيّ للاتّحاد العامّ لنقابات العمّال -عضواً.

٣- ممثّل عن أصحاب العمل يسمّيه اتّحاد الغرف الصناعيّة أو التجارة أو السياحة أو التعاونيّ (حسب مقتضى الحال) للنظر في المنازعات العمّاليّة بين العمّال وأصحاب العمل -عضواً.

لأهمّيّة قضايا النزاعات العمّاليّة وأثرها على بيئة العمل قمنا بتوجيه سؤال مباشر لرجال الأعمال السوريّين المتواجدين في غازي عنتاب – تركيا حول المحاكم العمّاليّة في سوريا، فكانت إجاباتهم عن العبارة التالية:

«وجود المحاكم العمّاليّة ساهم في تحسين بيئة العمل» كما يلي:

العبارة	وجود المحاكم العماليةساهم في تحسين بيئة العمل
غير موافق بشدة	٧,١٪
غير موافق	١٤,٣٪
حيادي	١٤,٣٪
موافق	٤٢,٩٪
موافق بشدة	٢١,٤٪

نلاحظ من الجدول السابق أنّ نسبة ٦٤,٣٪ من رجال الأعمال متّفقين على أنّ وجود المحاكم العمّاليّة ساهم في تحسين بيئة العمل لديهم، لأنّ وجود هذه المحاكم العمّاليّة زاد الثقة لدى العمّال بأنّ حقوقهم العمّاليّة مُصانة عن طريق هذه المحاكم المختصّة، بالمقابل يوجد نسبة ٢١,٤٪ من رجال الأعمال غير موافقين أنّ المحاكم العمّاليّة ساهمت في تحسين بيئة العمل لديهم، وهنالك نسبة ١٤,٣٪ كان رأيهم حياديّ، ولتبيان معنويّة هذه الفروقات في آراء رجال الأعمال قمنا بما يلي:

دراسة الفروقات عن المتوسط	قوانين التأمينات الاجتاعية مجحفة بحق القطاع الخاص
Mean	3.571
Std. Devition	1.222
Std. Error Mean	0.327
Sig. (2-Tailed)	0.104
Mean Defference	0.571

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك فروق بين آراء رجال الأعمال لكن هذه الفروق ليست جوهريّة، متوسّط هذه الفروق هو ٠,٥٧١ موجب وباتجاه الموافقة على أنّ وجود المحاكم العمّاليّة ساهم في تحسين بيئة العمل في القطاع الخاصّ.

خلاصة:

إنّ وجود المحاكم العمّاليّة قد ولّد الثقة لدى العمّال بأنّ حقوقهم محفوظة لدى القطاع الخاصّ, وبالتالي ساهم في تحسين بيئة العمل، لكنّ هنالك نسبة من رجال الأعمال تأكّد بأنّ هذه المحاكم لعبت دوراً سلبيّاً في بيئة العمل لديهم بسبب تجاوز بعض العمال حدودهم في التعامل مع القطاع الخاصّ معتمدين في ذلك على وجود مثل هذه المحاكم. لذلك يوصي المنتدى الاقتصاديّ السوريّ بتحسين عمل المحاكم العمّاليّة في سوريا بما ينسجم مع حماية حقوق العمّال ومراعاة مصلحة رجال الأعمال.

المنتدى الاقتصادي السوري

من التشبيح الاقتصاديّ إلى التشبيح السياسيّ

تهريب، احتكار، استخدام موارد الدولة لأغراض شخصيّة أو خاصّة، استرداد حقوق مقابل مبالغ ماليّة تصل أحياناً إلى نصف قيمة الحقّ المستردّ

التشبيح في الأصل هو الاعتداء على حقوق المواطنين وحقوق الدولة أيضاً، وبحماية من سلطة الدولة نفسها. ظاهرة التشبيح هي ثمرة شريرة لاجتماع عاملين رئيسيّين هما: أوّلاً، وجود سلطة سياسيّة غير شرعيّة (انقلابيّة) أي مفروضة على المجتمع بالقوّة. وثانياً، إذعان المجتمع لهذه السلطة وانكساره أمامها.

عندما يخضع المجتمع ويستسلم أمام سلطة تفرض نفسها عليه بالقوّة، تفيض قوّة السلطة عن الحاجة، ويتّجه هذا الفائض من القوّة إلى أكل حقوق الناس، أي إلى التشبيح، وذلك لأنّ مثل هذه السلطة لا تحترم مبدأ القانون بل مبدأ الغلبة. فتعطي هذه السلطة لأركانها وأزلامها «حقّ» التشبيح (أي «حقّ» التحرّك فوق القانون حتّى مع مؤسّسات الدولة نفسها) كمكافأة على الولاء والخدمات، ويغدو التشبيح هو الشكل الأبشع من الفساد، ويغدو الفساد هو السمة العامّة لموظفي الدولة في كلّ المستويات، حتّى يمكن القول إنّ الفساد هو الملاط الذي يربط النظام ويشدّه إلى بعضه البعض.

لا يعني هذا أنّ أركان الدولة يمارسون التشبيح بأنفسهم، بل يعني أنّهم يحمون جماعات تابعة لهم تقوم بأعمال التشبيح. الشبّيحة الفعليّون (أقصد من يقومون بأعمال التشبيح) هم أناس مأمورون، وغالباً ما يكونون فقراء يخدمون مصالح الشبّيح الأساسيّ أي الزعيم الذي يحميهم ويشغّلهم. وما يربط هؤلاء الشبّيحة الفعليّين بزعيمهم هو الخوف منه من جهة، والطمع بفوائد يمكن أن يجنوها باستخدام اسمه من جهة أخرى، هذا فضلاً عن إشباع غريزة التشبيح لديهم، إذا صحّ القول.

لم يكن لظاهرة التشبيح أن تنتشر وتتوسّع في سوريا لولا تمكّن النظام في أواخر الثمانينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، من التغلّب على الحراك المعارض المسلّح الذي اتّخذ صبغة إسلاميّة إخوانيّة، ذهبت ضحيّته كلّ التشكيلات السياسيّة السوريّة المعارضة أكانت إسلاميّة أم شيوعيّة أم قوميّة، أكانت عنفية أم سلميّة، ذلك لأنّ ذاك الحراك المسلّح، أعطى للنظام حينها المسوّغ لقمع معمّم ولا محدود، ما جعله سيّداً مطلقاً وبلا منازع طوال الفترة التي تلت تلك الأحداث حتّى اندلاع الثورة السوريّة في مطلع ٢٠١١، هذه الثورة التي انزاحت أيضاً بالتدريج عن طبيعتها المدنيّة والديموقراطيّة، حتّى غرقت في الإسلاميّة والعنف مجدّداً.

المهمّ أنّ ظاهرة التشبيح ازدهرت في ظلّ السيطرة المطلقة للنظام والاستسلام التامّ للمجتمع السوريّ الذي كان طوال تلك المرحلة (١٩٨٢-٢٠١١) شبيهاً بجثّة سياسيّة هامدة. في تلك الفترة كان لكلمة شبّيح شحنة أخلاقيّة سلبيّة عموماً، ولعلّها كانت تنطوي على إغواء ما لبعض الشباب الذين تجذبهم التجاوزات والعنتريّات والكسب على حساب حقوق الناس والدولة.

لكن في تلك الفترة كان التشبيح ظاهرة غير سياسيّة. كان وسيلة، دنيئة وقذرة لا شكّ، لكسب المال غير المشروع (تهريب، احتكار، استخدام موارد الدولة لأغراض شخصيّة أو خاصّة، استرداد حقوق مقابل مبالغ ماليّة تصل أحياناً إلى نصف قيمة الحقّ المستردّ، ..إلخ).

وكان يحدث على هامش التشبيح (الاقتصاديّ) هذا، تشبيح آخر (عنتريّ) يتجلّى في التحدّي الصريح للقوانين والأعراف الاجتماعيّة دون تحقيق أيّة مكاسب اقتصاديّة معيّنة، والغرض منه فقط استعراض القوّة وإشباع نزوات الشبّيح في إظهار ذاته على الناس (الدخول إلى مطعم وإجبار جميع الروّاد على الخروج، إطلاق النار على سيّارة تجاوزت سيّارة الشبيح، إهانة شابّ أمام خطيبته، جلوس الشبّيح على كرسيّ في منتصف شارع عامّ ومنع السير ..إلخ).

ومن الطبيعيّ أيضاً أن ينصرف جزء من قوّة التشبيح إلى تحقيق النزوات الجنسيّة للشبّيح وما يمثّل ذلك من مسّ بكرامة الناس وأعراضهم. لكن وفي كلّ الأحوال، ظلّ التشبيح، طوال تلك الفترة، اقتصاديّاً بشكل رئيسيّ.

ومع اندلاع الثورة السوريّة تحوّل التشبيح عن هدفه الاقتصاديّ الأساسيّ إلى هدف سياسيّ. قبل الثورة، كان المجتمع والدولة موضوع نهب للشبّيح، أمّا بعد الثورة فقد صار غرض التشبيح حماية النظام الذي يحتضن الشبّيحة والذي بات معرّضاً للخطر. هنا طرأ التحوّل الحاسم من التشبيح الاقتصاديّ إلى التشبيح السياسيّ. صار هدف الشبّيحة ضرب المعارضين الذين يهدّدون «الاستقرار» الذي كان يحميهم. بات التهريب والسلبطة وسرقة المال العامّ ..إلخ، ممارسات جانبية للممارسة التشبيحيّة الأهمّ وهي حماية النظام.

هذا التحوّل استدعى تحوّلاً في تشكيلات الشبّيحة أنفسهم. فمن مجموعات صغيرة متفرّقة تتبع كلّ منها «لزعيم» وتعمل ضمن حدود مصالحه، إلى مجموعات أكبر عدداً وأفضل تنظيماً وأكثر مركزية وتعمل لصالح السلطة المهدّدة بالسقوط. بات على الأبناء المدلّلين للسلطة أن يحموها، كي يحموا أنفسهم. وفي حين كانت جماعات الشبّيحة مجرّد استطالات سلطويّة ترتكز على الجسد الأساسيّ للسلطة، باتت اليوم جزءاً أساسيّاً من جسد السلطة التي ضمّت إليها هذه الاستطالات ونمّتها وموّلتها لمواجهة المجتمع الساعي لإسقاطها.

التهديد الفعليّ الذي شعرت به السلطة السوريّة كشف الطبيعة الحقيقيّة لها، كما لكلّ سلطة مستبدّة، على أنّها «شبّيح عامّ» مبدؤه الوحيد هو ديمومة السلطة ولو على حساب أيّ مبدأ آخر. يتجلّى ذلك في ترديد هتافات مثل «شبّيحة للأبد»، وهو التحوّل الطبيعيّ لهتاف طالما ردّده السوريّون المغلوبون لعقود وعقود «إلى الأبد».

هذا الهتاف الذي كان يشكّل «تشبيحاً» نموذجيّاً على عقول السوريّين. ذلك أنّه رغم لا معقوليّة هذا الهتاف «إلى الأبد»، كان يصرّ النظام على إرغام مغلوبيه على تكراره في انتهاك صريح لعقولهم واستهتار بها، الشيء الذي تحوّل في لحظات شعور السلطة بالخطر، كما اليوم، إلى انتهاك لوجود السوريّين ذاته واستهتار به.

نزيه شعبان

لن نصمت مرّة أخرى

كلنا ما إن وصلت الى المدرسة حتى أخبرني المدير أنّي موقوفة عن العمل

فجأة أخبرني مدير المدرسة التي أعمل بها أنّي مطرودة من عملي، لملمتُ اشيائي وخرجت، في الطريق سؤال كبير كان يلحّ عليَ: هل نصرخ في وجه هذا الاستبداد الجديد أم نسكت عنه؟؟.

رحلّتُ عن وطني كما رحلّ الكثير من أبنائه، بحثاً عن الأمان وهرباً من الموت والقتل الذي يستبيح سوريا وخوفاً على حياة ومستقبل أطفالي، ومازال حلُم العودة اليه يسكنني، حلم بوطن نعيش فيه كلّنا تحت مظلّة الحبّ والحرّيّة والعدالة.

في منفاي الإجباريّ، بدأتُ رحلة البحث عن عمل يؤمّن لي ولعائلتي بعضاً ممّا نحتاجه في هذه الغربة، حملت ملفّي «CV» وقدّمته إلى العديد من الجهات على أمل توفّر عمل مناسب، وفي كلّ محطّة أُصاب بخيبة جديدة رغم ما أحمل من شهادة وخبرة ومهارة في مجالي كمعلّمة صف، لأسباب كنت أجهلها في البداية، لأكتشف لاحقاً بأنّ ما تراكم من قذارات في سوريا على زمن الطاغية ما زال ملتصقاً في جسد المعارضة.

بالصدفة وعبر إحدى المعلّمات يصل ملفّي إلى مدير مدرسة «روّاد المستقبل» في مدينة غازي عنتاب، فطلب مقابلتي بسبب حاجته إلى معلّمة تملك مؤهّلاتي، شعرت بالسعادة والسرور باقتراب الفرج، لتأتي الصدمة الأولى باشتراط المدير أن أكون «مُحجّبة «عندما علم أني لا أرتدي الحجاب، وإلّا فلا داعي لقدومي إلى المدرسة، لأنّه حسب قناعاته التي يعمل على فرضها على الجميع «أنّ المرأة المحجّبة» هي القدوة والمثال، تحت ضغط الغربة والحاجة وافقت على طلبه والتزمت بارتداء الحجاب أثناء الدوام.

عملْتُ كمدرّسة للرسم ومعلّمة بديلة في حال غياب إحدى المعلّمات، وخلال وقت قصير جداً أثبتُّ جدارتي في العمل والتميّز بالعلاقة مع التلاميذ، ممّا أثار إعجاب المدير ورضاه عن عملي واجتهادي الذي امتدحه أكثر من مرّة، وكان في بعض الجلسات يحدّثني عن الالتزام باللباس الشرعيّ وأهمية الحجاب، وكنت أؤكّد له أنّ إيماني بالله عميق جداً وأنّي ملتزمة بصلاتي وعلاقاتي مع الناس بعيداً عن المظاهر الخارجيّة.

صدمة أخرى حصلت معي فقد علمت في أحد الأيّام بحضور فريق يهتمّ بالأطفال من خلال الرسم واللعب بالألوان والموسيقا إلى المدرسة بالتنسيق مع المدير، وكان الهدف من النشاط خلق حالة نفسيّة جديدة بين التلاميذ بعيداً عن المعاناة اليوميّة في الغربة والبعد عن الوطن المدمر، ومحاولة إخراج التلاميذ من انعكاسات الحرب عليهم، تفاجئ الفريق بأنّ المدير منعهم من استخدام الموسيقا والغناء في نشاطهم ممّا خلق حالة من الاستياء، كنت متحمّسة لفكرة الموسيقا وناقشت المديرَ بالموضوع فقال إنّه يتحفّظ على عزف الموسيقا والغناء لأنّها محرّمة. أتساءل «بأيّ وعيٍ وفكرٍ تُقاد العمليّة التربويّة لأطفالنا رجال الغد وأيّ مستقبل ينتظرون؟».

في اليوم التالي كانت الصدمة التي قذفت بي خارج العمل، ما إن وصلت الى المدرسة حتى أخبرني المدير أنّي موقوفة عن العمل، صعقني الخبر وتساءلت لماذا؟ ما السبب؟، قال لا يوجد سبب محدّد لكنّها أولويّات العمل.! كيف؟ ولماذا؟ وبأيّ حقّ؟ هذا الفصل التعسّفيّ الشبيه بسلوكيّات حكم الأسد وزبانيته، أليس هذا ما ثُرنا ضدّه ودفعنا الدم الغالي لتغييره؟ ثمّ أكتشفُ لاحقاً أنّ المدير قد استبدلني بمعلّمة أخرى تحمل شهادة الشريعة!!!

درات في رأسي الأفكار وجالت الخواطر حول ثلاث سنوات ونيّف من التضحيات الجسام ومن تحمّل القتل والتهجير والاعتقال والتدمير الذي تعرّض له شعبنا ووطننا في سبيل الخلاص من الاستبداد والسعي إلى بناء وطن الحرّيّة والعدالة والكرامة، ليأتِ من يتسلّط علينا من جديد تحت عباءة الدين وادّعاء التقوى ليمارس ويفعل ويكرّس ذات المنهج الأسديّ، إنّ ديننا السمح والذي يقدّس العمل والفعل على المظاهر بريء من هذه النماذج التي تدّعي وتعتقد أنّها خليفة الله في الأرض.

صمتُنا أكثر من أربعة عقود على ظلم الأسد الأب والابن، هذا الصمت الذي ندفع ثمنه الآن من خلال ما يجري في وطننا، لن نكرّر هذا الصمت مرّة أخرى، ولن نستبدل ديكتاتوراً بآخر، ولن نقبل عن الحرّيّة والعدالة والكرامة بديلاً. ووفاء لدماء أبناء وطني، وعذابات معتقليه، ودموع أمّهاتنا، ولأجل مستقبل أبنائنا.. لن نصمت.

A.K

الآثار النفسيّة للبطالة

كلنا الإنسان السوريّ يعاني من المنهجيّات المهدّدة للحياة بالشكل الأشدّ قوّة ووحشيّة في العالم. وفوق ذلك بفقدان عمله؟؟

إنْ بحثنا عن أهمّ ما يسعى إليه الإنسان في الحياة، لوجدنا أنّه الأمن النفسيّ. حيث يعتبر من أهمّ دوافع الإنسان في السلوك، ومن أهمّ ما يحقّق التوازن والصحّة النفسيّة. ولو فصّلنا معنى الأمن النفسيّ بعض الشيء، لوجدنا أنّ العديد من المستويات تتداخل فيه، لعلّ أهمّها هو الأمن الاقتصاديّ أو الوظيفي. والأمن الاقتصاديّ يعني بالضبط هو الشعور بالاستقرار في العمل، والطمأنينة حيث هناك مورد دائم وثابت يكفي حاجته المختلفة في الحياة.

ولو ألقينا نظرة قريبة بعض الشيء على المجتمع السوريّ قبل بدء الثورة لوجدنا أنّ هذا الأمن في حدّ ذاته هو من أشدّ الأساسيّات التي كانت تنقصه، فكيف بعد الثورة؟ حيث اختلّ العمل وبات التهديد في ترك العمل قائماً في كلّ لحظة. والآن، بعد ثلاث سنوات من الثورة، وبعد الخلل الاقتصاديّ الكبير الذي وصلت إليه البلاد، وبعد فقدان نسبة كبيرة جدّاً من الشعب لعمله، ناهيك عن فقدانه لمكوّنات أمنه الأخرى والتي لا تقلّ أهميّة أبداً عن الأمن الاقتصاديّ أو الوظيفيّ، ما هو حال الإنسان الذي فقد شعوره بالأمن، خاصّة الوظيفيّ؟؟

لماذا يكون الأمن الاقتصاديّ مهمّاً جدّا بالنسبة للإنسان؟؟ لأنّه وبكلّ بساطة قد يكون وسيلة ناجحة جدّاً لتحقيق الأمن النفسيّ بالمجمل. وربّما يراه البعض الطريقة الوحيدة لذلك، وذلك بسبب طبيعة الحياة الاقتصاديّة في المجتمع.

إنّ عدم وجود تأمينات صحيّة وسكنيّة أو حتّى رواتب للعاطلين عن العمل، مع تغيّر أهميّة العمل، من الحاجة إلى إثبات الذات والإبداع والاستقلاليّة والشعور بالانتماء، إلى الحفاظ على الحياة في حدّ ذاتها. وبمعنى آخر، يصبح فقدان العمل في البلاد التي تفتقر إلى تلك التأمينات، فقداناً للحياة بشكل آخر. فالحاجة إليه لا تقتصر على تحقيق الحاجات النفسيّة التي من الممكن تصنيفها كثانويّة، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحاجات الإنسانيّة الأوّليّة للإنسان من تأمين السكن والطعام والملبس.

وماذا إنْ فقد الإنسان عمله؟؟ هذا يعني تهديد حياته بشكل آخر.

كم إنسان سوريّ مهدّدة حياته فقط بفقدان عمله؟؟ هذا إن لم نذكر تهديد الحياة الفعليّ والمباشر من خلال القصف والخطف والاعتقال وغيرها من المنهجيّات المهدّدة للحياة بالشكل الأشدّ قوّة ووحشيّة في العالم.

وفي قراءة سريعة لما سبق يمكننا أن نرى بوضوح مدى الآثار النفسيّة السلبيّة التي تتركها البطالة على الإنسان. فهي تنتزع منه أهمّ ما يحقّق الصحّة النفسيّة له. ويمكننا أن نتنبّأ بخطورة الاضطرابات النفسيّة التي تتركها البطالة عند الإنسان أو التي تفعّلها عنده، فعدا عن الاكتئاب والقلق وعدم الاتزان في اتخاذ القرارات المناسبة أو الخوف أو اليأس، هناك أمور تدفع إليها البطالة قد تصل إلى قتل الأمّ لأطفالها، كما حدث مع إحداهنّ في الأيّام الماضية حين صرخت بأنّها لن تنتظر رؤية أطفالها وهم يموتون جوعاً.. ناهيك عن دفع الآباء لأبنائهم للتسوّل أو ربّما ما هو أقسى من ذلك، كبيع بناتهم فقط لتخفيف العبء عن كاهلهم، أو دفع الأبناء إلى حمل السلاح أو العمل في سنّ صغيرة جدّاً، إضافة إلى السلوكيّات المضادّة للمجتمع أو «الإجراميّة» التي قد يقوم بها الإنسان فقط للحفاظ على بقائه كالسرقات أو القتل، أو ربّما الانضمام إلى ميليشيات بغضّ النظر عن انتمائها السياسيّ. هذه السلوكيّات مبرّرة جدّاً لإنسان مهدّد بقاؤه، أو بقاء أطفاله أو بقاء أبويه. ويمكننا أن نتخيّل مدى الخوف والقلق واليأس وانعدام الانتماء والغضب والحقد والتعب والانهيار النفسيّ، الذي يعيشه الإنسان في حياته بأكثر الحالات تهديداً على الإطلاق. وربّما كانت حالات هجرة البعض الغير شرعيّة مخاطرين بفقْد حياتهم غرقاً أو قتلاً أو الاعتقال في دول أخرى، هو من الأمور التي توضّح ببساطة مدى خطورة تهديد الحياة، فالموت نفسه سيكون أسهل وأكثر قبولاً من التهديد الدائم بالموت جوعاً أو مرضاً أو برداً.

البطالة ليست حالة اقتصاديّة وحسب، بل هي حالة نفسيّة بكلّ تجلّياتها وآثارها وأبعادها، والحفاظ على العمل هو حفاظ على الأمن النفسيّ أو على الأقلّ، على جانب مهمّ جدّاً من الأمن النفسيّ. وحماية للمجتمع من الحالات المضادّة له أو المعادية لأفراده. حيث أنّ أبعاد البطالة هي من الخطورة بحيث تكون أشدّ بكثير من حجم خطورة فقدان أيّ جزء آخر من أجزاء الأمن النفسيّ.

ريم الحاج

المراهق والعنف

كلنا المراهقون أكثر من نخشى عليهم من آثار الحرب على الصعيد السلوكيّ، فهم يعيشون مرحلة الثورة ، والحرب يمكن أن تزوّدهم بصور مشوّهة عن الثورة المنشودة.

لعلّ أقلّ الأخبار غرابة بالنسبة للمواطن السوريّ اليوم هي أخبار الموت والقتل، لكنّ ما قد يبعث على الاستغراب هو أسلوب هذا القتل، خصوصاً عندما يكون القاتل «قاصراً» حيث يكون طرفا الجريمة ضحايا.

هذا ما حدث عصر يوم الجمعة ٢٠١٤/٤/٤ في مدينة «ريحانيّة» التركيّة، حيث أقدم أحد طلّاب الثانويّة ـ مفصول من المدرسة ـ على قتل زميله بثلاث طعنات من آلة حادّة، إثر جدل (فيسبوكيّ) حادّ في اليوم السابق للجريمة، وقد قامت الشرطة التركيّة بالقبض على الجاني في نفس اليوم و إحالته للتحقيق.

يقول البعض إنّ سبب الجدل الحادّ هو نشر القاتل صورة لبشّار الأسد على صفحته الشخصيّة، ويعتقد آخرون أنّ سلسلة الأخذ بالثأر لن تنتهي قريباً.

من المعروف أنّ أيّة جريمة هي نتيجة لعدّة مؤثّرات و عوامل تتضافر معاً، و ربّما كان العامل الأوّل في هذه الحالة هو الأعوام الثلاثة التي مرّت على الثورة، فدمّرت الكيان السوريّ على جميع المستويات وأوّلها الإنسان.

من المؤسف فعلاً .. أنّ الطفل والمراهق السوريّ اللاجئ أينما ذهب، ترافقه آثار الحرب عن طريق أحاديث الأهل والمجتمع والصور التي تعرضها شاشات التلفزة ومواقع التواصل الاجتماعيّ. يجيب أحد الاختصاصيّين النفسيّين عن مدى تأثير مشاهد القتل والدمار التي تنقلها الشاشات قائلاً: «يظهر التأثير الأكبر لمشاهد العنف على الأطفال والمراهقين، فالطفل يخزّن في مخيّلته الصور العدائيّة التي يمكن أن يعبّر عنها بأعمال عدائيّة، كما يمكن أن تبقى في داخله وتخلق لديه أزمة نفسيّة ناتجة عن خوفه من مواجهة أحداث عنف مماثلة لما يراه على الشاشة، كرؤية جسده مفتّتاً أو مقطّعاً، وهو في هذه الحال يلجأ إلى الانزواء والانطواء على ذاته، أمّا بالنسبة إلى المراهقين، فهم أكثر من نخشى عليهم من آثار الحرب السلبيّة على الصعيد السلوكيّ، فالمراهق يعيش مرحلة الثورة والانقلاب على التقاليد، والحرب يمكن أن تزوّده بصور مشوّهة عن الثورة المنشودة. من هنا تبرز مشكلة لدى بعض المراهقين الذين يمكن أن يقوموا بالتماثل «Identification» مع مشاهد العنف التي تُعرض أمامهم، معتبرين أنّها رمز للقوّة والثورة. كذلك يمكن أن يقع المراهقون في الانحراف السلوكيّ الناتج عن اضطراب في مشاعرهم جرّاء الحرب ومشاهدها العنيفة، فيلجأ البعض إلى السرقة مثلاً، أو الكحول أو الشجار غير المبرّر للتعبير عن رفضهم للسلطة. في المقابل، يمكن أن تكون ردّات الفعل النفسيّة مغايرة لذلك، كأن يصبح الشخص أكثر عطاء وانفتاحاً مع الآخرين، وأكثر تعاطفاً وتفهّماً لمشاكلهم.

مع إدراك هذه المعلومات نلاحظ حجم إهمال المؤسّسات والجماعات الداعمة للأطفال موضوع المراهقين، وتركيزها على الفئات العمريّة الأصغر، فالمراهق أيضاً بحاجة إلى اهتمام إضافيّ من قبل أهله ومحيطه، كما يحتاج إلى تفسير منطقيّ للحرب يعطيها حجمها الحقيقيّ لا أكثر، حيث يمرّ المراهق بفترة نفسيّة حرجة وهي مرحلة تشكيل الهويّة، كما تبرز لديه تساؤلات عن كيفيّة إيجاد نفسه، و إذا لم يجد نموذجاً مثاليّاً يحذو حذوه ليتمكّن من توجيه الطاقات بشكل إيجابيّ، فقد يقدم على ارتكاب الجريمة بدافع الاكتشاف أو الاستطلاع، أو بدافع التقليد أو الولاء للجماعة أو تقمصّهم للجرائم بشكل شعوريّ أو لا شعوريّ.

إنّ العنف الأسريّ من شأنه أن يدفع المراهق إلى الجريمة، فماذا عن المراهقين السوريّين الذين يشهدون جميع أنواع العنف على أرضهم وفي محيطهم وربّما على ذويهم؟

في ظلّ الأحداث الراهنة وعلى المستوى المجتمعيّ وبعيداً عن السياسة، يشكّل انتشار الجريمة بين المراهقين نتيجة متوقّعة مع غياب التوعية والاهتمام اللازم، بالإضافة إلى غياب آليّة منظّمة تعمل على توجيه طاقات وتفكير المراهقين إلى خدمة وبناء الحاضر والمستقبل، عوضاً عن انشغالهم بتداول مقاطع الفيديو التي تحوي انتهاكات، والتفاخر بها وبالقدرة على مشاهدتها والانتماء بشكل أو بآخر لفاعلها.

هزار نجّار

سوق الفتاوى..
سكين في خاصرة السوريّين!

كلنا ـ الفتوى مرسوم دينيّ يقوم بإصداره رجال دين، وينبغي أن لا يتصدّى لهذا الأمر إلّا من هو على علم ودراية بأحكام الدين والواقع.

ـ ما إن دخل الفقهاء في الشأن السياسيّ، حتّى أصبحوا أداة بيد الحكّام الذين أخذوا يستعينون بالفقهاء لإضفاء الشرعيّة على حكمهم.

بدأ الإسلام دعوته لإعمال الفكر والعقل لدى الإنسان بوجه الظلم والجهل، وأخذ الأوائل من المسلمين يُعمِلون العقل لاستقبال النقل وشرحه والدفاع عنه، لأنّه ـ أي العقل ـ الأساس في تقبّل النقل وفهمه، ومن هنا بدأ الفقهاء يبحثون عمّا يلائم واقعهم، فاستنبطوا عدّة طرق مثل القياس، ومراعاة المقاصد، والتأويل الذي دعا إليه المعتزلة وابن رشد.

كانت الطعنة الأولى للعقل عندما تمّ استبعاده لصالح النقل، أي النصّ، وكأنّهما متعارضين؟! فأُقفِل باب الاجتهاد وأصبحت الفتاوى الشرعيّة هي تلك التي لا تستند إلّا للنصّ، حتّى ولو احتاجت لأن تلوي عنق الواقع ليتلاءم مع هذا النصّ.

أليس هذا هو معنى ما يذهب إليه جهاديو زماننا هذا بقولهم: «المعدوم شرعاً معدوم حسّاً»؟!

مع العلم، أنّ الفتوى هي مرسوم دينيّ يقوم بإصداره رجال دين، ويعتبر غالبية المسلمين (سنّة وشيعة) أنّ إصدار الفتوى أمر عظيم في أيّ شأن، وينبغي أن لا يتصدّى لهذا الأمر إلّا من هو على علم ودراية بأحكام الدين والواقع.

من ناحية المسؤوليّة، يعتبر البعض أنّ من يتصدّى لهذه الأمور شخص نصّب نفسه للتوقيع عن الله في أمور جدليّة لا نصّ قرآنيّاً فيها ولا سنّة، أو كما قال الشاطِبيّ: «المفتي هو القائم في الأمّة مقام النبيّ...»، أو ابن القيّم: «المفتي هو المخبر عن حكم الله غير منفّذ». وما إن دخل الفقهاء في الشأن السياسيّ، حتّى أصبحوا أداة بيد الحكّام الذين أخذوا يستعينون بالفقهاء لإضفاء الشرعيّة على حكمهم وعلى حروبهم والنيل من الخصوم، ألم يكتب «أبو حامد الغزاليّ» كتاب «فضائح الباطنيّة وفضائل المستظهريّة» نزولاً عند رغبة الخليفة العباسيّ «المستظهر بالله» للنيل من خصومه الفاطميّين؟ لقد كان استخدام النصّ/النقل من قِبل أهل السياسة والحكم بداية للقضاء على العقل ومحاربته، حصل هذا على سبيل المثال أيّام المأمون الذي كان ميّالاً للمعتزلة فقام بإلغاء المدارس الفلسفيّة والفقهيّة التي لا تتناسب مع رأي السلطة القائمة ووضع ابن حنبل في السجن، وحدث هذا لاحقاً عندما انتصر الخليفة العباسيّ المتوكّل لرأي ابن حنبل فلاحق المعتزلة وقضى على مذهبهم. كانت هذه بدايات بروز ذهنيّة التكفير واستبعاد المخالف، حتّى وصل الأمر بالبعض إلى أنّ كلّ ما جاء بعد عصر الوحيّ هو انحراف عن الإسلام، وبهذا فالمجتمعات تعيش في ردّة وجاهليّة وكفر لأنّها ابتعدت عن عصر النبوّة والرسالة فأعادوا إحياء الجاهليّة التي قضى عليها الإسلام على يد الرسول وخلفائه الراشدين. هذا ما ذهب إليه سيّد قطب والشيخ محمّد قطب صاحب كتاب «جاهليّة القرن العشرين».

في سوريا هذه الأيّام، كثُرت الفتاوى وتعدّدت بتعدّد المنابر والجهات التي يدّعي كلّ منها أنّ مشروعه يمثّل الناس، ويمثّل الإسلام الصحيح أيضاً. أصبحت سوريا سوقاً للفتاوى يتنافس على احتكاره المتنافسون، فتاوى لتكفير فئات كاملة من السوريّين، مذاهب وطوائف وعلمانيّين وليبراليّين.. بل ظهرت فتاوى من قبل الجماعات الإسلاميّة تكفّر بعضها بعضاً، كما حصل مؤخّراً بين معسكر «داعش» وباقي المعسكرات. ثمّة فتاوى ما أنزل الله بها من سلطان، كفتوى الشيخ الأردنيّ «العجلوني» بسبي النساء العلويّات، أو ما وصلنا عنه أنّه أفتى بجواز أن يتّخذ المسلم خمسين جارية من السوريّات! سوق الفتاوى العامر هذا، أفسح المجال لبعض «المندسّين» لكي يلعبوا بهذا الموضوع ويتقوّلوا من الفتاوى ممّا ليس بحقيقيّ أو موجود، كما فعل إعلام النظام ومؤيدوه عند الكلام عن فتاوى جهاد النكاح، ناسبينها لمشايخ يقفون مع الجهاديّين في سوريا، ليردّ إعلام آخر مؤيّد للجهاديّين بنفي هذه التهمة عنه، مخترعاً أنّ جهاد النكاح هذا موجود في الأصل عند العلويّين، مفبركاً فتوى على لسان أحد المشايخ العلويّين يطلب ويبيح للفتيات العلويّات أن يُمتّعن جنود الجيش بأجسادهن! فأيّ حضيض أكثر من هذا؟!

لقد كان «السلف الصالح» الذي يدعونا جهاديو هذا الزمان للتقيّد به والسير على هديه، حريصون أشدّ الحرص على أن يقيّدوا الفتوى وأن لا يقربوها إلّا اضطراراً لما فيها من مسؤوليّة، عن «البراء بن عازب» قال: «لقد رأيت ثلاثمائة من أصحاب بدر ما فيهم من أحد إلّا وهو يحبّ أن يكفيه صاحبه الفتيا».

كما أنّ علماء السلف لم ينصّبوا أنفسهم على الفتوى، إلّا بعد استكمال شروطها من حفظ القرآن ومعرفة الناسخ والمنسوخ وعامّه من خاصّه، والإلمام باللغة العربيّة، والأحاديث المرويّة ويميّزون بين صحيحها ومنحولها، ومع كلّ هذا تجدهم يعظّمون منصب الفتوى. أمّا الآن فقد أصبحت الفتوى في متناول كلّ من هبّ ودبّ، يكفي أن يطيل لحيته ويتنكّر بزيّ معيّن ويدّعي الورع والتقى، وليس مهمّاً ما هو اختصاصه أو علمه أو معرفته بالواقع ومتغيّراته، بل أنّ بعضهم غير معروف الهيئة والاسم ولا «قرعة أبيه من أين؟»، ومع ذلك يُفتي هادراً دماء الناس ومقرّراً شكل الدولة والحكم والمجتمع، وكيف ينبغي أن يكونوا؟

الأكيد أنّ أخطر الفتاوى هي فتاوى التكفير، فهي عدا عن ادّعاء مطلقيها أنّهم يستندون إلى حقّ إلهيّ مزعوم، فهي أيضاً تجعل من قتل الناس الذين تصفهم بالكفّار أو المخالفين، أمراً سهلاً، بل ويُثاب عليه من يقوم بهذا القتل. لقد أصبح لكلّ تنظيم جهاديّ مقاتل على أرض سوريا، شرعيّين مهمتهم الدفاع عن التنظيم الذي ينتمون إليه والنيل من أشخاص ومشروع خصوم هذا التنظيم، ومع ذلك يدعونا جميع هؤلاء الشرعيّين من أجل أن تكون دولتنا المستقبليّة هي دولة إسلاميّة! يدعوننا إلى هذا وقد وصل التكفير فيما بينهم إلى حدّ غير معقول، عدا عن الدماء التي سالت فيما بينهم، أو دماء الأبرياء التي ذهبت في حربهم مع بعضهم البعض.

فأيّ دولة إسلاميّة يا سادة تريدوننا الذهاب إليها؟ إذا كنتم أنتم، من تزعمون أنّكم قادتها وحماتها لم تتّفقوا فيما بينكم حتّى على شكل هذه الدولة، وأخذتم بطحن بعضكم البعض حتّى قبل أن تولد هذه الدولة.. فماذا سيحصل إذاً بعد أن تحكموها؟ بل كيف يمكن لأيّ منكم أن يصل إليها ويحكمها إلّا بعد أن يمرّ على جماجم جميع مخالفيه، وكذلك السوريّين الأبرياء الذين ستُسفك دماؤهم في حربكم هذه؟ هل حُكِم على السوريّين أن يموتوا إمّا ببراميل النظام أو بسيوفكم؟

وأخيراً، ألم يحن الوقت لتعرية القتلة، كلّ القتلة، الذين يُبيحون دمنا ويطعنون أحلامنا في حياة كريمة وحرّة تليق بنا؟ أظنّ أنّ هذا الأمر سيساعدنا على استعادة ثورتنا وسوريّتنا التي يحتفل القتلة بتحويلها إلى أشلاء.

باسل العبد الله

«العودة إلى حمص»..
الشهداء يهاجمون أرواحنا

«انطباعات شخصيّة جداً»

بكيت للمرّة الثانية عندما راح عبد الباسط الساروت، وهو بالكاد يصحو من تأثير التخدير، يصرخ باكياً «بدي افتح الطريق للعائلات بحمص يا أبو عمّار.. بدي افتح الطريق للعائلات بحمص يا أبو عمّار... يا أخي اذبحوني بس افتحوا الطريق للعالم..». وأبو عمّار رفيق طريقه منذ البدايات يمسح الدمع عن وجنتيه بيد ويمسّد على شعره باليد الأخرى.. هزّني هذا الوجدان الأصيل لرجل يهذي بهذه الأمنيات، وهو في حالة التخدير بعد عملية جراحيّة في قدمه التي أصيبت بشظية فكسرت وتقطّعت أوتارها إثر محاولة عسكريّة فاشلة قادها لفكّ الحصار عن أحياء حمص المحرّرة والمحاصرة... وكنت قد بكيت قبلها بعد مشهدٍ جمع الساروت مع أمّه وراح، وهو يهمّ بالمغادرة، منفرداً يغنّي لها، في مشهدٍ لا يمكن أن يكون مفهوماً إلّا في سياق حكاية هذا البطل الأسطوري «ودّعت أمي عالباب.. وقلْتلها أنْطُريني.... يا برجع زين الشباب.. يا شهيدٍ زفّيني». طبعاً لم يحرجني البكاء كثيراً فقد كانت حالة شبه عامّة في صالة العرض، فإثر كلّ مشهد مؤثّر، والفيلم بمعظمه يتكوّن من هكذا مشاهد، كنت ألحظ المحارم الورقيّة البيضاء تتسلّل بخفّة من الجيوب، لتمسح الدموع عن وجنات هؤلاء المشاهدين الغرباء.

سألت المخرج سؤالاً افتراضيّاً عن علاقته ببطل فيلمه الساروت كما يتخيّلها بعد خمسة عشر عاماً فأخبرني: «علاقتي اليوم بهذه الشخصيّة الاستثنائيّة صعبة الشرح, وربّما بعد مرور سنوات عديدة سوف أبكي كلّما تذكرته، فليس من عادات الحياة أن تقدّم لنا مثل هذا النموذج دائماً».

كنت أحضر الفيلم في صالة سينمائيّة في اسطنبول، برفقة قحطان حسّون المصوّر الأوّل للفيلم وصديق آخر من المشاركين الأساسيين في إنتاج الفيلم هو محمود فهد.. وخروجاً عن التقاليد الرصينة لحضور فيلمٍ سينمائيّ، والتي تقتضي المتابعة بصمت تام، راح قحطان ومحمود يتناوبان في كلّ مشهدٍ ليقدما لي ما لم تقله الكاميرا: «شايف هاد أبو الكنزة الزرقا؟.. استشهد».. «شايف هدول التنين اللي جنب باسط؟.. استشهدوا.. شايف هدول التلاته اللي عم يسحبوا الجريح من الحديقة؟ تلاتتهم استشهدوا..شايف الجريح اللي شايلينو؟ من كام يوم تجوَّز وهلق هوي عريس.» ويضيف محمود: «ليك ليك الدبابات هدول على شارع القاهرة.. والكاميرا عم تصوّر بالسرقة من شباك بيتي». وأحياناً كان قحطان يسترسل أكثر، فيكمل لي المشهد الأصليّ قبل المونتاج، كانت كلّ هذه التعليقات التي استأثرتُ بها دون غيري من الحضور، تُدخلني في عوالم الفيلم القاسية أكثر، ولكنّها كانت للأسف تضايق شابّة تركيّة تجلس مباشرة أمامنا، فتلتفت إلينا وكأنّها تؤنّبنا لسوء سلوكنا. في نهاية الفيلم وعندما كان مخرج الفيلم «طلال ديركي» يخبر الجمهور من المنصّة عن وجود قحطان ومحمود في القاعة صفّق الجميع لهما فوقفا لردّ تحيّة الجمهور. وكانت جارتنا التركيّة (المتفاجئة) من أكثر الذين صفقوا لهما، وهي تلتفت إليهما وتبتسم هذه المرّة، وكأنّها تقول «آسفة، لم أعلم أنّكما من صُنّاع هذه الملحمة».

سيسأل أحد المخرجين الأتراك ممن حضروا العرض المصوّر قحطان عن مشهدٍ للساروت كان يجلس فيه شارداً في ممّر ضيق، وخطّ من الضوء يهبط أمامه، وتبدو ذرات الغبار الكثيفة مرسومة بدقّة ضمن خطّ الضوء المتسرّب من السقف، وفجأة يلتفت باسط للكاميرا (للمصوِّر) وفي وجهه تحتشد تعابيرُ لا يمكن لأيّ ممثّل أن يستحضرها معاً، ليقول بقهرٍ: «تعبت يا زلمي». سيسأل المخرج التركي هل كان هذا المشهد تمثيلياً؟ ويجيب قحطان نافياً أن يكون في كامل الفيلم أيّ مشهد تمثيليّ. ويعلق المخرج التركيّ: في أيّ فيلم كنّا سنحتاج لإعادة التصوير عشر المرّات ولم نكن لنستطيع الحصول على لقطة بهذه الروعة.

قد يكون هناك ما يشبه هذا الفيلم في تاريخ السينما ولكنّني، لقلّة خبرتي أنا المشاهد السينمائيّ العاديّ، لم أعرف عن وجود مثل تلك الأفلام. لا أعرف إن كان هناك فيلم سينمائيّ آخر انتزعهُ صُنّاعه من بين أسنان الموت ورموه هكذا ودون (فلترةٍ) بوجهنا نحن مشاهدوه. لا أعرف أنّ هناك فيلماً سينمائيّاً آخر خسرَ معظم أبطاله (حقيقةً، وليس تمثيلاً) قبل أن تتوقّف الكاميرا عن التصوير. لا أعرف فيلماً وقبل الانتهاء من تصويره، كان أحد أهمّ أبطاله «أسامة الحمصي» مغيّباً في أقبية المخابرات دون أيّة معلومة عن مصيره.

وكان أحد شخصيّاته، إضافة إلى كونه من منفذي الإنتاج فيه، «بلال محمد (الونّيش)» شهيداً.. لا أعرف فيلماً كانت بطولة العمل فيه للكاميرا أو للمصور الذي زجّ بروحه وبالكاميرا بجسارة استثنائية بين طلقات

الرصاص وقذائف الهاون والدبابات الحقيقيّة، دونما حاجةٍ لخبراء التفجيرات السينمائيّة، وقضى كامل الزمن الروائيّ الفعليّ وهو يصور (أكثر من مئتي ساعةٍ جحيميّةٍ)، لم أعرف فيلماً أشخاصه يسقطون أمام الكاميرا ويدفنون تحت التراب أمام الكاميرا، ثمّ لا يعودون إلى بيوتهم بعد توقّف التصوير. لا أعرف فيلماً سابقاً خسر بطله الروائيّ إخوته الأربعة ومعظم أصدقائه ورفاقه وهو يعيش (يمثّل) قصّة فيلمه. ربّما كان هناك شيء من هذا في أفلام سابقة، ولكنّني أنا المشاهد قليل المعرفة بتاريخ السينما، لا أعرف.

عندما كنّا يافعين كانت هناك طرفة متداولة عن أفلام الغرب الأمريكيّ لشدّة ما تتضمّن أفلام تلك المرحلة من إطلاق رصاص وقتلى. كنّا نقول مات جميع الممثّلين ومات المخرج ومات الجمهور ولم يبقَ سوى البطل. في فيلم «العودة إلى حمص» بدت هذه الطرفة وكأنّها تحقّقت ولكن على نحوٍ بالغ المأساويّة.

كنت أعرف أسامة الحمصيّ عن قرب، أعرف روحه الطيبة وإقدامه وعطاءه غير المحدود وأعرف عِناده أيضاً. وكنت قد عرفت بلال «الونّيش»، وعرفت شجاعته التي تصل حدود اللا معقول، وأعرف كم جنّد كامل حياته من أجل حريّة بلده، وفي النهاية قدّم آخر ما يملك، روحه. كما عرفت أو سمعت عن الكثيرين من أشخاص الفيلم الذين فقدناهم خلال ثورة السوريّين وبكيناهم في حينه. ربّما بسبب هذا كنت بارد المشاعر، على نحو يدعو للخجل، ولم أبكِ أثناء مشاهدة الفيلم سوى مرّتين.

مالك داغستاني

الصورة الأخيرة بألبوم حلب

كلنا أجل، لقد فرحت لأنّ البرميل أخطأ منزلنا وأمّي لا تزال حيّة وتتنفّس بينما دمّرت منازل جيراني وربّما ماتت أمّهاتهم .. أيوجد دمار أكثر ممّا وصلنا إليه..

ما هي أخبار حلب؟

سؤال يردّده عليك الأصدقاء المقيمون خارجها كلّ يوم، آملين أنّك ستُكذّب كلّ نشرات الأخبار التي تتحدّث عن دمارها، لكنّك تخيّب ظنونهم حين ينقبض قلبك كعصفور صغير وتتنهّدُ بحسرةٍ وغصّة قائلاً : حلب ضاعت.

أنت تودّ لو تبكي.. فقط تبكي كأفضل جواب لهذا السؤال اليوميّ الموجع، كيف ستسرد لهم كلّ هذا الدمار الهائل، كيف سيصدّقون أنّ مدينة حنينهم وذاكرتهم وطفولتهم وشبابهم ذاهبة لموت أخضر لا يرحم حجارتها وتاريخها وسكّانها.

تبدأ بسرد كلّ حكايات الموت والتشرّد والقصف والذلّ والدمار التي تعرفها، أنت المقيم بالداخل.

مَن سواك قادر على تشريح الدمار الذي وصلت إليه المدينة، أقدم مدينة مأهولة في التاريخ تتعرّض لموت ممنهج على يد أعتى آلة عسكريّة حكمت البلد، ولن تستطيع كلّ شركات الإعمار العالميّة إعادتها كما كانت، فما يدمَّر فيها لا تصله يد أحد، تدمّر الروح البشرية لسكّانها بإذلالهم و تركيعهم وتجويعهم وقصفهم، ومن ثمّ تهجيرهم إلى البلدان المجاورة لتبقى المدينة فارغة كجثّة متفسّخة تنهشها أسلحتهم وأحقادهم.

ليس بعيداً عنك يسرد صديق مقيم في المناطق المحرّرة عن الخراب الحقيقيّ والكبير الذي وصلت إليه المدينة، يقول «يامن» وهو نازح من المناطق المحرّرة: ما وصلنا إليه يفوق قدرة البشر على تحمّله، لقد فقدنا إنسانيّتنا وبتنا نفرح حينما نكتشف أنّ البرميل أخطأ بيتنا وأخذ بيت صديقنا أو جارنا، تخيّل ـ والكلام ليامن ـ حينما سقط برميل في مساكن هنانو بالقرب من بنايتنا، للوهلة الأولى لم نتبيّن على أيّ بناء سقط، كنّا في الشارع، كثافة الغبار منعتنا من رؤية أيّ بناء بالتحديد قد ذهب، صرخ بي أحد الأصدقاء: يامن ..البرميل نزل على بنايتكم .. أمّك بالبيت؟ حينها سقط قلبي وكدت أنفجر باكياً، بينما كان الغبار يتلاشى و تتضّح الرؤية لأكتشف أنّ البرميل سقط على بناء جيراننا، حينها فقط توقّفت عن البكاء وشعرتُ بالفرح، أجل، لقد فرحت لأنّ البرميل أخطأ منزلنا وأمّي لا تزال حيّة وتتنفّس بينما دمّرت منازل جيراني وربّما ماتت أمّهاتهم .. أيوجد دمار أكثر ممّا وصلنا إليه.. أيّ فرح مدمّر ما أحسست به..؟!!

لا يكمل «يامن» الحكاية، البكاء يسدّ حنجرته فما تبقّى من الحكاية سيرويه آخرون مقيمون في كلّ حيّ وشارع من حلب.

«أبو آلان» النازح حديثاً من جمعية الزهراء إثر الاشتباكات الحاصلة هناك بالقرب من المخابرات الجويّة، يروي أنّه لم يأخذ معه من بيته الكبير من أغراض سوى صورة عائليّة له تمّ تصويرها داخل بيتهم هناك، يقول أبو آلان: «بداية فكّرتُ بأخذ كلّ أغراضنا الثمينة، ثمّ أنا اكتشفت أنّ البيت ثمين، أقوم بتجميع الأغراض مع عائلتي ولا أقصد بالثمين القيمة المادّيّة بل بما يحمل كلّ غرض من ذكرى عزيزة، فحتّى نباتات الشرفة لها معزّة كبيرة تساوي أولادي، إلّا أنّني اكتفيت بحمل الصورة التي ربّما تذكّرني يوماً أنّه كان لي بيت وحياة في حلب ولم نكن أنا وأطفالي مجرّد نازحين». فأبو آلان قرّر كسواه الرحيل من المدينة، يكمل قائلاً: «المرارة.. المرارة فقط هي ما أحسست به في حلقي وجسدي وروحي، أن تشعر أنّك مطرود ومهان وأنت تخرج رغماً عنك من بيتك ومدينتك. كيف تحمّل الفلسطينيّون مرارة تهجيرهم كلّ تلك الأعوام !؟ هذا ما خطر لي وأنا أخرج من بيتي حاملاً معي الصورة العائليّة كما حملوا هم مفاتيح بيوتهم».

حلب مدينة الأشباح والبراميل المتفجّرة، تُرى حتّى أيّ تاريخ سيرتبط اسم حلب بالبراميل.. ترمي سؤالك بوجه الصمت العالميّ، وتشيح بفكرك إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، فالوضع أكثر تشابكاً وتعقيداً هناك، كلّ ساكن فيها متّهم بالتشبيح وسيدفع ثمن إقامته فيها بالقذائف والهاونات وجرّات الغاز، فالمقيم هناك يجد ذاته في صراع مستمرّ، حينما يرتفع هدير الطائرة في سماء المدينة يتمنّى لو أنّ الطائرة اللعينة تسقط في بئر عميق لا قرار له، وفي الوقت نفسه يخاف من ردّة فعل الجيش الحرّ، حينما تحطّ الطائرة أرضاً فلا بدّ أنّه سيدفع هو أو أحد سكّان المدينة ثمن تحليق الطائرة، ففي هذه الحرب وحدهم المدنيّون يدفعون الثمن وباستمرار.

وعلى مهل تكمل تصفّح ألبوم صور حلب، لا تسرعُ بتقليب الصفحات، فكلّ صفحة حكاية بلد، ومأساة لا تنتهي حتّى بموت أصحابها.

تتوقّف عند المعبر الحدوديّ (باب الهوى)، هناك صبيّة تعبر الحدود إلى الجانب التركيّ، حينما تضع قدميها على الحدود التركيّة وتنظر وراءها نظرة أخيرة للبلد، تجهشُ بالبكاء ـ وكأنّ البكاء صفة سوريّة محضة ـ تبكي بين ذراعي أخيها وهي تصرخ بأنين مكتوم: «أحمد.. تركنا حلب لوحدها.. تركنا حلب وحيدة متل قبر بابا».

تسألُ نفسك في كلّ مرّة تشاهد فيها المدينة وسكّانها الذاهبين إلى الدمار، كيف لك ألا تبكي؟.. كيف لك أن تحبس دموعك؟.. والوقوف أمام المدن الآيلة للخراب يتطلّب جبروت «جلجامش».

وقبل أن تبلغ أنت أيضاً الجانب الأخر من الحدود ستسأل مرّة أخرى: ترى هل من صورة حيّة تنبض بالحياة في حلب الآن..؟!

لكنّك تنأى بروحك عن الإجابة فالمدينة متروكة للظلّ.. للهامش.. للآليّات العسكريّة والصواريخ والبراميل والطائرات، المدينة منذورة لخراب كبير كبير، ووحدها تواجه آليّات حربيّة ضخمة لا تفرّق بين مدنيّ أو عسكريّ، وحدها حلب ستبقى تذكّر العالم ذات سلام أنّ المجتمع الدوليّ بقي صامتاً، وبأحسن الحالات أبدى قلقه من الدمار الكبير الذي حصل في أقدم مدينة مأهولة في التاريخ.. ولن تكون وحدك حينما تهجس باسم حلب في أحلامك مع النازحين واللاجئين وتصرخ.. خذوني إلى حلب.

ولربّما تكون هذه الصرخة هي الصورة الأخيرة بألبوم حلب.

وداد الشيخ

كلّ عام وابتسامتك بخير

الحرّيّة لـ عبد العزيز الخير

في كوميديا سوداء يصوّر التشكيليّ «**يوسف عبدلكي**»:

<<...ها هو المجرم «عبد العزيز الخيّر» وراء القضبان أخيراً. أثلج هذا الخبر السعيد صدور المواطنين الآمنين، وأدخل الطمأنينة إلى قلوبهم، بعد أن روّعهم «الخيّر» بقمعهم، واعتقالهم، وإدخال المدرّعات والدبّابات إلى شوارعهم وأحيائهم، وقصف بيوتهم بمدافع الهاون وطائرات الهليكوبتر والميغ، ناهيك عن إفلات العصابات المسلحة من شبّيحته على مظاهراتهم، وإطلاق عناصر أمنه على بيوتهم ليقتلوا وينهبوا... ويغتصبوا إن توفر الوقت....>>.

وكما يلخّص **صهيب الزعبي**:

«عمره ٦٣ سنة ، ١١سنة تخفّي بسبب ملاحقة الأجهزة الأمنيّة له، ١٤ سنة معتقل لدى النظام.
والآن معتقل منذ أكثر من سنة و سبعة أشهر .
٢٥ سنة من عمره كرمى للقضية كرمى للبلد .....
الدكتور عبد العزيز الخيرّ الحرّيّة لك».

وممّا كُتب عنه:

«قد لا يكون مفاوضاً تقنيّاً بارعاً .. قد لا يكون سياسيّاً بما يعني لاعب حبال.. قد لا يكون رجل دولة، ولكنّه كان وعلى الدوام وجدان ناس وضمير ثورة وشرف موقف...» **نبيل الملحم**.

«سيبقى مقعد عبد العزيز الخيّر فارغاً في الوفد المعارض.. عبد العزيز، ممثّل ٢٠٠٠٠٠ معتقل ومغيّب سوري.. هذا المقعد الفارغ، وحده من سينقل لي أخبار جنيف..». **علي سفر**.

«من سخريات القدر أن أكتب معايدة لمغيَّب في وطن الزنازين.! .لكن من الغباء ألّا أكتب على باب زنزانتك المنفردة عن زنزانتنا الكبيرة.. إنّي مشتاق لعودتك... لأنظر في عينيك وأقول لك كلّ عام وأنت بخير.» **محمّد حبيب**.

«تلك الابتسامة...ابتسامة الطفل الصغير، الذي لم تخسره رغم سنين العمل السريّ والمعتقل، لا تدع مجالاً لنا إلّا أن نحسّ بصدق النظرة في عينيك، و جمال الروح الذي يغمر المكان.» **رزق عيسى**.

«ها هي سنة (اليوم أصبحت أكثر من سنة وسبعة أشهر) تمرّ على غيابك القسريّ،ورغم أنّهم أشاعوا خبر وفاتك، فما زلت أنتظر عودتك سالماً ياصديقي.... أريد أن أطيّر معك بعض الحمام ..... وأن نركب القارب إلى أرواد ... أريد أن أسمع رنين ضحكتك وأنا أروي لك بعض النكات ... لن نتحدّث في السياسة .. ولن نذكر السجون... فكثير من المرح والضحك قد فاتنا ... لا تطل انتظاري يا صديقي ... أرجوك.» **نور الدين ناصر**.

«معاً، للكشف بكلّ وضوح وشفافية وعلى الملأ عن مصير «عبد العزيز الخير» ورفاقه، وعلى رأس المعنيّين بذلك والمسؤولين عنه هيئة التنسيق التي أنهكت بالوعود أرواح أهل هؤلاء المخطوفين ورفاقهم ومحبّيهم، وكذلك «الرفاق» الروس ضامني مؤتمر الإنقاذ الذي اعتقل «عبد العزيز» قادماً إليه، والذين نقلت هيئة التنسيق عنهم مؤخّراً أنّهم يعلمون مكان «عبد العزيز» ورفيقيه.» **ثائر ديب**.

لـ «**عبد العزيز الخيّر**» ولجميع المعتقلين الحرّيّة والحرّيّة والحرّيّة.

كلّنا سوريّون

من ذاكرة الصحافة

«إنّ أعمالك مرآة لك، فإذا شئت أن تعرف من أنت فانظر إلى أعمالك»

هكذا كان شعار مجلّة «الأماني» اللاذقانيّة التي أصدرها «إبراهيم عثمان» مطلع شهر تشرين الأوّل سنة ١٩٣٠.

وعرّفت عن نفسها محدّدة خطّتها للقارئ: «لم تُخلق للكسب الماديّ، ولمس النفوس، وخطّتها أن لا تتقدّم بالزلفى وإيقاد البخور على مذابح المقامات وأصحاب النفوذ كما أنّها لم تخلق لتكون أداة للهدم، ..... وستحمل على صفحاتها صرخات الشباب الصاخبة لتحطيم الأغلال ومحاربة الجمود، وحكمة الشيوخ المترويّة الهادئة، في جوّ بعيد عن السياسة وأساليبها، أمّا الأبحاث الأدبيّة فستعالجها من كلّ نواحيها ببراءة وجرأة، ..... «.

وعنها كتب «أديب طيّار» صاحب مجلّة (التجدّد): «... و(الأماني) يا سيّدي القارئ هي المجلّة الأدبيّة الثالثة التي تصدر في هذه البقعة المنكوبة من الأرض، بعد مجلّتيّ (النور) و(التجدّد) وقد توارت أشعة (النور) عن العيون في أحشاء الظلمات وهوى نسر (التجدّد) من سمائه فتكسّرت جناحاه فوق الصخور والقبور والأفاعي وهشّمت رأسه الأشواك الرجعيّة، فدفنه صاحبه في ظلمات ضريحه عساه يكون في صفحة نصيبك من العروس من شقيقتيك و(النور) فتحطّمين القلم وتسكبين عليه دموع اليأس والندم؟ أم أنّك ستطالِبين بنصيبك من غنائم العبقريّة وخمورها على موائد الأمجاد في عالم الأدب؟».

على صفحات الأماني كانت بدايات الشاعر «نديم محمّد»، حيث نشر أوائل قصائده ومنها: أخفتهما وراء ثوبيها، الكنز المباح، وغيرها.

كذلك نشر الشاعر «بدويّ الجبل» عدداً من قصائده مثل: المعبد المسحور، العذراء الخائنة، حيرة النفس، ... وبعضها غير موجودة في ديوانه، كما نشر «الجبل» أوّل مقال نثريّ له بعنوان «الخيّام بيني وبين سيّدة إفرنسيّة»- العدد /٧/ نيسان ١٩٣١. وكان ممّا نشرته «الأماني» دراسة هامّة للعلامة الشيخ «سليمان الأحمد» عن رسالة الغفران للمعريّ. كما حملت إبداعات العديد من الشعراء والأدباء العرب مثل: محمّد المجذوب، أمين نخلة، إيليّا أبو ماضي،.. وغيرهم الكثير.كما كانت سبّاقة في اهتماماتها النقديّة، إذ خصّصت زاوية بعنوان (زاوية سهيل) لنقد كلّ ما يُنشر فيها من مقالات وبحوث وقصائد.

وممّا يستحقّ الدرس أنّ «الأماني» اهتمّت بـ (الشعر المنثور) وقد سبق سهيل (وهو إبراهيم عثمان نفسه) غيره من أدباء الساحل في هكذا نصوص، إذ يقول في مقطع بعنوان «إليها»:

والابتسامة العذبة التي أغفلها العناق على شفتيّ،

يوم كان الصمت العميق أبلغ ما نتكلّمه ساعة اللقاء،

تكيّفت بشكل كآبة مبهمة

فيها كلّ رموز الحياة.

بادرت المجلّة إلى الإعلان عن مباراتين أدبيّتين الأولى للشاعر الذي ينظم أجمل قصيدة، والثانية لمن ينتقِ أفضل مقال أو قصيدة من المجلّة. لم تولِ القصّة أيّ اهتمام، فقط نشرت خلال عمرها قصّة واحدة هي «ثمن القبلة الأولى» لبولص إلياس.

توقّفت «الأماني» عن الصدور بعد سنتين لأسباب ماليّة! (طبع العدد الواحد كان يكلّف عشر ليرات ذهبيّة) فكان نصيبها من الحياة كنصيب مثيلتيها في تلك المرحلة (النور) و(التجدّد).

كلنا سوريون

لكلّ مقام مقال

لؤيّ حاج بكري

هل تحفظ براميل الموت سيطرة للنظام في حلب؟

تمثّل براميل الموت التي ترميها طائرات نظام الأسد واحدة من أهم أسلحته المستخدمة في معركته من أجل البقاء، ولا تبدو هذه البراميل إلّا كقنابل ضخمة متشابهة مع باقي أسلحته الموجّهة نحو تجمّعات المدنيّين من صواريخ وموادّ سامّة، لكنّها على ما يبدو مختلفة في الوظيفة التي تدفعه لاستخدامها بشكل أساسيّ في منطقة دون غيرها، ففي حلب التي رُميت مراراً بهذه البراميل، والتي تسبّبت بدمار وموت مدينة، لا يتشابه إلّا مع ما حصل في كبريات الحروب الكونيّة، ها هي تتعرّض في هذه الأيام ونتيجة للحصار المفروض على قوات النظام فيها لكثافة هائلة من تلك البراميل التي تصل للمئات، فهي وإن كانت ذات قدرة معينة في فكّ الحصار عبر ضربها على محيط المنطقة المحاصرة، فإنّ رميها بتلك الكثافة على الأحياء والمناطق السكنيّة البعيدة عن خطوط التماس يوحي بما هو أكثر من ذلك، ولا يحقّق سوى المزيد من التهجير عن المناطق التي تسيطر عليها قوّات المعارضة.

ربّما شهدتْ العديد من المناطق السوريّة ما هو أكثر قساوة ممّا يجري في حلب، وربّما يذهب النظام للتعامل مع هذه المحافظة التي تشكّل القسم الأكبر من سوريا اجتماعيّاً واقتصاديّاً بشكل مختلف، حيث شكّلت المعارك المستمرّة فيها نزوحاً للعديد من أبنائها نحو المناطق الساحليّة والأراضي التركيّة، فيما بقي القسم الأعظم من أبناء المدينة والريف متشبّثين ببيوتهم التي لا يجدون مأوىً سواها، على الرغم من انتقال الكثيرين في المناطق التي تتعرّض للقصف المستمرّ نحو القسم الغربيّ للمدينة كمناطق آمنة، فمع التراجع الدوليّ بعد فشل الحلّ السلميّ والتصاعد الملحوظ للنشاط العسكريّ في العديد من المناطق، عادت معارك حمص وريفها كسعي من النظام للسيطرة التامّة على المنطقة الممتدّة من دمشق حتّى اللاذقيّة، سيطرة لا يراها البعض إلّا سلوكاً تقسيميّاً من قبل النظام، فيما ينظر إلى معارك الساحل كردّ لم يحظَ بالدعم المناسب، لكنّه ومع استماتة النظام للبقاء في حلب وسعي قوى المعارضة المسلّحة الحثيث للسيطرة عليها، يبدو الموضوع وكأنّه أبعد ممّا هو في تلك التحليلات، في ظلّ هذا الوضع الذي يمثّل استمراراً لحالة الاستعصاء التي سيطرت على تلك المنطقة من سوريا منذ بداية تحوّل الثورة إلى العسكرة، لا يمكن التكهّن بأيّ تقدّم على طريق الحلّ العسكريّ، ولا يمكن تلمّس أيّ تغيير في ميزان القوى كمقدّمة لحلّ سياسيّ، وتبقى حلب عرضة لمختلف حالات القهر، قهر في الفقدان المتكرّر لأسباب الحياة من طعام وماء، وقهر في الخوف المرسل مع القذائف العشوائيّة التي لا تتوقّف في السقوط على مناطقها الآمنة، وقهر تكتوي به قلوب الآلاف من أبنائها كلّ يوم مع كلّ برميل يهوي من السماء. في ظلّ هذه الأجواء القاسية التي يحاول النظام تكريسها مع ضعف قدرته على السيطرة على منطقة بهذا الاتساع الجغرافيّ والسكّانيّ، يغدو التفكيك الاجتماعيّ وزراعة الحقد بين الحلبيّين سلاحاً آخر من أسلحة النظام المستخدمة، وإن كان التفاوت الاقتصاديّ والاجتماعيّ أكثر وضوحاً بين الريف والمدينة أو حتّى بين أحيائها الشرقيّة والغربيّة، لكنّ حلب وكغيرها من باقي المحافظات السوريّة التي شهدت انطلاقة الثورة من مناطقها الأكثر هامشيّة، تعرّضت لذات الفرز في مواقف أبنائها وسلوكهم، باستناده إلى الجانب الاقتصاديّ إضافة لاستناده إلى الجوانب الأخرى من دينيّة وطائفيّة وسواها.

إنّ ما خلّفته البراميل الملقاة سابقاً على حلب من موت ودمار والتي لم تحقّق للنظام أيّة متغيرات في سيطرته على المدينة، لا يبدو سعيه اليوم باللجوء إلى المزيد من تلك البراميل للحفاظ على سيطرته المهدّدة بالزوال، سوى مزيداً من الموت والدمار، وإن كان يرى تحقيقاً لأهداف براميله بأكثر ممّا تحدثه من موت ودمار، فالحلبيّون وكغيرهم من أبناء سوريا قد أصابتهم كلّ مظاهر التعب والإعياء، ولا يمكن لكلّ تلك المظاهر أن تدخلهم في أيّ صدام أهليّ فيما بينهم أو مع أيّ سوريّ، وستبقى حلب بريفها ومدينتها، بأحيائها الشرقيّة والغربيّة، جزءاً مهمّا من كلّ سوريا، مهما فعلت الحواجز والمعابر، ومهما تعدّدت أسباب فرض المزيد من القهر على أبنائها، قهر لن يزول إلّا حين تتحقّق لكلّ السوريّين دولتهم الجديدة، التي لابدّ أن تُنهي النظام الذي أجرم بحقّ كلّ الشعب وحوّل البلاد إلى ساحة حرب وصراع إقليميّ، وأن تحقّق السيادة للسوريّين فوق أرضهم و تضمن لهم كلّ أسباب العيش الكريم.

نكزات

ممّا تعلّمناه من المسلسل السوريّ أنّ هناك خطّاً أحمر بين الحساسيّة المناطقيّة أو الدينيّة أو المهنيّة إلخ من جهة و.. العنصريّة من جهة أخرى.. حتّى في البلدان المتقدّمة حيث أنجَزتْ الدولة منذ فترة طويلة انتصارها على كلّ انتماءات ما قبل الدولة (قبليّة.. عشائريّة.. دينيّة.. إلخ) لا يمكن تجاهل الحساسيّات المهنيّة و المناطقيّة وغيرها من الانتماءات..

من الطبيعي مثلاً أن يثير إضراب عمّال النقل في باريس تذمّر الأطبّاء والمهندسين وربّما المتقاعدين هناك ومن الطبيعي أن يفرح أهالي مدريد بانتصار الريال على البرشة وتهتمّ زوجتي بأخبار المناضلة اليمنيّة توكُّل كرمان وصراع أنجيلينا جولي مع سرطان الثدي أكثر منّي وأهتم أنا بالصراع ضدّ شلل الأطفال في سوريّة وبمعاناة الأطباء في المسلسل السوريّ أكثر من رغدة نعناع... كلّ هذا من طبيعة الأشياء.

ولكن :أن أتألّم وأثور عند حدوث انفجار جانب منزلي وأسكت عن التدمير الممنهج وحرب الإبادة التي تتعرّض لها خاصرتنا الشرقيّة بعد أن سكتُّ عن مسح ريفنا.. هنا أنا: بألطف العبارات خائف من الرقيب وفي أسوئها عنصريّ... بالمقابل صحيح أن جرّات الغاز المجرمة على الغربيّة ليست كحرب الإبادة على الشرقيّة والريف إلّا أنّني إن شمِتُّ من اختناقات الماء والكهرباء والبنزين في المناطق الغربيّة فأنا بألطف العبارات غبي وبأسوئها عنصريّ.

..تأبى العنصريّة إلّا أن تطلّ بوجهها البشع في مسلسلنا السوريّ..

يوماً ما سيُحاكم فيه السيّد فارس شهابي ولكن المهمّة الملحّة الآن أن نبعده عن أرواحنا.

د. سامر الجنيدي

بطاقة للمستقبل

لطالما تحوّلت نقاباتهم عن طريق القمع إلى تركيبة مشوّهة ترزح تحت نير الأفرع الأمنيّة، وأصبحت معاملهم مسلخاً لقطع الأرزاق لمن لا يعلن الخنوع والولاء .

اليوم، في عيدهم العالميّ كم نحتاج –نحن- لأن نحييهم تحيّة الأمل، لأنّنا بسواعدهم سنبني سوريا الحرّة، القويّة، الجديدة.

عمّالَ سوريا...سيرفعون جباه المستقبل، ويشيّدون صرح الكرامة بما يملكون من حبّ وعطاء لوطنهم، الذي يدمّره نظام قاتل ظالم، لم يترك لأحد متنفّسا ليعمل ويعيش.

الأعوام القادمة كلّها لكم أيّها العمّال، لتبنوا الوطن، وطناً للجميع.

ولنهتف لكم وللعالم في كلّ أوّل أيّار، عاشت سواعدكم حرّة كريمة، في وطن حرّ كريم.

كلّنا سوريّون

مقام القصب

عبد السلام حلّوم

/١/

الغرباءُ أولادُ الريح

إنّهم إذا مـرّوا بقرية قلبوا حتّى طناجر الحصى وسرقوا الدُّخان ليخيطوا لهم جهةً في الخراب، يعبُرون بلحىً من غبارٍ بين شواهدِ القبورِ يتلصّصون على سَمَر الشهداء كي يؤلّفوا لهم وصايا تليقُ بموتٍ أقلّ، وإذا اصطادوا رقصوا زوابعَ في الفناجين المقلوبة على فألِ البُسَطاء.

تخيب مضاربهم فيكنسِون حتّى نِثار القَشّ في طين الحيطان، بلا دربٍ يَسحَلون أكياس البارود إلى خاصرة جبلٍ أو حَنْجَرة حمَامٍ أو شرانقِ فراشةٍ تبيضُ على أكتافِ وردةٍ.

ما لَهُم مع الرَّمَد شُغل، العيونُ مُسمَّرة على منامٍ شاهدوا فيه صباحاً فالِقاً عَتمة الكونِ نِصفَين، لذلك يتعثّرون بشوكةٍ أو برْوَة قَلَمٍ أو ضحكاتِ تفّاحة، لهم فيما يُسند في المشي

الثياب القصيرة للأفعى، نِعال من جلد الضبّ، عَصاة من خيزُران أجرب، وعناوينُ شفويّة للمطر المُدان بحُبّ الدنيا.

الريحُ سيرةٌ من نُكاح عابرٍ بين الغيوم الجُوفِ وخَشاش الأرض، والريح ما ناكدتْ باباً إلّا ودوّخها بالحنين، الريح وديدانُ الخلّ والهواءُ الكفيفُ، وقُبّعة المُلوك، وكذلك شُروش الهواء.

وسائلُ إيضاحٍ لارتفاع بلدٍ ما عن سطح الدَّم.

/٢/

قبل أن تَنتهيَ الحربُ ماذا لو نسَلْنا من بين أضلاعِ البيوتِ المهدومةِ خُرقةً كانت فردةِ جُراب أو ياقةً لقميصٍ أو صُرّةً لمصاغِ جدّة أو ثوب دُميةٍ؟ وحاولنا اكتشاف سرِّ عِنادها للموت كي لا تظلَّ كلُّها أوفرَ حظّاً في النجاة مِن البشر.

لو أخذنا عيّنة عشوائيّة من ترابٍ مَجبول بالدَّم؟ وحاولنا قراءةَ ما بين الشهَقات اليابسة كلمات لم يسمعْها القاتلُ من القتيل وتخلّصْنا من تأويل الحسَرات في العيون المشدوهة؟

ماذا لو أعدْنا ترتيب شُبُّاكٍ مكسورٍ هكذا بلا زجاجٍ وثبّتناه على نصفِ جدار لتمُرَّ أصابعُنا على الوجه القبيح للانتظار، فربّما تخلّصْنا من الشكل الهُلاميّ للأمل ؟

لو تأمّلنا الخوف في القطط التي أُجهضتْ فوق كومةٍ من قطنٍ خارجٍ من أحشاء مِخدّة، فربّما عرَفْنا أنّ سبعةَ الأرواحِ أسطورةٌ تُروّج للطغاة قطعَ الرقابِ؟

لو نُحصي الذين بقَوا ونفُكّ عن أضلاعِهم قيدَ الحياة؟

قبل أن تَنتهيَ الحرب

/٣/

الأوغادُ، يسرِقون كلّ شيء... الحُصْرمَ في الدوالي التي كفِلتْ يتامى الزبيبِ، كِسرةَ الخبز من تحت إبْط شحّاذة غفِلت وهي تُرضِع ابنها في كراج الانطلاق، الكُحلَ من عيون الصبايا المتأهّباتِ للعرس، ظلّ السمكاتِ المرِحاتِ في الماء العذب، المساميرَ من حذاءٍ أتلفَتْه الدرب

العناوينَ الجديدةَ للنخّاسين، صُررَ الأمَّهاتِ الأرامل للأيّام الأكثر سواداً، الرَّغوةَ في أباريقِ الحليب، النصفَ الملآنَ من العينِ الدامعة، الشاهدَ الوحيدَ على براءة الجراد من قميص العشْب، الخبرَ الأوّلَ في موجز الأنباء، سدّادةَ أقلامِ الحِبر الناشفة، الزرَّ الوحيدَ المتبقيّ في كنزة الريح، الخَدَرَ اللذيذ في الحكَايا، التراثَ المَلمومَ عن خَصْر الخَوابي، سُرّةَ الخريطة، الهوامشَ في مخطوطاتِ الحبّ، الأحمرَ في الخدود الخجْلانة، نصيبَ الأنبياء في الثورات، ما يشبه اللوحات في الطبيعة غير الصامتة، الأسبابَ الخاصّة لتوبة العاهرات، ثقوب الإبَرِ التي تُخيط فيما تُخيط أكمام الفزّاعاتِ

الأوغاد.

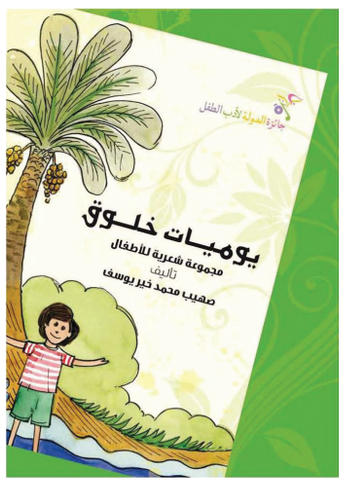

عن وزارة الثقافة والفنون والتراث في دولة قطر، صدرت المجموعة الشعريّة (يوميّات خلوق) للشاعر السوريّ صهيب محمّد خير يوسف.

تتألّف المجموعة من ٨٩ صفحة، وتحتوي على ٢٩ قصيدة فصيحة، معظمها من شعر التفعيلة، قدّم فيها الشاعر العديد من النصوص التي تركّز على الجوانب التربويّة الحديثة، وعلى تنمية القيم والمهارات الفرديّة، وتصحيح السلوك لدى النشء. كما سعى بهويّته الخاصّة للتجديد في مواضيع كتابة الشعر للأطفال.

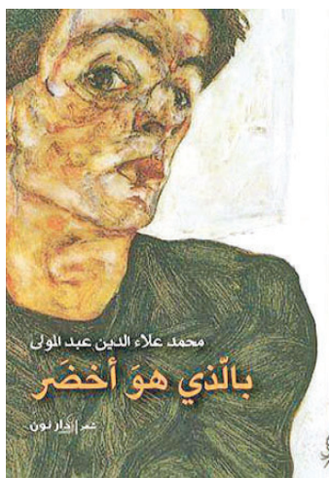

صدر للشاعر السوريّ محمّد علاء الدين عبد المولى ديوانه الجديد (بالذي هو أخضر) عن دار «نون» في الإمارات العربيّة. الديوان هو الرابع عشر للشاعر، جاء الكتاب في ١٣٦ صفحة من القطع المتوسّط، القصائد امتداد لتجربة الشاعر في قصيدة (التفعيلة) ولكنّ الشاعر ضمّن الديوان عدداً من النصوص المكتوبة وفق إيقاع القصيدة العربيّة الكلاسيكيّة. وهي إضافةٌ منه في تقديم نموذج لهذه القصيدة لا تمتّ بصلةٍ للنموذج الشعريّ العربيّ المعروف إلّا من حيث الوزن الخارجيّ.

المدير العام
توفيـق دنيـا

هيئة التحرير
بسّام يوسف - حسين برو - بشّار فستق - منير الأيّوبي
غزوان قرنفل - ثائر موسى - عزّة البحرة

فريق العمل
الموقع الإلكتروني : محمّد نجّار
سكرتاريا : نور العبدالله
الترجمة : مها الخضّور

الآراء الواردة في كلّنا سوريّون تعبّر عن رأي الكاتب
و لا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

newspaper@allsyrians.org
www.allsyrians.org